الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

# تأثير المذهب الحنفي على الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني( 1518-1830م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث

إعداد الطالبة:

دراج نسرين

إشراف الأستاذة:

د. صالحي منى

السنة الجامعية: 1439-1440هـ/2018-2019م

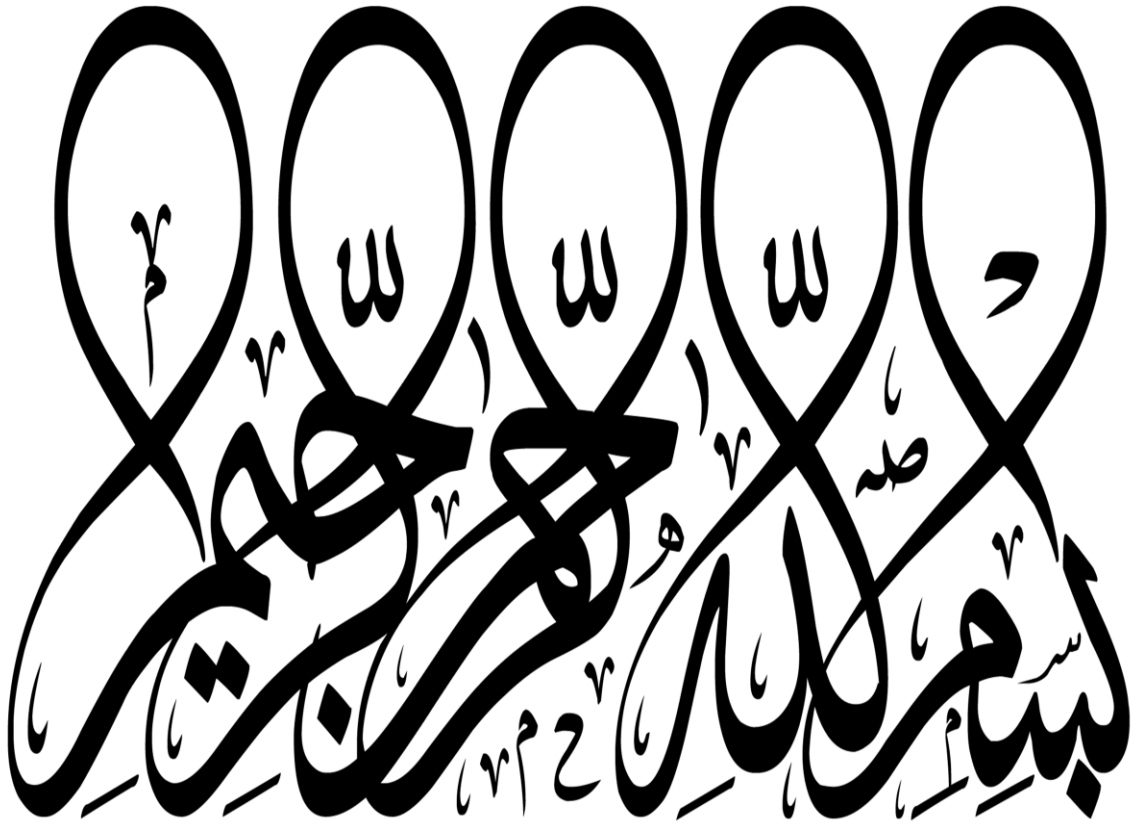
بسم الله الرحمن الرحيم

# الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد أهدي هذا العمل إلى:

من كلله الله بالهيبة والوقار...إلى من علمني العطاء بدون انتظار... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار... أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وإلى الأبد –**أبي العزيز**– أطال الله في عمره.

إلى ملاكي في الحياة... إلى معنى الحب والحنان والتفاني... إلى بسمة الحياة وسر الوجود، كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب –**أمي الغالية**– أطال الله في عمرها.

إلى أكبر مني وعليه أعتمد... إلى شمعة متقدمة تسير ظلمة حياتي إلى من بوجوده اكتسبت قوة ومحبة لا حدود لها إلى –**أخي أكرم**–... أشكره على كتابة مذكرة تخرجي وأتمنى له مشوار ناجح في حياته.

إلى من أرى التفاؤل بعينها... والسعادة في ضحكتها إلى شعلة الذكاء والنور إلى الوجه المفعم بالبراءة ولمحبتك لأزهرت أيامي وتفتحت براعم الغد –**أختي سارة**– أتمنى لها مشوار دراسي ناجح.

وأهدي عملي هذا إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي... إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني ألا أضيعهم صديقاتي: **راضية**–**شهيرة**– **هاجر**– **خيرة**...

وإلى كل العائلة الكريمة ومحبي العلم والمعرفة.

# الشكر

اللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، ملء السماوات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد، أشكرك ربي على نعمك التي لا تعد وآلائك التي لا تحد، أحمدك ربي وأشكرك على أن يسرت لي اتمام هذا البحث على الوجه الذي أرجو أن ترضى به عني ثم أتوجه بالشكر إلى من علمتني التفاؤل والمضي إلى الأمام إلى من رعتني ووقفت إلى جانبي عندما ضللت الطريق؛ مشرفتي الفاضلة الأستاذة الدكتورة "منى صالحي" فلها مني كل الشكر والتقدير جزاها الله كل خير.

كما يسرني أن أوجه أسمى آيات الشكر والعرفان إلى أساتذتي الموقرين في لجنة المناقشة رئاسة وأعضاء لتفضلهم قبول مناقشة هذه الرسالة، فهم أهل لسد خللها وتقويم معوجها وتهذيب نتوآتها والإبانة عن مواطن القصور فيها، سائلة من الله الكريم أن يثيبهم عني خيرا.

وأتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى جميع أساتذة قسم التاريخ الحديث بجامعة المسيلة على ارشاداتهم وآرائهم ولا يفوتني أن أقدم شكري إلى الذين زرعوا لي التفاؤل والأمل وأمدوني بمعلومات وأفكار حول هذا الموضوع ونخص بالذكر الأساتذة الدكتور عبد الحفيظ بوعبد الله والدكتور فارس كعوان من جامعة سطيف على كل ما قدموه لي.

وفي الأخير أشكر كل من ساعدني وأعانني على إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد، فلهم في النفس منزلة وإن لم يسعفن المقام لذكرهم، فهم أهل للفضل والخير والشكر.

## قائمة المختصرات

❖ **باللغة العربية:**

اع: اعداد

تح: تحقيق

تخ: تخريج

تر: ترجمة

تع: تعريب

درا: دراسة

مرا: مراجعة

معا: معاينة

مج: المجلد

ج: الجزء

ط: الطبعة

ص: الصفحة

ع: العدد

مج: المجلد

تر: ترجمة

[د.ت]: دون تاريخ

م: ميلادي

ق.م: قبل الميلاد

هـ: هجري

د.ت: دون تاريخ

❖ **باللغة الفرنسية:**

N°: Numéro

ibid: المرجع نفسه

P :Page

# مقدمة

# مقدمة

## تعريف بالموضوع:

مما لا شك فيه أن الحياة الثقافية مرتبطة بجميع أنشطة الحياة، فالثقافة هي النسيج الكلي للأفكار، المعتقدات والقيم، التي تؤثر على سلوك الفرد وتشكل شخصيته وتتحكم في خبراته وقرارته، نتيجة تفاعل الأفراد بالتأثير والتأثر مع المجتمعات الأخرى، لعل التواجد العثماني في الجزائر سنة (1830-1518م) وسيطرتهم عليها وحكمهم الذي دام ثلاثة قرون، حتما ترك أثرا بالغا ومباشرا وفعالا (إيجابيا-سلبيا) في إحداث تغيرات عدة في حياة الجزائريين سواء كانت سياسية وعسكرية وحتى اجتماعية، وتبعا لهذه التحولات، عرفت الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني تأثيرات بارزة تتمثل في انتشار المؤسسات الدينية والتعليمية كالزوايا والمساجد، وظهور علماء[1] أحناف.

وبما أن العثمانيين تبنوا المذهب الحنفي فقد استقدموه إلى الإيالة، وجعلوه المذهب الرسمي لها، بعدما كان الجزائريون يعتمدون في قضاياهم على المذهب المالكي، وبهذا ساهم العثمانيون في إحداث تغيير في الحركة المذهبية والفقهية. وأمام هذا التأثير والتغيير الذي ميز الجزائر خلال العهد العثماني خاصة في الجانب الثقافي، سنسلط من خلاله الضوء في هذه الدراسة على موضوع: تأثير المذهب الحنفي على الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني.

---

1- يقصد بها رجال الدين أو رجال القانون، وبمفهومها العام والواسع هي تشمل جميع أعضاء محاكم العدالة والمؤسسات الدينية والتعليمية بالإضافة إلى طلبة المدارس والمساجد والعاملين في مؤسسات العبادة والتعليم التي كانت تسعى لبعث الدين ونشر الثقافة، وتوقفت مواردها في غالبية الأحيان على الأوقاف.

للمزيد أنظر: أندريه رايمون: **المدن العربية الكبرى**، تر: لطيف فرح، ط1، دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة، مصر، 1991م، ص-ص، 61-62.

**الإشكالية:**

إن البحث عن أهم تأثيرات المذهب الحنفي على العلماء والمؤسسات الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، ألزم معالجة هذه الدراسة وفق الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى ساهم المذهب الحنفي في التأثير على الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني؟

وفي هذا الإطار تتدرج جملة من الأسئلة الفرعية وهي كالآتي:

- ماهي إسهامات مؤسسة الإفتاء الحنفية في الجزائر خلال العهد العثماني؟
- كيف تشكلت مؤسسة القضاء الحنفية في الإيالة الجزائرية؟
- ما هو دور مؤسسة الأوقاف الحنفية في الحياة الثقافية في الجزائر 1518- 1830م؟

**أسباب اختيار الموضوع:**

نظرا لهذه التساؤلات التي شكلت محور هذه الدراسة، التي منحتني رؤية شاملة لتحديد أسباب اختيار الموضوع وأهداف الدراسة، وشجعتني على المضي قدما في إنجازه نوجزها فيما يلي:

- نقص البحوث والكتابات حول المذهب الحنفي في الجزائر ودوره في الحياة الثقافية، باعتبار أن جل الدراسات تناولت الحياة السياسية والعسكرية، ما عدا بعض منها الذي تطرق إلى الجانب الثقافي في الإيالة بصفة عامة.
- اختصار الموضوعات على المذهب المالكي وتأثيراته لكونه يمثل مذهب الأغلبية من سكان الجزائر خلال العهد العثماني، عكس المذهب الحنفي الذي انحصر على الأقلية العثمانية.
- السعي في تقديم قراءة جديدة ومجملة حول المؤسسات الثقافية الحنفية، وعلماءها بالجزائر العثمانية.
- محاولة جمع ما يمكنه من الأحكام القضائية ومسائل الإفتاء الحنفي المنتشرة في الإيالة، مما سيمنحني مقاربات تاريخية حول اعتماد الجزائريين على المؤسسات الحنفية على الرغم من أنهم مالكيين.
- الاطلاع والاستفادة على مكانة الأوقاف الحنفية ودورها الثقافي والعلمي في الجزائر خلال العهد العثماني.

-وكذا إبراز مكانة المذهب الحنفي في الإيالة، مع التنويه بمركزتيه في الثقافة الدينية الإسلامية، وانخراط العلماء والفقهاء الجزائريين ضمنه، ومساهمتهم في إثراء الحياة الثقافية في الإيالة الجزائرية.

**المنهج المتبع في الدراسة:**

اعتمدت في هذا البحث على المنهج التاريخي الوصفي والمنهج التحليلي المناسبين لهذا الموضوع:

فالمنهج التاريخي الوصفي نلتمسه في وصف المؤسسات الثقافية الحنفية في إيالة الجزائر، وأهم مميزاتها على المؤسسات الثقافية الخاصة بالمذهب المالكي.

أما المنهج التحليلي يظهر من خلال دراسة بعض المعطيات ومحاولة مناقشتها وتحليلها للوصول في الأخير إلى نتائج تخدم موضوع البحث، وإلى جانب هذين المنهجين نجد المنهج المقارن نادرا؛ وذلك من خلال مقارنة المذهب الحنفي ومؤسساته مع مؤسسات المذهب المالكي في الجزائر خلال العهد العثماني.

**الخطة المعتمدة في الدراسة:**

أما عن خطة البحث المعتمدة فقد قسمتها إلى: مقدمة متبوعة بمدخل تمهيدي وثلاثة فصول وأنهيت دراستي بخاتمة ومجموعة من الملاحق والفهارس التوضيحية.

مقدمة فيها التعريف بالموضوع، وإبراز أهم الإشكالية المتعلقة به والمنهاج المعتمدة، ثم المدخل التمهيدي جاء تحت عنوان المذهب الحنفي في الدولة العثمانية، نجد فيه نبذة عن المذهب الحنفي وعن مؤسسه أبي حنيفة، والأسباب التي جعلت العثمانيين يتبنون المذهب الحنفي دون المذاهب الأخرى، وختمناه بدورهم في نشره في العالم الإسلامي وخاصة الإيالة الجزائرية.

أما الفصل الأول تناولت فيه الإسهامات التي قدمها المذهب الحنفي في مؤسسة الإفتاء في ثلاثة نقاط وهي: تعريف المفتي الحنفي ومهامه وإعطاء بعض النماذج عن المفتين في الإيالة وأهم المسائل التي تطرقوا إليها في فتواهم.

والفصل الثاني يحمل عنوان أثر المؤسسة القضائية الحنفية في الجزائر خلال العهد العثماني، تطرقت فيه إلى لمحة عن القضاء الحنفي وأهم الشخصيات التي تولت هذه الوظيفة، ثم أهم الحدود والأحكام الصادرة من المحكمة الحنفية في الجزائر العثمانية.

وفي الفصل الأخير تحدثت عن دور المؤسسة الوقفية الحنفية في الحياة الثقافية، بحيث شمل فيه نظام الوقف الحنفي في الإيالة الجزائرية من حيث المفهوم اللغوي والشرعي، وأهم مؤسسة التي كانت ترعى مردود الأوقاف الحنفية وهي مؤسسة سبل الخيرات وإسهاماتها الثقافية، بالإضافة إلى أهمية الأوقاف الحنفية في الجانب الثقافي في الجزائر خلال العهد العثماني.

أخيرا خاتمة هي عبارة عن الخلاصة التي ينتهي بها كل بحث علمي، وتشمل جملة من الاستنتاجات الخاصة بتأثير المذهب الحنفي ثقافيا في الإيالة الجزائرية، والإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة.

**المصادر والمراجع:**

في تدوين هذه الدراسة ولم شمل الموضوع، وحتى يوضع العمل في إطاره الأكاديمي، كان لابد من الاعتماد على المصادر، المراجع والرسائل الجامعية... من بين المصادر نذكر:

- **تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلماءها:** هو مصدر مهم باعتبار أن المؤلف ابن المفتي؛ هو من أحد علماء الإفتاء الحنفي في الجزائر، بحيث تحدث فيه عن أهم العلماء الذين تولوا وظيفة الفتوى الحنفية في الإيالة وكذا علاقتهم بعلماء المالكية.
- **السعي المحمود في نظام الجنود:** لمحمود ابن العنابي الذي يعد من بين علماء الإفتاء الحنفي في الإيالة، أشار فيه إلى فتوى تخص الجانب العسكري، كان يهدف من خلالها إلى التطور وبناء دولة قوية، فكلا من المصدرين السابقين لابن المفتي وابن العنابي من المصادر الهامة التي خدمت الموضوع، من خلال دورهما كعلماء الإفتاء الحنفي في إيالة الجزائر.
- **مذكرات أحمد شريف الزهار-نقيب أشراف الجزائر-:** بحيث تناول فيه الزهار أهم قضاة الأحناف سنة (1754-1830م)، لكنه لم يتطرق إلى ترجمتهم وسيرهم وإنما ذكرهم مع سنة توليهم فقط في فترة الدايات.

- **كتاب المرآة:** لحمدان بن عثمان خوجة فهو كرغلي الأصل، عايش الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، تحدث في هذا الكتاب عن تاريخ الجزائر من عدة جوانب ومنها الجانب الثقافي، إذ أفادنا في توضيح مسألة الوقف الحنفي ودوره في الإيالة.

من المراجع المعتمدة:

- **كتاب تاريخ الجزائر الثقافي(1830-1500م):** بجزئيه الأول والثاني تحدث فيه أبو القاسم سعد الله عن الجوانب الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، ومن بين المواضيع التي أشار إليها هي العلماء ووظائفهم، ومن بينهم وظيفة الإفتاء الحنفي ومكانتها. بالإضافة إلى كتابه؛
- **رائد التجديد الإسلامي -ابن العنابي-:** تناول فيه سعد الله عن أشهر علماء الإفتاء الحنفي في الجزائر العثمانية، وهو محمود ابن العنابي من خلال ترجمة حياته وأهم فتواها، فساعدني هذا المرجع كثيرا باعتباره مرجع متخصص في الإفتاء الحنفي.
- **الجزائر في عهد رياس البحر:** صور لنا سبنسر بالتفصيل العقوبات والإجراءات التي كانت منتشرة في ٍإيالة الجزائر، بعد صدور الأحكام من المحاكم الخاصة بالمذهب الحنفي.
- ونجد أيضا **كتاب الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني من القرنين 17-19م:** لناصر الدين سعيدوني، أفادنا هذا المرجع من خلال تحديد أهمية الأوقاف بصفة عامة والحنفية بصفة خاصة، وأهم مميزاتها عن المؤسسات الوقفية الأخرى. مع العلم أن هناك دراسات سابقة تتمثل في:
- مذكرة ماجستير للأمير بوغدادة الذي أعطى لنا لمحة عن النظام القضائي في الجزائر العثمانية، وخاصة مميزات المحكمة الحنفية وأهم الاختلافات التي كانت بينها وبين المحكمة المالكية، جاءت مذكراته بعنوان: **المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني (القضاء أنموذجا)**. وكذا مقال: **المؤسسات الوقفية الجزائرية في العصر العثماني ودورها في الحياة الإجتماعية والإقتصادية (أوقاف المساجد التابعة لمؤسسة سبل الخيرات)** لنمير أعقيل الذي تناول فيه أهم مؤسسات الأوقاف المتمثلة في مؤسسة سبل الخيرات الحنفية ومساجدها. وإلى جانب المصادر والمراجع اعتمدت أيضا على مراجع باللغة الفرنسية أهمها:

Venture deparadis : Alger au XVIII$^{e}$ siècles.

**الصعوبات:**

واجهتني في إنجاز البحث عدة صعوبات أهمها:

– عدم القدرة على الحصول عن الوثائق الأرشيفية المهمة للموضوع، والتي تتناول أهم الفتاوى الحنفية، وكذا القضايا المطروحة في المحاكم الحنفية بالجزائر خلال العهد العثماني.

– قلة المصادر المتخصصة التي تتناول مختلف التأثيرات التي تركها المذهب الحنفي في الإيالة الجزائرية، وحتى إن وجدت فهي لا تفصل وإنما تتحدث بصفة عامة.

– ندرة المادة العلمية حول المؤسسات الثقافية الحنفية في الإيالة، لعل هذا راجع لانصراف المؤرخين إلى تدوين الجانب العسكري والسياسي لأنهما من اهتمامات الدولة العثمانية، وكذلك التحدث عن الحكام من خلال أعمالهم وبطولاتهم، دون التعمق في ترجمة الشخصيات العلمية الحنفية في الجزائر، مما جعلني أجد صعوبة في التحدث عن سير قضاة الأحناف فلجأت إلى ترتيبهم حسب فترة توليهم، بالاعتماد على مقاربة بين المعطيات التاريخية لترتيب البعض منها دون التفصيل عن حياتهم.

– وأيضا ضيق الوقت إذ لم يسعني استدراك الكثير من المعلومات الهامة، والتي تتطلب وقتا أطولا وجهدا إضافيا خاصة إذا أردت أن أرتقي بمستوى قيمة البحث العلمي.

لكن رغم هذا فقد حاولت تجاوز مراحل إنجاز البحث، من خلال الأخذ بنصائح وتوجيهات الأستاذة المشرفة.

وفي الأخير أتمنى أن يكون هذا البحث إضافة مفيدة في كتابة تاريخ الجزائر الحديث.

# مدخل تمهيدي

## المذهب الحنفي في الدولة العثمانية

- 1/ نبذة عن المذهب الحنفي
- 2/أسباب تبني العثمانيون للمذهب الحنفي
- 3/دور العثمانيين في نشر المذهب الحنفي

تبنت الدولة العثمانية منذ نشأتها سياسة خاصة بها، وحاولت أن تبرز مكانتها في مختلف الأقاليم التي كانت تحت سيطرتها، لذلك عملت على نشر مختلف عاداتها وتقاليدها في مختلف مجالات الحياة، ونجد أيضا اسهامها في المجال الفقهي والمتمثل في نشر المذهب الحنفي وعليه نطرح الإشكالية التالية:

-كيف ساهم العثمانيون في نشر المذهب الحنفي في إيالة الجزائر؟

## 1/ نبذة عن المذهب الحنفي

كان الفقه الإسلامي فيما مر به من أدوار مختلفة أشبه بغيره من العلوم فيما يعرض لها من النهوض والانتعاش حينا والانكماش والتريث في السير حينا آخر، ذلك تحت تأثير العوامل التي تحيط برجاله في كل عصر من عصوره وما اتصل بالروح بوجه عام، والعلوم الدينية باعتبار خاص، ومهما يكن من العوامل التي اختلف أثرها في الفقه، إلا أنه استقر على مذاهب الفقهية مختلفة [1]؛ والتي يعود تاريخ نشأتها في النصف الأول من القرن الثاني للهجري، خصوصا في العراق والشام، ولم يكن جميعها على درجة واحدة من الوضوح والقوة والانتشار فاضمحل بعضها في فترة قصيرة كمذهب سفيان الثوري (161هـ/777م) ونما وانتشر بعضها الآخر كالمذهب الحنفي. [2]

انتشر المذهب الحنفي في بلاد المشرق الإسلامي وبالضبط في المناطق التي كانت تشملها الخلافة العباسية، حتى أن بعض المناطق اعتبرته المذهب الرسمي لها كالعراق، ما وراء النهر وبلاد الشام، بهذا تمكن مذهب أبي حنيفة من السيطرة على معظم الولايات الإسلامية المشرقية. [3]

---

1- محمد علي السايس: **تاريخ الفقه الإسلامي**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971م، ص148.

2- حمزة زايدي وبلال شحوط: **المذهب الحنفي في بلاد المغرب الإسلامي (5-2هـ/8-11م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة البويرة، الجزائر، 2014-2015م، ص14.

3- محمد أبو زهرة: **تاريخ المذاهب الإسلامية -في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية-**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، د.ت، ص365.

المذهب الحنفي هو لفظ مركب من كلمتين هما:

أ-**المذهب** "**لغة**": وهو أصيل يدل على حسن ونضارة، ويجمع على الأذهاب والمذاهب، وكل شيء مموه بالذهب، فهو مذهب. ويقال ذهاب الشيء: مضيه، يقال ذهب يذهب ذهابا وذهوبا وقد ذهب مذهبا حسنا. [1]

**المذهب** "**اصطلاحا**": عرفه العلماء بأنه: ما اختص به المجتهد من الأحكام الشرعية والفرعية والاجتهادية المستفادة من الأدلة الظنية، وعرفه البعض الآخر من العلماء: بأنه عبارة عن الأحكام الشرعية الفرعية الاجتهادية وأسبابها وشروطه وموانعها والحجج المثبتة للأسباب والشروط. وهذا يعني بأن المسائل الاجتهادية هي أساس المذهب، أما النصوص الموجودة في الكتاب والسنة، فلا تعتبر مذهبا. [2]

**ب- الحنفي:** لفظ الحنفي نسبة إلى أبي حنيفة رحمة الله عليه.

**المذهب الحنفي:** وهو عبارة عن آراء الإمام أبي حنيفة، وأصحابه المجتهدين في المسائل الاجتهادية الفرعية، بناء على قواعدهم وأصولهم أو قياسا على مسائلهم وفروعهم، للإشارة أن المنصوص عليه من آراء الإمام أبي حنيفة قليل جدا من مجموع ما دونه علماء الحنفية من مسائل بناء على أصول هذا المذهب. [3] فالمذهب الحنفي هو مذهب أهل الرأي، وأقدم المذاهب الأربعة كان منشأه بالكوفة، ثم انتشر في سائر بلاد العراق.

---

1- أحمد بن فارس بن زكريا: **معجم مقاييس اللغة**، تح: عبد السلام محمد هارون، ج2، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1979م، ص197.

2- أحمد بن محمد نصر الدين النقيب: **المذهب الحنفي (مراحله- طبقاته- ضوابطه- مصطلحاته- خصائصه- مؤلفاته)**، ج1، مكتبة الرشاد، الرياض، السعودية، د.ت، ص38.

3- المرجع نفسه، ص39.

يقال لأصحابه أهل الرأي، بسبب ظهور مسائل جديدة في العراق، فاعتمدوا على القياس في ذلك، وكان صاحبه الإمام أبو حنيفة [1]؛ هو النعمان بن ثابت بن زروطي، أبو حنيفة النعمان التيمي الكوفي، ولد سنة 80هجري بالكوفة وقيل بأنه:" هو إمام الأئمة، سراج الأمة، بحر العلوم، والفضائل ومنبع الكمالات والفواضل، عالم العراق، فقيه الدنيا على الإطلاق، من أعجز من بعده عن لحاقه، وفات من عاصره في سياقه، ومن لا تنظر العيون مثله، ولا ينال مجتهدا كماله وفضله". [2]

فهو إمام أصحاب الرأي وفقيه أهل العراق، معدود في حفاظ الحديث النبوي، ترجم له الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ، وصدرت ترجمته بقوله:" أبو حنيفة الإمام الأعظم فقيه العراق". بحيث أخذ الفقه عن حماد بن أبي سليمان، وقال أبو حنيفة عنه:" ما صليت صلاة منذ مات حماد؛ إلا استغفرت له مع والدي، وإني لأستغفر لمن تعلمت منه علما". [3]

نشأ أبو حنيفة رحمه الله تعالى في أسرة مسلمة صالحة غنية كريمة، وحسب المؤلفين عن الإمام أبي حنيفة؛ قيل بأنه هو الابن الوحيد عند والده، الذي كان يعمل خزازا –يبيع الأثواب في دكان له بالكوفة–، وخلفه ولده بعد ذلك، حفظ القرآن الكريم في صغره، وحين بلغ السادسة عشر من عمره، خرج مع والده لآداء فريضة الحج، مضى رحمة الله عليه في دراسة علم الكلام، وأصول الدين ومناقشة أهل الضلالة حتى أصبح عالما.

---

1- أحمد تيمور: **المذاهب الفقهية الأربعة (الحنفي، الشافعي، المالكي، الحنبلي)**، تق: محمد أبو زهرة، ط1، دار القادري، بيروت، لبنان، 1990م، ص50.

2- أبي عبد الله ابن الحارث الحارثي: **مسند أبي حنيفة**، تح: أبو محمد الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971م، ص 05.

3- علي جمعة محمد: **المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية**، ط4، دار السلام، القاهرة، مصر، 2012م، ص، ص 95،97.

وهو لا يزال في العشرين من عمره، وهذا ما مكنه من اتخاذ حلقة خاصة له في مسجد الكوفة يدعو فيها المسلمين إلى الخير والصلاح. [1]

جالس أبو حنيفة العلماء وأخذ عنهم، ولزم شيخه حماد بن أبي سليمان نحو ثماني عشرة سنة، الذي تلقى عن إبراهيم النخعي، وأخذ فقه شريح القاضي، وعلقمة ابن قيس؛ وكلهم أخذوا العلم من الصحابيين الجليلين: عبد الله بن مسعود والإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنهما. [2]

أما عن تلاميذه، فقد أحصى بعض أصحاب التراجم، بأنه تخرج عن أبي حنيفة نحو ثلاثة آلاف تلميذ من أشهرهم:" إبراهيم بن طهمان وهو عالم خرسان وأبيض بن الأعزين المصباح والأسباط بن محمد وإسحاق الأزرق هؤلاء كلهم محدثين،" بالإضافة إلى أبي يوسف ومحمد ابن الحسن وزفر والحسن بن زياد، وهم من أعمدة المذهب الحنفي. [3]

رسم أبو حنيفة منهاجا الاستنباط، وإذا لم يكن مفصلا، فإنه جامع لأنواع الاجتهاد، لقد روي عنه قائلا:" آخذ من الكتاب، فإن لم أجد فبسنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فإن لم أجد في كتاب الله، ولا سنة رسوله، أخذت بقول أصحابه... آخذ بقول من شئت منهم، وأدع من شئت منهم، ولا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم". [4]

---

1- سليمان غاوجي: **أبو حنيفة -إمام الأئمة الفقهاء-**، ط5، دار القلم، بيروت، لبنان، 1993م، ص، ص48، 52.

2- بدران أبو العينين بدران: **تاريخ الفقه الإسلامي ونظرية الملكية والعقود**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.ت، ص118.

3- محمد قاسم عبد الحارثي: **مكانة الإمام أبي حنيفة عند المحدثين**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان، 1413هـ، ص-ص 83-84.

4- محمد أبو زهرة: المرجع السابق، ص- ص 354-355.

تقــوم الأحكــام الفقهيــة فــي المــذهب الحنفــي علــى الكتــاب والســنة والإجمــاع والقيــاس والاستحســان، ونظــرا لكثــرة القضــايا المســتجدة فــي العــراق، أسرف الأحناف إلى استعمال القياس كثيرا [1] والدليل على ذلك:

إذا ما الناس يوما قايسونا*** بآبدة مـن الفتيـا طريفـه
أتيناهم بمقياس صحيــح*** تلاد من طراز أبي حنيفة
إذا سمع الفقيه بها وعاها*** وأثبتها بحبر في صحيفة.

وقيل أيضا حسب ابن قتيبة:

إذا ذو الرأي خاصم عن قياس*** وجاء ببدعة هنة سخيفه
أتيناهــم بقــول الله فيــهـا*** وآثــار مبرزة شــريفــه
فكم من فرج محصنة عفيــف*** أحل حرامه بأبي حنيفـه. [2]

توفي رحمة الله عليه في سجن بغداد في شهر رجب، وهناك من قال في شهر شعبان سنة خمسين ومئة، وله سبعون سنة من عمره وصلي عليه سبع مرات نظرا لشدة الإزدحام، دفن في مقابر الحيزران في بغداد.

قال عنه ابن الحجر الهيثمي:" وصح أنه لما أحس بالموت سجد، فخرجت نفسه وهو ساجد رحمة الله عليه". [3]

---

1- أحمد شلبي: **تاريخ التشريع الإسلامي وتاريخ النظم القضائية في الإسلام**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1985م، ص- ص 163-164.

2-ابن قتيبة الدينوري: **المعارف**، تح وتق: ثروت عكاشة، ط4، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1981م، ص495.

3-أحمد الحجي كردي وآخرون: **المذاهب الفقهية الأربعة (أئمتها، أطوارها، أصولها، آثارها)**، ط1، دار الإفتاء، الكويت،2010م، ص14.

مدح يعقوب بن شبيبة الإمام أبي حنيفة في أبيات شعرية قائلا:

رأيــت أبــا حنيفة كــل يــوم***يزيد نبالة ويزيد خيرا

وينطق بالصواب ويصطفيه***إذا ما قام أهل الجور جورا

يقـــاس من يقايسه بلــب***فمن ذا تجعلوا من له نظيرا

كفانا فقد حماد وكـــانت***مصيبتنا به أمرا كبيرا

فرد شماتة الأعداء عنــا***وأبدى بعده علما كثيرا

رأيت أبا حنيفة حين يؤدي***ويطلب علمه بحرا غزيرا

إذا ما المشكلات تدافعتها***رجال العلم كان بها بصيرا [1].

على الرغم من انتشار المذهب الحنفي في بلاد المشرق، لكن هذا لا يعني وجوده في المغرب الإسلامي، بل هو سباقا على المذهب المالكي [2] بحيث كان في عهد أسد بن فرات، إلا أنه لم يدم لفترة طويلة في بلاد المغرب بسبب هيمنة الأغالبة،[3] واختفى المذهب الحنفي خلال القرن الخامس هجري/ الحادي عشر ميلادي،[4] وانفرد بذلك المذهب المالكي بالنفوذ في المغرب إلى غاية بداية القرن العاشر هجري/ السادس عشر ميلادي،[5] أي بعد مجيء العثمانيون إلى بلاد المغرب وخاصة الجزائر، فعملوا من خلالها على نشر مذهب أبي حنيفة، ولعل هناك أسباب جعلت العثمانيين يختارون هذا المذهب.

---

1-أحمد بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي: **مناقب الأئمة**، تح: سليمان مسلم الحرش، دار مؤيد، الرياض، السعودية، د.ت، ص78.

2--عبد القادر بوعقادة: **الحركة الفقهية في المغرب الأوسط بين القرنين (7 و9هـ/ 13 و15م)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2014-2015م، ص139.

3-محمد أبو زهرة: المرجع السابق، ص365.

4-إسماعيل السامعي: **دور المذهب الحنفي في الحياة الاجتماعية والثقافية في بلاد المغرب الإسلامي من القرن الثاني إلى الخامس هجري(11-8م)**، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2006م. ص252.

5- أبو زهرة: المرجع السابق، ص365.

## 2/أسباب تبني العثمانيون للمذهب الحنفي

تقوم الدول والنظم السياسية على وجه العموم، باختيار المذاهب والآراء التي تتماشى مع سياساتها، أو تحقق لها ما تريد من مصالح، استطاعت الدولة العثمانية أن تخضع تحت سلطتها عددا من الأقطار الإسلامية سواء في الشرق أو في الغرب. ومن بين أسباب اختيار الدولة العثمانية للمذهب الحنفي كمذهب رسمي لها: [1]

**أ- اعتناق الدولة العثمانية السابقة للمذهب الحنفي:**

لم يكن اعتناق الدولة العثمانية للمذهب الحنفي وجعله المذهب الرسمي للبلاد، منذ توليها الخلافة بل هي مقدمات مهدت لهذا فقط، لأن الدولة العثمانية كانت قد اعتمدت على هذا المذهب، في عهد السلاجقة منذ تولي أرطغل بك (385-455هـ/995-1063م)، بحيث كانوا يختارون القضاة في الغالب من المذهب الحنفي، مما كان له الأثر الأكبر في اعتناق الدولة العثمانية بعد ذلك لمذهب أبي حنيفة. [2]

**ب- فتوى الحنفية في جواز خروج الخلافة عن قريش:**

منذ اعتناق الدولة العثمانية للمذهب الحنفي، وانتقال الخلافة إليهم، شكل هذا موضع جدل بين الفقهاء، واعترض بعضهم على ذلك استنادا على ما ورد عن النبي (صلى الله عليه وسلم):"الأئمة من قريش"، والشائع أن السبب الذي جعل الدولة العثمانية شديدة التمسك بالمذهب الحنفي، هو أن أبا حنيفة، لا يأخذ بهذا الحديث، ويرى من الجائز أن تكون الخلافة في غير قريش. [3]

---

1- بدر إبراهيم أحمد فراج: "**دوْر الدولة العثمانية في نشر المذهب الحنفي في إفريقيا**"، مقال منشور: dispase.iua.ed.sd. bitstream ، جامعة الإسكندرية، مصر، د.ت، ص102.

2- المرجع نفسه، ص104.

3- علي الوردي: **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج1، مطبعة الرشاد، بغداد، العراق، د.ت، ص49.

**ج- الصراع المذهبي بين الصفوية في إيران والسنة في الدولة العثمانية:**

إن الدولة الصفوية تمثل سببا رئيسيا في تمذهب العثمانيين بالمذهب الحنفي، بحيث أعلنت إيران المذهب الشيعي مذهبا رسميا لها مما خلق عداوة الأتراك العثمانيين ضده، وكان سلاطينهم في القسطنطينية قد صاروا خلفاء على جميع المسلمين السنيين، وأصبح الشيعة في إيران يفصلون الكتلة السنية في وسط آسيا والهند وأفغانستان عن السنيين في تركيا والعراق ومصر والدول الإسلامية الأخرى، هذا حسب دونالد ولبر [1].

## 3/ دور العثمانيين في نشر المذهب الحنفي

انتشر مذهب أبي حنيفة بواسطة طلابه، وخاصة أبي يوسف الذي كان رئيسا للقضاء ويوليه على مذهب أبي حنيفة، أما محمد بن الحسن فقد نشره بمؤلفاته وانتصابه في التعليم والتدريس، فلكثرة تلاميذه نجد المذهب الحنفي في: العراق وأفغانستان وخراسان وباكستان والهند. [2]، تحدث عن ذلك ابن خلدون في قوله:" فأما أهل العراق فإما هم الذين استقرت عنده مذاهبهم أبو حنيفة النعمان بن ثابت ومقامه في الفقه، وشهد له بذلك أهل جلدته" [3]. تقلد أبو حنيفة أهل العراق، ومسلمة الهند والصين وما وراء النهر وبلاد العجم كلها وبالغرب منها شيء قليل نقله القاضي ابن العربي مثلا [4].

---

1- دونالد ولبر: **إيران ماضيها وحاضرها**، تر: عبد النعيم محمد خمسين، ط2، دار الكتاب المصري، القاهرة، مصر، 1985م، ص87.

2- ناصر بن عقيل بن جاسر الطريفي: **تاريخ الفقه الإسلامي**، ط2، مكتبة التوبة، الرياض، السعودية، 1997م، ص- ص 120-121.

3- ولي الدين عبد الرحمان بن محمد بن خلدون (808-732هـ): **مقدمة ابن خلدون**، ج2، تح، تخ وتع: عبد الله محمد الدرويش، دار البلحي، دمشق، سوريا، 2004م، ص، ص 186، 187.

4- المصدر نفسه، ص 189.

وعلى خلاف هذه الدول، فمنذ نشأة الدولة العثمانية وهي ذات طابع إسلامي، تمسك شعبها بالسنة، وبرز بروزا أشد بعد أن اتسعت فيما بعد، فكانت الدولة ترعى المدارس الخاصة بتلقين العقائد السنية، وهدفهم هو رعاية مصالح الإسلام. فالسلطان يدافع عن التخوم ضد النصارى والشيعة ويحمي الأماكن المقدسة ويخضع في جميع أعماله وأحكامه خضوعا للشريعة الإسلامية. [1]

كان المذهب الحنفي هو المذهب الوحيد المعترف به رسميا من طرف الدولة العثمانية، ومن بين مذاهب الشرع الرئيسية، فالمفتي الأكبر للمذهب الحنفي رئيسا للجهاز الديني وله الحق في الإعتراض على الأعمال المخالفة للشرع، بالإضافة إلى القضاة هم الذين يوجهون السلطان العثماني، باعتبارهم قضاة الدين.

بهذا وضع العثمانيون محاكم شرعية منظمة، وأخضع موظفيها لتنظيم رسمي يقوم على المفتون والقضاء والأساتذة، كلهم يشكلون هيئة رسمية إلى جانب الهيئتين العسكرية والإدارية [2].

بعدما حكم العثمانيون مختلف الولايات والأقطار سواء في آسيا أو في إفريقيا[3] قاموا بنشر المذهب الحنفي واعتبروه المذهب الرسمي لهم حتى خارج ديارهم وعملوا به، لأنهم أثروا به على مختلف المجالات وتأثر السكان المحليين بهذا المذهب. [4]

---

1- ألبرت حوراني: **الفكر العربي في عصر النهضة (1798- 1939م)**، تر: كريم عزقول، دار النهار للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1968م، ص43.

2- المرجع نفسه، ص، ص 43، 44.

3-أنظر الملحق رقم1.

4-ناصر بن عقيل جاسر الطريفي: المصدر السابق، ص121. (بتصرف).

إذ تعد الجزائر مقاطعة كانت تحت انطواء الدولة العثمانية وتأثرت هي الأخرى بمختلف النظم والقيم والعادات والتقاليد، وغيرها من الأنشطة السياسية والتجارية، الإقتصادية وخاصة الثقافية منها. [1]

في الأخير نستنتج بأن الدولة العثمانية كانت قد تبنت المذهب الحنفي، واعتبرته المذهب الرسمي لها إذ كانت بمثابة الخلافة الإسلامية وحاملة لراية الدين الإسلامي، فبعد حكمهم لمختلف الأقطار، ومن بينها الإيالة الجزائرية، ساهم من خلالها العثمانيون في نشر سياستهم وثقافتهم وحتى مذهبهم الحنفي، الذي أثر على الحياة الثقافية في الجزائر العثمانية

1- محمد عباس حمودة: **الوثائق العثمانية في تركيا ومصر ودول شمال إفريقيا (زواج- طلاق- بيع-إيجار- وقف-استبدال)**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1999م، ص، ص 30، 31.

# الفصل الأول

## اسهام المذهب الحنفي في مؤسسة الإفتاء

1/ المفتي الحنفي ومهامه

2/ نماذج عن المفتين الأحناف

3/ المسائل الإفتائية في الجزائر خلال العهد العثماني

منصب الفتوى منصب حساس يحتاج إلى الكثير من العلم والمعرفة والدراية، لقد اتخذ علماء الجزائر وظيفة الفتوى على المذهب المالكي لكن بتواجد العثمانيين في الجزائر أصبحت الوظيفة العليا في الإيالة تنحصر على المفتي الحنفي باعتباره مذهب العثمانيين وعليه نطرح الإشكالية التالية:

-ما هو الأثر البارز لمؤسسة الإفتاء الحنفية في إيالة الجزائر؟

**1/المفتي الحنفي ومهامه**

**أ-تعريف المفتي:**

**لغة:** عرفه الجرجاني:" أنه الذي يفتى عن الجهل". [1]

**شرعا:** يعرف المفتي بأنه المخبر بحكم الله تعالى في مسألة معينة ويكون ذلك بتقديم دليل شرعي، وقيل أيضا بأنه المتمكن من معرفة الأحكام والوقائع شرعا بالدليل مع حفظه لأكثر من فقه؛[2] معناه المخبر بالحكم الشرعي على غير وجه الإلزام. [3]

أما تعريفه عند الخطيب نقلا عن الدمشقي بأنه ينبغي للإمام أن يتصفح أحوال المفتين، فمن صلح للفتوا أقره، ومن لا يصلح منعه ونهاه، ومن يصلح للفتوى أن يسأل علماء وقته ويعتمد أخبار الموثوق بهم. [4]

---

1- علي بن محمد السيد الجرجاني: **معجم التعريفات**، تح ودرا: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر 2003م، ص188.

2- أحمد بن حمدان بن شبيب بن حمدان الحراني: **صفة المفتي والمستفتي**، تح: مصطفى بن محمد القباني ط1، دار الصميعي للنشر والتوزيع، السعودية، 2015م، ص125.

3- بلهاشي بن بكر: **كتاب مجموع النسب والحسب والفضائل والتاريخ والأدب في أربعة كتب**، مطبعة ابن خلدون، تلمسان، الجزائر، 1961م، ص33.

4- يحيى بن شرف النووي الدمشقي: **أدب الفتوى والمفتي والمستفتي**، معا: بسام بن عبد الوهاب الحالي، ط1، دار الفكر، دمشق، سوريا،1988م، ص، ص19،17.

يقوم المفتي بوظيفة الإفتاء التي تعني: الإظهار وتتضمن الإجابة على السؤال، أما اصطلاحا: هي حكم شرعي وعملي وعقائدي ولغوي ومادي وعقلي وبهذا فالإفتاء بمعناه اللغوي أعم من الإفتاء في التعريف الاصطلاحي، وعرف ابن همام الحنفي رحمة الله عليه أن المفتي هو:" **من استقر رأي الأصوليين على أن المفتي هو المجتهد**". [1]

إن أعلى وظيفة يتولاها العالم هي وظيفة "الفتوى" فهي بذلك تحتاج إلى درجة عالية من العلم والتعمق في المسائل الفقهية، ومعرفة علم الحديث والقياس وعلوم القرآن الكريم. وتتطلب أيضا قوة الشخصية والنزاهة، الصلاح والشجاعة في الرأي والثبات على قول الحق وتعد هذه أهم العوامل التي تؤهله لهذه الوظيفة.

وفي تاريخ الإفتاء الإسلامي كان العلماء يفرون من هذه الوظيفة حتى لا يغضبون حكامهم، أما في الفترة العثمانية فنجد هناك تنافس العلماء عليها. [2]ونظرا لسيادة العثمانيين في الجزائر، فقد عملوا على نشر المذهب الحنفي، إذ كان المفتي على هذا المذهب ممثلا للأتراك، وله حضور أكثر من المفتي المالكي، الذي كان هذا الأخير مذهب أغلبية الجزائريين، وأصحاب الطرق الصوفية والمرابطين.

كان المفتي الحنفي في الجزائر العثمانية هو" **شيخ الإسلام**" الذي لا يفوقه في المنزلة والاعتبار سوى الداي أو رئيس الدولة". [3]بالإضافة إلى أنه موظف خاضع للحكومة الجزائرية وليس له سلطة سياسية بحيث كان يعتمد جلسات النظر في القضايا مرتين في الأسبوع. [4]

---

1- محمد يسري إبراهيم: **الفتوى، أهميتها، ضوابطها، آثارها**، ط1، بحث لنيل جائزة نايف للسنة النبوية والدراسات الإسلامية المعاصرة، القاهرة، مصر، د.ت، ص، ص25،27.

2- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي (1500- 1830م)**، ج1، عالم المعرفة، الجزائر،2015م، ص- ص391-392.

3-أبو القاسم سعد الله: **رائد التجديد الإسلامي-ابن العنابي-**، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،1990م، ص23.

4- وليام شالر: **مذكرات وليام شالر-قنصل أمريكا في الجزائر(1816-1824م)** -، تع: إسماعيل العربي، المكتبة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص-ص48-49.

فمنصب الإفتاء الحنفي على الرغم من مكانته إلا أنه رفض من طرف بعض العلماء لأسباب غير معروفة ومن بينهم:

**مصطفى الشاوش القسنطيني:** هو أديب وعالم جليل في المذهب الحنفي، كان خطيبا بالجامع الأخضر، عرضت عليه الفتوى بعد باش تارزي لكنه رفض ذلك، توفي سنة (1252هـ). [1]

لكن يوجد بعض كبار العلماء وفقهاء المالكية في الإيالة الجزائرية، انتقلوا من المذهب المالكي إلى المذهب الحنفي وتولوا مناصب هامة في ظل الحكم العثماني كالإفتاء ومن أمثلة ذلك نجد: **أبو عبد محمد بن المسبح القسنطيني** (1242هـ) كان مالكيا فاستماله عثمان باي إلى المذهب الحنفي. [2]

إن المكانة المميزة لفقهاء المذهب الحنفي هو ارتباطهم بالحكام واتصالهم بمركز السلطة بإسطنبول، مما أصبحوا محل رعاية وحظوة لدى الحكام، الذين قاموا بتحويل إشراف بعض المساجد من فقهاء المالكية إلى فقهاء الحنفية ومن بين هذه المساجد نجد: **الجامع الجديد** الذي أنشأ(1070هـ/1660م). وعليه فإن الأسبقية في الجزائر العثمانية للأحناف في مجال الإفتاء، [3] إذ كانوا مؤهلين لتقلد هذا المنصب، ولهم الأولوية في إصدار الفتوى والقرارات [4].

---

1- أحمد المبارك ابن العطار: **تاريخ بلد قسنطينة**، تح وتق: عبد الله حمادي، دار الفائز للنشر والتوزيع، الجزائر،2011م ص77.

2- حميدة عمراوي: **قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة الجزائر، 2005م، ص-ص70-71.

3- ناصر الدين سعيدوني: "الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر- تونس- طرابلس الغرب) من القرنين العاشر إلى الرابع عشر هجري/ من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر"، **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية**، ع 31، 2010م، ص71.

4- علي تابليت: **بحوث في تاريخ الجزائر**، ج1، دار ثالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014م، ص469.

بحيث كان المفتي الحنفي يعين من الأستانة في بداية العهد العثماني [1]، نظرا لعدم وجود علماء أحناف في الإيالة الجزائرية، ولم يكنوا الثقة الكبيرة والكاملة لعلماء الجزائر، [2] ولكن بعد فترة من الزمن صار المفتي الحنفي يختار محليا من طرف الباشوات، [3] بعدما عني بتدريس الفقه الحنفي، فأدى من خلال ذلك إلى ظهور مجموعة من علماء الأحناف الذين توارثوا هذا المذهب في الجزائر. [4]

لم تكن وظيفة الإفتاء تقتصر على عاصمة الإيالة فقط، بل لكل عاصمة إقليمية أو مدينة كبيرة توجد فيها المفتي الحنفي إلى جانب المفتي المالكي، وكانا يقومان بنفس الوظائف ويتم تعيينها من طرف الباي.

**ب –مهام المفتي الحنفي:** إلى جانب وظيفة الإفتاء الحنفي، كان المفتي يتولى وظائف أخرى ومن بينها: التدريس وكالة الأوقاف والإمامة والخطابة، لكن ليس من الضروري أن يجمع المفتي كل هذه الوظائف دفعة واحدة، إذ يمكن له أن ينيب غيره في بعضها أبناءه مثلا. [5]

---

1– لوسيت فالسني: **المغرب العربي قبل سقوط مدينة الجزائر(1830–1790م)** ، تر: إلياس مرقص، ط1، دار الحقيقة، لبنان ،1980م، ص109.

2– أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي(1830–1500م)**، ج1، المرجع السابق، ص392.

3– ناصر الدين سعيدوني: **ولايات المغرب العثمانية –الجزائر–تونس–طرابلس الغرب–**، ط1، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر،2013م، ص154.

4– شوقي ضيف: **عصر الدول والإمارات –الجزائر–المغرب الأقصى–موريتانيا–السودان**، ط1، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1995م، ص71.

5–أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي(1830–1500م)**، ج1، المرجع السابق، ص–ص393–394.

كما كان يشرف على أداء الصلوات العامة، ويحافظ على طهارة الدين، وعلى أن يؤدي أئمة الجوامع الصلاة كما ينبغي، وعلى أن يؤذن المؤذنون الصلوات الخمس من فوق المنارة، وهو يحدد كذلك السنة حسب الشهور وأعياد المسلمين ويشرف على المدارس ويفسر القرآن في أيام الأعياد وفي رمضان، وباستطاعته أن يعاقب من يكفر بالله ومن يتعاطى المحظورات الشرعية.[1]

يقوم أيضا باستغلال ومراقبة الأوقاف المخصصة للمساجد الحنفية، ويؤم الناس للصلاة في الجامع الجديد [2]ويفتي في القضايا التي تطرح عليه اعتمادا على مذهب أبي حنيفة. بالإضافة إلى أن المفتي الحنفي في الجزائر هو الذي يقرر الاحتفال بالأعياد من خلال مقارنة يجريها بين الخيط الأبيض والأسود. [3]

## 2/ نماذج عن المفتين الأحناف

ظهر في الجزائر خلال العهد العثماني علماء كتبوا ودرسوا وأفتوا على قواعد المذهب الحنفي، ومن بينهم أسرة ابن العنابي [4]، بحيث تولى الجد الأعلى لهذه العائلة وظيفة الإفتاء هو **حسين بن محمد**، مما أهل عائلة ابن العنابي لوظائف سامية أخرى؛ فكلف بمهام دبلوماسية في الكتابة إلى باي تونس والسفارة في المغرب، فلم يكن حسين بن محمد ابن العنابي عالم فقه فحسب بل كان أيضا دبلوماسيا ناجحا. وخبيرا بشؤون الدولة، تولى مناصب وزارية في الدولة، وأمام هذا

---

1-أبو القاسم سعد الله. **تاريخ الجزائر الثقافي(1830-1500م)**، ج1، المرجع السابق، ص393.

2-أنظر الملحق رقم2.

3-محمد بوشنافي: "علماء المذهب الحنفي في الجزائر خلال العهد العثماني (10-13هـ/16-19م)"، **مجلة عصور الجديدة**، ع16-17، جامعة وهران، الجزائر، 2014-2015م، ص-ص 224-225.

4-أبو القاسم عبد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي(1830-1500م)**، ج2، ط1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1998م، ص65.

النجاح الذي حققه المفتي الحنفي حسين، مما مكن عائلته بالتوجه مثله في مسار الإفتاء [1] بحيث نجد:

**مصطفى ابن العنابي:** هو الشيخ مصطفى بن رمضان العنابي ولد بمدينة عنابة يعود أصله إلى تركي–كرغلي، درس على شيوخ المدينة التي ولد فيها، توجه بعدها إلى مدينة الجزائر طالبا للعلم، مما جعله يتلقى العديد من الإجازات على بعض علماء عصره أمثال: محمد بن شقرون بن أحمد المقري التلمساني سنة(1087هـ/1676م)، وأجازه أيضا محمد الطيب بن عبد القادر الفاسي عام (1103هـ/1691م). توفي مصطفى ابن العنابي في عام (1130هـ/1717م)، تاركا العديد من المؤلفات [2] ، وقال عنه الفاسي:

أقول مجيبا مفصحا بلساني***أجزت الفقيه المصطفى التركماني

وهناك أرجوزة في الفقه تقول عن مصطفى ابن العنابي:

يقول راجي رحمة الوهاب***الحنفي مصطفى العنابي. [3]

**محمد بن محمود ابن العنابي:** هو أبو عبد الله الحاج محمد بن محمود بن محمد بن حسين المعروف بـ" ابن العنابي" ولد بالجزائر العاصمة سنة(1189هـ–1775م)، قام بعدة وظائف من أهمها وظيفة الإفتاء الحنفي. [4]

---

1– عمر بن قينة: **الرؤية الفكرية في الحاكم والرعية لدى (ابن المقفع وابن العنابي وابن الكواكبي)**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000م، ص50.

2– ابن حسين ابن رجب شاوش ابن المفتي: **تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلماءها**، درا وتح: فارس كعوان، ط1، بيت الحكمة، العلمة، الجزائر، 2008م، ص16.

3– أبو القاسم سعد الله: **رائد التجديد الإسلامي– محمد ابن العنابي–**، المرجع السابق، ص–ص25–26.

4– محمد بن محمود ابن العنابي: **السعي المحمود في نظام الجنود**، تق وتح: محمد بن عبد الكريم الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983م، ص–ص05–06.

إذ يعد من أول المجددين اجتماعيا وسياسيا في مدينة الجزائر وحتى في العالم الإسلامي، فهو ينحدر من أسرة ابن العنابي (نسبة إلى عنابة) المشهورة بالإفتاء، كما كان جده الحسين ابن العنابي.[1]

أخذ المفتي الحنفي محمد بن محمود من كبار علماء عصره، بحيث عاش في فترة حافلة بالإنتاج العلمي والاضطرابات السياسية، بين القرنين 18-19م، (1775-1851م)، إذ تعد من المراحل والفترات المضطربة التي عاشتها الإيالة الجزائرية، فشهدت هذه الأخيرة حروبا خارجية عدة ضد الإنجليز (حملة اللوث إكسماوث 1816م) والفرنسيين مثلا وحروبا داخلية كالثورة الدرقاوية [2].

رحل إلى المشرق سنة 1820م متوجها نحو الإسكندرية بسبب الظروف السائدة لكن بعدها عاد من تونس متوجها إلى الجزائر قبل حوالي سنة من الاحتلال الفرنسي 1829م، لكن بعد مجيء المستعمر الفرنسي نفي من الجزائر متوجها إلى مصر واستقر بالإسكندرية، فولاَه محمد علي باشا وظيفة الفتوى الحنفية إلى غاية وفاته. [3]

لقد كان ابن العنابي متمكنا بالعلوم الشرعية أشار إلى ذلك أبو القاسم سعد الله بقوله:" ورد علي سؤال نصه بعد عنوانه، إذ قيل حيث كان أهل الحق مطبقين على أن الحق تعالى يرى في الآخرة بالأمصار، وأن الرؤية عبارة عن إدراك المفسر بخلق الله تعالى فينا علما ضروريا فمتعلق بهذا الإدراك نفس الذات العلية أم لا...

---

1- عمار هلال: **العلماء الجزائريون في البلدان العربية الإسلامية فيما بين القرنين التاسع عشر والعشرون الميلاديين (3- 14هـ)**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010م، ص-ص225-226.

2-أبو القاسم سعد الله: **رائد التجديد الإسلامي -ابن العنابي-**، المرجع السابق، ص- ص21-22.

3- عادل نويهض: **معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر**، ط2، مؤسسة تنويض الثقافية، بيروت، لبنان، 1980م، ص245.

فأقول أعلم أولا، أن المدركات تنقسم إلى ما يدخل في الخيال كالذات العلية... بحيث وصل في هذه المسألة إلى الفصل بين رأي المعتزلة وأهل السنة".

فاختار ابن العنابي رأي أهل السنة قائلا: "ونحن لا نقول به لضيق مجاله فسلمه لأربابه سالكين مسلك الجمهور من أهل السنة لوضوح أدلتهم"؛ ولعل هذا ما مكنه من تولى وظيفة الفتوى الحنفية في الجزائر العثمانية. [1]

ومن المعروف أن عائلة ابن العنابي قد ساهمت في التأليف على مذهب أبي حنيفة، في العديد من المجالات، ومن بين الإنتاج العلمي الذي ألفه محمود ابن العنابي كتاب بعنوان **شرح المختار**؛ هو كتاب في الفقه الحنفي كتبه سنة (1244/1235هـ) بلغ في شرحه باب الوتر والنوازل، [2] وهذا العمل قرظه محمد بيرم التونسي الحنفي. [3]

وأيضا **كتاب صيانة الرياسة** : كتاب في أمور القضاء والسياسة، تحدث فيه عن "عبد الحميد بيك" والي مصر، إذ جمع ابن العنابي في كتابه هذا، عن أقوال المذاهب الأربعة، والأقوال والقوانين السياسية، متخذا بذلك تجربته وخبرته في القضاء والإفتاء سوآء في الجزائر أم مصر، متماشيا مع موقفه المتحرر الذي أثار له ضجة، فاتهموه بالزندقة والخروج عن الجماعة الإسلامية، تحدث أيضا عن شروط القاضي والمفتي ومواصفاتهما وطريقة الاستماع إلى المتخاصمين والتأكد من الوثائق المقدمة، وبين أن مذهب أبي حنيفة في المسائل فقال:" **مسائل مذهبنا طبقات طاهرة الرواية، النواه والأقوال متأخري المشايخ وفتاويهم...**". [4]

---

1- أبو القاسم سعد الله: **رائد التجديد الإسلامي- ابن العنابي-**، المرجع السابق، ص-ص30-31.

2- المرجع نفسه، ص46.

3- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي(1830-1500م)**، ج2، المرجع السابق، ص79.

4- أبو القاسم سعد الله: **رائد التجديد الإسلامي -ابن العنابي-**، المرجع السابق، ص، ص103،99.

وله كتاب في الأدب والبلاغة بعنوان: **التحقيقات الإعجازية**، شرح فيه ابن العنابي نظم العلاقات المجازية، إذ ذكر بيت الناظم مع أخذ الشرح لغويا وأدبيا ونفسيا وبيانيا واصطلاحيا، مع الإستئناس إلى الكتب الأدبية والدراسات البلاغية والإتقان وعروس الأفراح ومفتي اللبيب والأغاني، أشار في هذا الكتاب إلى رأي جده في التفسير في قوله:" **قال مولانا الجد محمد بن حسن قدس سره، فيما كتبه في التفسير**". [1]

وأيضا كتاب **السعي المحمود في نظام الجنود:** ألفه ابن العنابي في الإسكندرية سنة 1242هـ، تناول فيه قضية التجديد الإسلامي، وإتباع الأوروبيين المتطورين في المجال العسكري، واعتبر أن العالم الإسلامي يعيش التخلف والجمود والتقليد، وأبدى

حصرته على المتصوفة والزنادقة الذين أفسدوا بالدين، ودعا الحكام إلى مجابهتهم [2].

وضرورة تجديد الجيش والتخلي عن التقليد، وتحدث أيضا عن التنظيم الأوروبي للجيش في قوله:" لما حدث في هذه الأمصار الآخرة، تطاول طغاة الأمم الكافرة بترتيب أجنادهم بطريقة محكمة، ابتدعوا في تدريبهم على فنون حيل اخترعوها". وأمر بضرورة تطوير الأمور الحربية والعسكرية من أجل الدفاع عن

---

1- أبو القاسم سعد الله: **رائد التجديد الإسلامي-ابن العنابي-**، المرجع السابق، 97.

2- علي علواش وآخرون: **معجم مشاهير المغاربة**، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1995م، ص394.

الأعداء والإرهاب [1]، ويظهر ذلك في قوله:" **وإن دلت الأخبار الباقية على جواز تعلم ما اختص من الكفرة من معارفهم**". [2]

ووضح ابن العنابي بأنه يجب النظر إلى الأوروبيين والأخذ منهم فمن الجانب الحربي والصناعي والعلوم بمختلف أنواعها بحيث قال:" **أن يأخذ المسلمون من الأمور النظامية وغيرها والمراكب البحرية والبرية والحصون والخنادق والأسلحة وأدوات الرمي والحيل وذخائر المال والأكل والشرب وغيره ذلك مما تدعو حاجة الإرهاب اليه**" [3]، وإلى جانب كل هذا له كتاب الثبت الجزائري والعزيز في علم النحو وسماه أيضا العلم الفريد. [4]

ومن بين الأسر الجزائرية التي تولت أيضا الفتوى الحنفية في العهد العثماني نجد أسرة ابن علي:

**محمد ابن علي (1128هـ/1716م):** هو محمد بن محمد بن علي بن محمد المهدي بن رمضان بن يوسف العلجة المشهور "**بابن علي**" الشاعر المفتي الحنفي (شيخ الإسلام)، يعد من بين العلماء الذين قاموا بنشر مذهب أبي حنيفة.

كان يكتب كتب وتأليف فقهية، وطال عهده فيها زهاء العشرين سنة وهي ظاهرة قلما موجودة في العهد العثماني، [5] وحسب أبو القاسم سعد الله فإن هناك وثائق تدل بأن جده محمد المهدي قد تولى الفتوى سنة 1045هـ الذي كان معاصرا

---

3- أبو القاسم سعد الله: **رائد التجديد الإسلامي -ابن العنابي-**، المرجع السابق، ص62.

4- محمد بن محمود ابن العنابي: المصدر السابق، ص 197.

1-محمد بن محمود ابن العنابي: المصدر السابق، ص 57.

2- علي علواش وآخرون: المرجع السابق، ص394.

3- صالح بوبشيش: **المدارس الفقهية في الجزائر خلال الحكم العثماني**، الملتقى الوطني الأول في: [المذهب المالكي في الجزائر]، باتنة، الجزائر، 2011م، ص158.

لمفتي المالكية "سعيد قدور". تولى ابن علي الإفتاء الحنفي سنة 1150هـ، خلفا لحسين بن محمد العنابي الذي توفي في نفس السنة [1] .

وقد استمر في الوظيفة حتى سنة1169هـ، [2] توفي محمد ابن علي بالجزائر، وكان له مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر. [3] وإلى جانب وظيفة الفتوى، كان ابن علي شاعرا وخطيبا في الجامع الجديد ويؤم الناس يوم الجمعة، له ديوان شعر يرد من خلاله عن حساده ويعز بكبرياء في قوله:

إذا نسوا فضلي فكم من فاضل*** قلبي سقوه السم في كيسانه

نصبوا حبائل مكرهم وتعرضوا*** بسهامهم للنجم في كيوانــه

أجلاف أهل العصر حقا لو رأوا ***حسان ما جنحوا إلى إحسانه

أن أنكروا فضلي لخبث طباعهم*** فالدر ليس بعز في أوطانه [4].

**ابن المفتي:** ولد ابن المفتي في مدينة الجزائر، تعود أصوله إلى الكراغلة، والده هو المفتي حسين رجب شاوش المتوفى سنة 1102هـ؛ يعد أول كرغلي تولى الفتوى الحنفية في الجزائر وعمره ثلاثين سنة، لقد نشأ ابن المفتي في جو جعله يتعلم السياسة وتربى مع جيل من علماء عصره، ومن بين شيوخه: المفتي الحاج أحمد الزروق بن عبد اللطيف، محمد بن نيكرو وعمار المستغانمي اللذين توليا الفتوى بالإضافة إلى مصطفى ابن العنابي. [5]

---

4-أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي(1830-1500م)**، ج2، المرجع السابق، ص301.

1- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي(1830-1500م)**، ج2، المرجع السابق، ص301.

2- عبد الرحمان الجيلالي: **تاريخ المدن الثلاثة -الجزائر-المدية-مليانة-**، ط1، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص180.

3- عثمان سعدي: **الجزائر في التاريخ**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013م، ص-ص433-434.

4- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي(1830-1500م)**، ج2، المرجع السابق، ص-ص 368-370.

لم يذكر ابن المفتي في تقييداته تاريخ مولده لكنه أشار إلى محمد السعيد قدورة الذي توفي سنة (1107هـ- 1695م)، وهذا يعني بأنه عاصر ابن العنابي في المرحلة

الأخيرة من مراحل الحكم العثماني في الجزائر وهي مرحلة الدايات [1]، ومن أهم مؤلفاته نجد أرجوزة في الفقه الحنفي وكتاب الروض البهيج في أحكام العزوبة والتزويج. [2]

**مصطفى بن عبد الرحمان القسنطيني:** كان أعجوبة عصره بعلمه وحفظه تعلم أصول المذهب الحنفي، وامتلأ فكره من العلوم المنقولة والمعقولة، تولى الفتوى والخطابة بجامع سوق الغزل ثم جامع القصبة توفي سنة (980هـ/1572م)، ترك عدة مؤلفات منها: رسالة في الوقف على المذهب الحنفي. [3]

**مصطفى باش تارزي (980هـ/1572م):** مصطفى بن عبد الرحمان باش تارزي من أكابر فقهاء المذهب الحنفي، نشأ بقسنطينة، وولي فتوى بجامع الغزل في القصبة والكتاني، له كتاب تحرير المقال في جواز الانتقال ورسائل في الوقف على المذهب الحنفي وشرح منظومة الثعالبي في الحساب [4].

---

1- حسن بن رجب شاوش ابن المفتي: المصدر السابق، ص12.

2- المصدر نفسه، ص16.

3- محمد قويسم: "فقهاء مدينة قسنطينة خلال العهد الحفصي (981-625هـ/1227-1573م)"، **مجلة المعارف والبحوث والدراسات التاريخية**، ع 7، جامعة الوادي، الجزائر، 2015م، ص 170.

4- عادل نويهض: المرجع السابق، ص 31.

**الشيخ فتح الله:** هو عالم ولد في الشام ثم انتقل إلى مصر هو وإخوانه، بعدها توجه إلى الجزائر واستقر في مدينة قسنطينة وتزوج بها، صار يدرس الفقه والحديث وعلم العربية قبل حكم صالح باي، بالإضافة إلى أنه كان خطيبا في جامع سيدي الكتاني، ومشرفا على مدرسة جامع سوق الغزل، تولى فتح الله الإفتاء على المذهب الحنفي لمدة من الزمن إلى غاية وفاته [1].

**عبد القادر الراشدي:** تولى وظيفة الفتوى الحنفية في عهد صالح باي، أواخر القرن(12هـ/18م) [2]. لكن العلماء اختلفوا في تحديد مذهبه، البعض ينسبه إلى المذهب الحنفي والبعض الآخر ينسبه إلى المذهب المالكي، وهنا يمكننا القول إن الراشدي قد يكون من بين العلماء الذين غيروا مذهبهم بعد التواجد العثماني في الجزائر [3]. له العديد من المؤلفات منها: أبحاث في علمي الكلام والأحوال وله حاشية محشوة بالتحقيق والإتقان على شرح المواقف العضدية، وتأليف صغير الحجم تحدث فيه عن عائلات قسنطينة وقبائلها، له قصيدة في مدح الرسول (صلى الله عليه وسلم) ورسالة في تحريم الدخان. بالإضافة إلى فتاوى ومسائل جليلة تفسر

---

1- لم يذكر تاريخ وفاته ولا تاريخ مولده، للمزيد أنظر: أحمد بن محمد ابن العطار، المصدر السابق، ص-ص144-145.

2- أبو القاسم سعد الله: **شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986م، ص38.

3- لزهاري تريكي: "المفتي عبد القادر الراشدي القسنطيني: العالم، المجاهد والمفسر"، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع22، جامعة الجزائر، 2012-2013م، ص38.

العديد من الظواهر التي وقعت في عهد صالح باي وقال في قصيدة رد فيها عن أعدائه:

خبــر عني المؤول أنــي***كافر بالذي قضـته العقــول

ما قضته العقول ليس من الدين***إنما الدين ما حوته النقول [1]

**المفتون الأحناف في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني** [2]

| **المفتي الحنفي** | **فترة افتاءه** |
|---|---|
| الشيخ محمد بن يوسف | 1022هـ |
| الشيخ محمد بن حسين | 1029هـ |
| الشيخ مصطفى بن محمد | 1037هـ |
| الشيخ محمد بن رمضان | 1040هـ |
| الشيخ حسين بن مصطفى بن رمضان | 1069هـ |
| الشيخ مسلم بن علي | 1090هـ |
| الشيخ محمد بن مسلم | 1090هـ |
| الشيخ محمد بن حسين | 1101هـ |
| الشيخ محمد بن مسلم (ثانيا) | 1101هـ |
| الشيخ حسن بن رجب | 1102هـ |
| الشيخ محمد بن مصطفى (ابن المسي) | 1110هـ |

4-أبو القاسم محمد الحفناوي: **تعريف الخلف برجال السلف**، مطبعة بييروفونتالة الشرقية، الجزائر،1906م،ص220.

2- نور الدين عبد القادر: **صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انهاء العهد التركي**، دار الحضارة، الجزائر، 2006م، ص111.

| | |
|---|---|
| الشيخ حسين بن محمد | 1118هـ |
| الشيخ محمد بن مصطفى (ثانيا) | 1122هـ |
| الشيخ حسن بن محمد (ثانيا) | 1122هـ |
| الشيخ محمد بن مصطفى (ثالثا) | 1125هـ |
| الشيخ حسن بن محمد بن مصطفى (ثالثا) | 1128هـ |

| | |
|---|---|
| الشيخ علي بن مصلي | 1136هـ |
| حسن بن محمد العنابي | 1148هـ |
| محمد بن محمد سيدي بن علي | 1150هـ |
| حسين بن مصطفى | 1169هـ |
| حسين بن فضلي | 1170هـ |
| محمد بن مصطفى الواني | 1171هـ |
| حسن بن أحمد التفاحي | 1173هـ |
| مصطفى بن عبد الله | 1180هـ |
| الحاج مصطفى بن علي عبد الله | 1180هـ |
| حسن بن أحمد | 1191هـ |
| محمد بن إسماعيل | 1200هـ |
| محمد بن عبد الرحمن | 1204هـ |
| أحمد بن إبراهيم بن أحمد | 1224هـ |
| محمد بن عبد الرحمان بن حسن | 1224هـ |
| أحمد بن إبراهيم البابوجي | 1226هـ |
| محمد بن عبد الرحمان بن راسيل | 1232هـ |
| أحمد بن حسن | 1233هـ |
| محمد بن محمود بن محمد بن حسن العنابي | 1234هـ |

| | |
|---|---|
| أحمد بن إبراهيم | 1235هـ |
| محمد بن عبد الرحمان | 1244هـ |
| أحمد بن الحاج عمر بن مصطفى | 1244هـ |
| محمد بن شعبان | 1250هـ |
| أحمد بن محمد بن رجب | 1260هـ[1] |

هذا الجدول يوضح المفتين في مدينة الجزائر من سنة(1022إلى1263هـ) ، فإننا نلاحظ المكانة الهامة التي كان يحظى بها المفتي وخاصة الحنفي؛ لأنه يمثل مذهب الدولة العثمانية، وباعتبارها الوظيفة الأولى للعلماء تقلد على هذا المنصب العديد من الشخصيات، حتى أن بعضهم وظفوا أكثر من مرة أمثال: الشيخ حسن بن محمد بن مصطفى.

نلتمس أيضا بأن وظيفة المفتي كانت وظيفة وراثية، ويظهر ذلك في خلال العائلات أمثال: "ابن العنابي وابن علي" وغيرهم، ولعل هذا راجع إلى بقاء مشروعية الإفتاء في العائلة الواحدة، بحيث يكون أفراد الأسرة على علم بأسس وقواعد الفتوى الحنفية من خلال تجربة آبائهم والأخذ منهم. وحسب علمي أن هناك بعض المفتيين يتخلون عن مناصبهم لأسباب شخصية وأخرى سياسية، وهذا يدل على عدم الاستقرار في الحياة الثقافية خاصة في أواخر العهد العثماني.

1-نور الدين عبد القادر: المرجع السابق، ص-ص192-193.

## 3/المسائل الإفتائية في الجزائر العثمانية

من بين المسائل التي تطرق إليها المفتون الأحناف في الجزائر نجد:

– فتوى ابن العنابي بجواز تقليد مذهب الغير في صلاة الجمعة والعيدين بحيث يستطيع العامي في القرى إقامة الصلوات، ولقد برهن هذا بموقف عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وعدد من الصحابة والتابعين ويظهر ذلك في قوله: "**التزام المذاهب المعين... غير ملزم ولا واجب**"، مستدلا في ذلك بعدد كبير من أقوال الفقهاء والأصوليين وعليه فإنه: يوجب للعامي تقليد العالم لا بعينه. [1]

– فصل ابن العنابي أيضا في أحكام التجويد، وأفتى بأن الذي يقرأ القرآن مستعملا الألحان الموسيقية لحنا، فهو محرم وإنه ترك شروط القراءة المطابقة لأحكام التجويد والمتفق عليها بين الفقهاء. وأفتى أيضا في مسألة شرب الدخان في مجلس قراءة القرآن، بحيث إذا كانت تلاوة شخص جهرية يمنع تعاطي الدخان بسبب خروج الرائحة من فمه وهذا غير جائز، أما إذا كانت القراءة سرية فلا بأس في ذلك. [2]

---

1– أبو القاسم سعد الله: **رائد التجديد الإسلامي –ابن العنابي–**، المرجع السابق، ص–ص87–88.

2– فايزة الغول: **مساهمة علماء الجزائر في النهضة العربية بالمشرق العربي خلال القرنين 19و20م (الشيخ محمد العنابي وأحمد رضا حوحو أنموذجا)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016م، ص60.

أما في قضية صيد الطير بالرصاص أو الرش، أفتى ابن العنابي أن الصيد يكون بالرماية نافذة قاتلة بجرح لا يكسر فصيدها يكون حلالا ودليله في ذلك "فالذي يتعين أن يقال به في مرمية (الرمي البارودي) إنه متى تحقق جرحه وسيلان دمه بحيث يغلب على الظن أن موته من الجرح لا من أرض أو كسر فإنه يحل أكلها" واستند في ذلك إلى الفقهاء السابقين؛ الذين اعتبروا الصيد عن طريق الرمي بالبندقية والحجر غير حلال لأنها تقتل بالرمي والكسر ولا تجرح، وكان هذا المعمول به عند علماء الحنفية بالجزائر. [1]

أفتى ابن العنابي في مسألة دخول المرأة على رجل أجنبي لها بعدم الجواز في ذلك، من حيث كشف الوجه وباطن كفيها وما تحت الكعبين من قدميها، وإذا كان حكم النظر فأجازه دون حكم اللمس وهذا نص عبارته:" لا يجوز للمرأة أن تكشف للأجنبي سوى باطن كفيها وما تحت الكعبين من قدميها، أما الوجه فإنه وإن لم يكن عورة في حق الصلاة وحق النظر إليه، إن آمن الشهوة، فإنه تمنع المرأة الشابة من كشفه بين الأجانب دفعا للفتنة وجهها لمادة الفساد والشر، وحكم المس في ذلك غلط".

أباح ابن العنابي مؤاخاة المسلم للذمي، وذلك بشرطين الأول هو ضرورة إلى ذلك؛ أي له مصلحة معيشية أباحها الشرع، أما الشرط الثاني عدم ميل القلب له أي عدم حب الكافر، ودعا إلى عدم مخاطبتهم إلا للضرورة، إن يعود المسلم نفسه على كراهة الكفار بقلبه وعدم تجنب معاشرتهم، ونصحهم بعدم ميل القلب لهم لأنه سوف يسلب الإيمان من قلب المسلم في نظره [2].

---

1- أبو القاسم سعد الله: **رائد التجديد الإسلامي -ابن العنابي-**، المرجع السابق، ص 88.

2-المرجع نفسه، ص، ص89،92.

وأفتى أيضا بجواز حرق صورة الميت وقاس هذه المسألة باعتبار أن حرمة الحي مقدمة على حرمة الميت، واستدل في فتواه إلى المذهب الحنفي والسنة النبوية وكذا من جده الأكبر يظهر ذلك في قوله:" **إن الملائكة عند نزولهم للبشر، فهم أوليائكم وأنصاركم وأحباؤكم في الحياة الدنيا... وفي الآخرة بالشفاعة والكرامة لا يفارقونكم حتى تدخلوا الجنة**"، ووضح ابن العنابي ذلك، باعتبار أن الميت سوف يتصور الشيطان بصورته، ويبتعد عنه الملائكة. [1]

ونجد أيضا فتوى تحدث عنها محمد ابن العنابي والذي يرى أن عند وفاة الواقف الذي أوقف شيء معين قبل الاستحقاق والانتفاع به حسب المذهب الحنفي، فإن ولده يكون مقام الواقف، وهذه الفتوى دونها في رسائل الوقف. [2]تحدث ابن العنابي عن مسألة تتعلق بآداب مجالس القرآن الكريم وألف كتابا في علم التوحيد؛ تحدث فيه عن أنواع اللحن وأصحه فقال:" أن اللحن نوعان خفي وجلي، فالجلي خطأ في المبني أو الحركة أو السكون سواء غير المعنى أولا والخفي خطأ في صفات الحروف..." وكتب أيضا ابن العنابي رسائل أفتى فيها عن آداب زكاة الفطر طبقا للمذهب الحنفي بصفة خاصة، والمذاهب الأخرى بصفة عامة. [3]

أفتى الشيخ محمد الولي الحنفي بإحراق اليهود والنصارى، إذا أعلنوا سب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) معتمدا في ذلك على مجموعة من الأحاديث والروايات التاريخية، موضحا ذلك من خلال رسالته التي سماها السيف الممدود في عنق من أعان اليهود. [4]

---

1- أبو القاسم سعد الله: **رائد التجديد الإسلامي -ابن العنابي-**، المرجع السابق، ص93.

2- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي(1830-1500م)**، ج2، المرجع السابق، ص86.

3- أبو القاسم سعد الله: **رائد التجديد الإسلامي -ابن العنابي-**، المرجع السابق، ص46.

4-الهواري ملاح وعبد المجيد بن نعيمة: "الإفتاء والمفتون في العهد العثماني عند أبي القاسم سعد الله"، **المجلة الجزائرية للمخطوطات**، ع14، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2016 م، ص186.

وذكر لنا ابن المفتي عن نزاع دار بين مفتي الحنفية ومفتي المالكية حول مسألة" الزوجة إن أساء لها زوجها"؛ فحكم المفتي الحنفي النيار بالسكنى بين قوم صالحين آخرين في قوله:" ألا ترى لو كان سكناهما بين قوم صالحين، فيستقران في السكنى هناك أو يؤمران بالانتقال إلى قوم آخرين؟ فاختلفا في الاستقرار والانتقال وآل الأمر إلى النزاع الفاضح وتبادل الشباب، وجرى هذا الإجتماع وقع في الجامع الأعظم، واتفق بعدها الطرفان إلى الأمير، وحضر معهما علماء البلد، فانقسم هؤلاء إلى فرقين أحدهما مع مفتي المالكية والآخر مع مفتي الحنفية فيسدي مصطفى العنابي وأخوه الحسين والحاج المهدي بن صالح وسي محمد فندرون وقفوا مع النيار، أما سيدي محمد بن علي وسيدي الطيار وسيدي عمار وسيدي المهدي، فوقفوا مع المفتي سيدي أحمد، وتعد من أنصاره، وسيدي محمد بن نيقرو ووالده إبراهيم بن نيقرو، الذين شاركوا الأمير وسألهم فتكفل بالجواب سيدي مصطفى وأخوه، فأخذوا الكلمة، وقالوا: "**إن مفتي الحنفية النيار على صواب**" [1]؛ وهذا يعني بأن المفتي الحنفي أفتى بأنه إذا تخاصم الزوجان، فيجب على الزوجة أن تذهب وتستقر في بيت آخر وهذه الفتوى اعتبرت الصحيحة ،ولقد كان يعمل بها في الجزائر خلال العهد العثماني.

وفي الأخير نستنتج بأن مؤسسة الإفتاء الحنفية في الجزائر خلال العهد العثماني كان لها شأن كبير فنجد عائلات تولت هذه الوظيفة كعائلة ابن العنابي، ابن المفتي وغيرهما، على الرغم من أن القضايا الإفتائية المتعلقة بمذهب أبي حنيفة كانت إفتراضية (كإحراق صور الميت)، إلا أن هذا لم يمنع المفتين الجزائريين من تغيير مذهبهم وفتواهم من مالكية إلى حنفية ولعل هذا يعود إلى إتباع الدولة العثمانية والدخول تحت لواءها حتى في المذهب الديني والثقافي.

---

1-حسن بن رجب بن شاوش ابن المفتي: المصدر السابق، ص103.

# الفصل الثاني

## أثر المؤسسة القضائية الحنفية في الجزائر العثمانية

1/ لمحة عن القضاء الحنفي في الجزائر

2/ شخصيات تولت القضاء الحنفي في الجزائر

3/ أحكام قضائية حنفية في الجزائر

شكلت المؤسسة القضائية في الجزائر خلال العهد العثماني محورا أساسيا من خلال الفصل في النزاعات؛ التي كانت قائمة آنذاك سواء بين السكان المحلين أو بين العثمانيين بحيث كانوا يلجؤون للتقاضي في المحكمة الحنفية الخاصة بهم، باعتبارهم من أتباع المذهب الحنفي وعليه نطرح الإشكالية التالية:

-كيف تشكلت المؤسسة القضائية الحنفية في إيالة الجزائر؟

## 1/لمحة عن القضاء الحنفي في الجزائر

القضاء في **اللغة** يكون بمعنى الإلتزام والإخبار [1] في قوله تعالى: ﴿**وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ** ﴾ [2]، ويقال قضى فلان دينه: أي أقام ما دفعه إليه مقام ما كان في ذمته، و**شرعا:** هو "الإلزام الذي يصدر عن ولاية عامة، فكأنه ألزم بالحكم وأخبره به وفرغ من الحكم بينها أو فرغا من الخصومة، وقدر ما كان عليه وأقام قضاءه مقام صلحهما وتراضيها"، إذ هو إظهار الحق وإنصاف المظلوم للظالم. [3]

والقضاء هو حكم على عمل أتم أو ختم أو أدى أداء أو أوجب أو أعلم أو أنقذ أو أمضي فقد قضي. وهذا الحكم يأتي بمعنى العلم والفقه والقضاء بالعدل وهو مصدر حكم يحكم، وهو أيضا الفصل في الأمر سواء كان قولا أو فعلا وكل قول مقطوع به من قولك قضية، ويقال قضية صادقة وقضية كاذبة، لذلك فقد قيل بأن التجربة خصرا والقضاء عسر [4].

---

1- عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي: **الاختيار لتعليل المختار**، تع: محمود أبو دقيقة، ج3، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت، ص83.

2- سورة الإسراء، الآية 23.

3- عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي: المصدر السابق، ص 82.

4-عبد الرحمان إبراهيم عبد العزيز الحمضي: **القضاء ونظامه في الكتاب والسنة**، ط1، جامعة أم القرى للطبع، المملكة العربية السعودية،1984م، ص، ص14،23.

القضاء فعل اشتق منه لفاعله اسم وكذلك الحكم، عرفه الزيلعي: "بأنه الإتقان والأحكام، وهو في الشرع فصل الخصومات؛ أي تبيين الحقائق،" [1]. ويعرف في **الاصطلاح اللغوي**: بأنه حكم كلي في أعيان الموجودات على ماهي من الأحوال، أما عند الفقهاء هو تسليم مثل الواجب بسبب [2]. وسمي الذي يقوم بهذه الأحكام "قاضيا"؛ لأنه يمضي الأحكام ويحكمها، ويكون قد قضى بمعنى أوجب، ولأنه يقوم بالحكم على من يجب عليه، وسمي أيضا "حاكما"؛ بمنع الظالم من الظلم، فيقال: حكمت الرجل وأحكمته بمعنى منعته.

والقاضي عند الحنفية هو الذي يلزم على الغير بنية أو إقرار، وذلك تطبيقا للحكم الشرعي وتنفيذه عليهم [3]، ومنه فإن القضاء هو الحكم بين الناس وبين المتخاصمين بالعدل [4]، ولقد وردت آيات كثيرة تحث عليه ومن بينها قوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ**﴾ [5]، قوله أيضا: ﴿**وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ**﴾. [6]

---

1- بن محمد بن أحمد الرحبي السمناني: **روضة القضاة وطريق النجاة**، تح وتر: صلاح الدين الناهي، ج1، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان 1974م، ص49.

2- علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني: المصدر السابق، ص149.

3- شرف الدين ابن الغازي الغزي: **أدب القضاء**، إع وتح: مركز الدراسات والبحوث، ط1، مكتبة نزار مصطفى الباز للنشر، الرياض، السعودية، 1996م، ص159.

4- أنور عبد القادر: "نظام القضاء في الإسلام"، **مجلة كلية الآدب**، ع 101، جامعة خنشلة، الجزائر، د.ت ص159.

- 5سورة النساء، الآية 105.

- 6 سورة النساء، الآية 58.

احتل الجهاز القضائي مكانة مهمة في كافة المجتمعات الإنسانية بشكل عام وفي المجتمعات الإسلامية، لما له من دور مهم للنظر في الخلافات التي تظهر بين أفراد المجتمع، وبعد إصدار الفتوى الخاصة بالقضايا الشرعية، ومع قيام الدولة العثمانية، أصبحت المؤسسة القضائية شأن كبير، والتي كانت تقوم وفق أسس إسلامية [1]. بحيث كانت تنحصر أحكامها وفق المذهب الحنفي، الذي تبناه العثمانيون، واعتبروه المذهب الرسمي للدولة [2]، مع إحداث مناصب قضائية محلية بموجب المذاهب الأخرى. [3]

لقد عرف القضاء في كل إفريقيا والجزائر بصفة خاصة في العهد العثماني، تعايشا بين المذهبين الحنفي والمالكي، وجعلوا مذهب أبي حنيفة في السياسة الشرعية على غرار السلطة العليا في الباب العالي، لكن هذا لم يمنع المجال للمذهب المالكي في القضاء الجزائري الذي احتل الدرجة الثانية [4]، وعليه فإن القضاء في الجزائر خلال العهد العثماني تميز بالازدواجية، فالمذهب الحنفي المذهب الرئيسي والرسمي باعتباره مذهب الطبقة الحاكمة [5]؛ من الأتراك و الكراغلة وبعض الحضر، على الرغم من قلة أتباعه، أما فيما يخص القضايا الخاصة بالسكان المحليين فتعود أحكامه للمذهب المالكي، وكل من المذهبين محكمة وقاضي خاصة بكل منهما[6].

---

1- سامي صالح الصياد:" المؤسسة القضائية العثمانية مع التنويه بآثارها في بعض الولايات العربية"، **مجلة تكريت للعلوم الإنسانية**، مج 14، ع2، جامعة تكريت، العراق، 2007م، ص 407.

2- محمد الزحيلي: **تاريخ القضاء في الإسلام**، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 1995م، ص467.

3- جميل بيضون وآخرون: **تاريخ العرب الحديث**، ط1، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، 1992م، ص59.

4- مصطفى أحمد بن حموش: **فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري (956هـ-1549م/1246هـ-1830م)**، ط1، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، 2000م، ص24.

5- حنيفي هلايلي: **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008م، ص83.

6- ناصر الدين سعيدوني: **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص 121.

لقد كان القاضي الحنفي في بداية التواجد العثماني في الجزائر يرسل من إسطنبول، [1] كما هو الحال بالنسبة للمفتي الحنفي، إذ كان يتوافد علماء إلى الإيالة منذ مطلع القرن 16م، لاسيما القضاة الذي يتم تعيينهم بصفة رسمية من قبل السلطان العثماني، مصطحبين معهم (أي القضاة الأحناف) مكتباتهم الخاصة أو على الأقل بعضها، وهذا ما أدى إلى انتشار الفقه الحنفي [2]، لكن فيما بعد أصبحوا يعينون من بين أبناء العثمانيين المولودين بالإيالة الجزائرية [3] من طرف الديوان خاصة بعد الانفصال السياسي عن الدولة العثمانية، [4] ويتم اختيارهم على أساس انتماء العالم إلى أحد المذهبين، وتضلعه ومعرفته للفقه والعلوم الدينية بالإضافة إلى شهرته بالتقوى وحسن السيرة[5]. إذ كان القاضي هو صاحب القرار النهائي في المسائل النزاعات والخصومات وخاصة أتباع المذهب الحنفي، ويساعده في عمله عدة أعوان من بينهم:

**الكاتبان:** يقومان بتسجيل الأحكام وتوثيقها في عقود، وكذلك **الشاوش** يتمثل دوره في الحفاظ على الأمن في جلسات المحكمة، والإشراف على تنفيذ الأحكام التي يصدرها القاضي، أما عن مرتبات القاضي فلم تكن تدفعها الدولة وإنما كانوا يحصلون عليها في شكل مبالغ مالية يتقاضونها عن كل عقد يسجلونه ويضعون

---

1- أحمد شريف الزهار: **مذكرات أحمد شريف الزهار- نقيب أشراف الجزائر-**، تح: أحمد توفيق المدني، دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص128.

2- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1500م)**، ج1، المرجع السابق، ص289.

3- دلندة الأرقش وآخرون: **المغرب العربي الحديث من خلال المصادر**، ميدياكوم للنشر، تونس، 2008م، ص298.

4- هابنسبرايت.ج. أو: **رحلة العالم الألماني هابنسبرايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس الغرب (1145هـ/1732م)**، تر وتق: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2007م، ص45.

5- الصادق مزهود: **تاريخ القضاء في الجزائر من العهد البربري إلى حرب التحرير الوطني**، ط2، دار مداد يوبيقارسي براس، قسنطينة، الجزائر، 2013م، ص-ص214-215.

ختما عليه هذا في المدن، بينما في الريف فكان القاضي يدرب ثم يرسل شخص يدعى بـ "**الوكيل**" [1].

وفي النزاعات والخصومات التي كانت تعرض على المحكمتين الحنفية والمالكية، فإن وثائق المحاكم الشرعية حسب حمصي لطيفة تبين مدى الحرية التي كان يتقاضى بها المتخاصمين من بين أفراد المجتمع؛ سواء كانوا أحناف أم مالكية في إحدى هاتين المحكمتين، بحيث لم يمنع أي المذهبين التوجه إلى محكمة حتى وإن كان المتقاضي من مذهب والمحكمة من مذهب آخر، وهناك قضايا لأفراد من المذهب المالكي لدى المحكمة الحنفية، كما طرح أفراد من المذهب الحنفي قضاياهم على المحكمة المالكية ومن بين الأمثلة الدالة على ذلك الموضحة في الجدول التالي.[2]

---

1- عمار بوحورش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962م**، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2008م، ص71.

1- لطيفة حمصي: **المجتمع والسلطة القضائية للمجلس العلمي بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر (1122-1246هـ/1710-1830م) أنموذجا**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2011-2012م، ص170.

**جدول يوضح عينة من المتقاضين الأحناف في المحكمة المالكية والمالكيين في المحكمة الحنفية**

| التاريخ | | أطراف النزاع | | المذهب التتبع | | موضوع النزاع | المحكمة الشرعية | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| هجري | ميلادي | المدعي | المدعي عليه | حنفي | مالكي | | الحنفية | المالكية |
| 1146هـ | 1733م | عائشة بنت الحاج محمد النيار مفتي الحنفية | زوجة والدها حسني بنت مصطفى والوصي على أخيها الأب محمد ابن الحاج مصطفى | × | | هبة | | × |
| 1163هـ | 1749م | نفسية بنت علي خوجة زوجة الحاج محمد خوجة بن مصطفى | الحاج محمد والحاج مصطفى وأحمد وحسين ومحمد وخديجة [1] ورثة الحاج محمد خوجة ابن مصطفى | × | | قسمة | | × |
| 1166هـ | 1753م | خلاف بن محمد بن والي | وأخوه (لم يذكر اسمه) [2] | | × | الحبس | × | |
| 1173هـ | 1759م | عبد القادر البراملي | أقاربه ورثة خليل بن حميدة | | × | ميراث | × | |
| 1182هـ | 1768م | عائشة بنت الرايس سعيد الجيجلي | محمد بن يوسف بن يخلف الوصي على أولادها حسن وعزيزة أبناء الحاج محمد السمان بن براهيم [3] | | × | ميراث | × | |
| 1184هـ | 1770م | محمد بن حسن خوجة | أخوه الحاج علي [4] | × | | أرض فلاحية | | × |
| 1185هـ | 1771م | خديجة بنت محمد بن عمار | ورثة زوجها وهم شقيقته فاطمة بنت الرايس وولدي عميه عبد الرحمان بن علي وحمد بن إبراهيم [5] | | × | ميراث | × | |

[1] – لطيفة حمصي: **المجتمع والسلطة القضائية المجلس العلمي بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر**، المرجع السابق، ص171.

[2] – خليفة حماش: **الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**، رسالة لنيل أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم تاريخ، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006م، ص674.

[3] – لطيفة حمصي:" هيئة الإفتاء بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني، قراءة في وثائق المحاكم الشرعية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع41، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014م، ص99.

[4] – لطيفة حمصي: **المجتمع والسلطة القضائية المجلس العلمي بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر**، المرجع السابق، ص171.

[5] – مصطفى عبيد:" القضاء بالجزائر خلال العهد العثماني"، **مجلة عصور الجديدة**، ع11–12، جامعة وهران، الجزائر، 2013م–2014، ص216.

الجدول يوضح عينة من المتقاضين الأحناف بالمحكمة المالكية والمالكيين بالمحكمة الحنفية سنة (1771-1733م)، وهذا إن دل فإنما يدل على أن الجزائر خلال العهد العثماني شهدت ازدواجية في المؤسسة القضائية (المذهب المالكي-المذهب الحنفي)، وهنا نستنتج تعايش مذهبي في الإيالة؛ بين العثمانيين والجزائريين، مما أدى إلى التنوع في الإنتاج العلمي والثقافي.

ونلاحظ أيضا أن أهم المسائل التي كانت تطرح في المحكمة الحنفية والقضايا الخاصة بالميراث، ولعل هذا راجع إلى تسهيلات المذهب الحنفي وذلك من خلال إعطاء حق المرأة وإشراكها فيه أكثر من المذهب المالكي، ولهذا جعل معظم سكان الجزائر في الفترة العثمانية يلجؤون إلى المحكمة الحنفية في قضايا متعددة.

والمميز في القضايا الحنفية، كان القاضي يمضي الرسوم والأحكام بالمداد الأسود مما يعني أنها صادرة من المحكمة الحنفية، عكس القاضي المالكي الذي يمضيها بالمداد الأحمر للتمييز بين المحكمتين [1]. بحيث أنشئت المحكمة الحنفية في إيالة الجزائر سنة 1758م، مقرها كان داخل قصر الباشا، وتضم أرشيف القصر والخزينة، وبها يتم اجتماع الديوان والباشا، كانت تعقد المحكمة جلسات يومية باستثناء يوم الجمعة. [2]

فإذا أصدر القاضي الحنفي حكم في مسألة معينة واكتشف بأنه غير عادل يعاقب بالعزل ويطالبونه في المحكمة [3]، وهذا إن دل فإنما يدل على العدالة والصرامة في تطبيق القوانين حتى وإن كان صاحب القرار نفسه.

وإلى جانب القاضي هناك مجلس شرعي متكون من القاضين والمفتين ويرفع لهذا المجلس المشاكل والمنازعات الصعبة التي يتعذر على القاضي إيجاد حلول لها، بالإضافة إلى أنه يراجع الأحكام القضائية، فهو بمثابة المحكمة الاستئنافية كان مقر انعقاده في الجامع الكبير، بحيث إذا تعلق الأمر بالخصوم المسلمين فإنهم يدخلون إلى المساجد، وإن كانوا يهودا أو نصارى فإن أعضاءه يخرجون إلى حصن أو ساحة بجانب المسجد نظرا لحرمة الأماكن الدينية الخاصة بالمسلمين [4].

---

1- نور الدين عبد القادر: المرجع السابق، ص91.

2- جميلة معاشي: **الإنكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007-2008م، ص148.

3- Venture de paradis : **Alger au XVIII$^{e}$ siècle**, Edite par EF Agnan, Alger; Année1898, P11.

4-Ibid ,154.

وفي حالات استثنائية قد تعرض بعض القضايا الصعبة على الداي الذي يحيلها إلى مجلس استشاري خاص لإعطاء رأيه، ولكل ولاية مجلسها القضائي الأعلى [1]، الذي يجتمع تحت رئاسة الباشا وجمهور من الفقهاء والعلماء لينظروا في مختلف القضايا، إذ اعتبرها بمثابة مجلس استئناف شرعي [2].

كان المتحاكمون؛ حسب سبنسر يعرضون قضاياهم بأنفسهم لأن استعمال المحامين لم يكن معروفا في تلك الفترة، مع السماح لهم باستعمال الشهود للدفاع عنهم وتثبيت الحقائق، وكان يحق للأتراك استئناف الحكم لدى قاضيهم الحنفي، إذا لم يرض بالحكم ويعارض على ذلك عكس أتباع المذهب المالكي، وهنا نلاحظ الاختلاف والتمييز الذي كان بين المحكمتين غير ذلك فكل من المذهبين على قدر المساواة التامة [3] .

وهذا يعني بأن النظام القضائي في الإيالة الجزائرية له خصائص يشترك فيها إلى حد مع النظام القضائي في الدولة العثمانية [4]، علاوة على هذا كانت الإيالة كلها مغطاة بشبكة قضائية واسعة، فلكل مدينة محكمة تساعد السكان على حل مشاكلهم ونزاعاتهم، وهذا ما يعكس اهتمام العثمانيون بشكل عام بالجهاز القضائي خاصة الحنفي الذي يمثل مذهبهم. [5]

---

1- الصادق مزهود: المرجع السابق، ص215.

2- أحمد توفيق المدني: **كتاب الجزائر**، المطبعة العربية، الجزائر، 1350هـ، ص37.

3- وليام سبنسر: **الجزائر في عهد رياس البحر**، تح وتق: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006م، ص129.

4- لقد كان النظام القضائي في الدولة العثمانية يهدف للدفاع عن البلاد ونشر الأمن وكذلك بسط العدالة على الرعايا، من خلال جهاز قضائي قوي ومستقر ويقوم على نخبة من علماء الشرع الإسلامي، مما اعتبرت الدولة نفسها المدافع الأساسي عن الإسلام، ويتدخل المفتون لتوضيح الأمور الغامضة للقضاة وذلك لعدم وجود محامين في تلك الفترة للمزيد، أنظر: عبد الرزاق إبراهيم عيسى: **تاريخ القضاء في مصر العثمانية (1798-1514م)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1998م، ص، ص 47،50.

5- خليفة حماش: **العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من (1830-1798م)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، جامعة الإسكندرية، مصر، 1988م، ص77.

منصب القاضي الحنفي في إيالة الجزائر لم يكن منصب وراثيا ينحصر في أسر معينة على غرار المناصب الأخرى؛ بحيث نجد أن القضاء المالكي انحصر في عائلة المانجلاتي وعائلة بن مالك، وتوارثت الأسر الجزائرية في العهد العثماني على وظيفة الإفتاء الحنفي كأسرة ابن العنابي، وكذا الإفتاء المالكي المتمثل في عائلة قدورة [1]، ونجد أيضا عائلة بن عمار في النظر على الأوقاف [2].

إن العدالة في إيالة الجزائر كانت سريعة في التنفيذ والعقاب الصارم في القضايا والنزاعات حسب سعد الله [3] ، كما أنها تميزت بالحياد في أحكامها، لكن نجد المحكمة الحنفية كانت تطبق القوانين على الأتراك الذين يقومون بالمخالفات خفية وسرا باعتبارهم من أبناء جلدتهم وحفاظا على كرامتهم في الإيالة لأنهم يمثلون السلطة المركزية، عكس الأهالي الجزائريين الذين يعاقبون أمام الملأ وفي الساحات العامة حتى يكونوا عبرة لغيرهم [4].وما يمكن قوله أن النظام القضائي في الجزائر العثمانية غير عادل في أحكامه، وأن المحكمة الحنفية كانت متساهلة مع العثمانيين.

تعد وظيفة القاضي الحنفي في الجزائر خلال العهد العثماني وظيفة أساسية بعد الإفتاء الحنفي، باعتبارها وظيفة دينية وسياسية أيضا، إذ كان القاضي يحكم مباشرة في مشاكل الحياة اليومية؛ من خصومات وعقود زواج وطلاق، وعقود بيع وشراء وعقود وقف وكراء، بحيث تعود أهمية الوظيفة إلى التنفيذ والممارسة لشؤون

---

1- عائلة قدورة: هي من العائلات المشهورة التي تولت الإفتاء على المذهب المالكي في الجزائر خلال العهد العثماني للمزيد أنظر: ابن المفتي: المصدر السابق، ص95.

2- عائشة غطاس: **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر (1830-1700م)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2000-2001م، ص 120.

3- أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص43.

4-وليام سبنسر: المرجع السابق، ص-ص130-131.

المجتمع [1]. وإلى جانب الوظيفة القضائية الممنوحة للقاضي والمتمثلة في فصل الخصومات بحكم الله عز وجل فهناك وظائف أخرى والمتمثلة في:

الإشراف على الأوقاف وتعيين القائمين عليها مع مساعدة العدول، ويرعى الشؤون المالية للدولة والعقود المبرمة بين الأفراد والدولة، وكذا تنظيم الضرائب ومتابعة شؤون التجار والحرفيين، بالإضافة إلى أنه يؤدب من لا يحترم الصيام والذي يقوم بالأعمال الفاحشة والمخلة بالحياء. [2] كما كان القاضي الحنفي ينظر في الاحتجاجات التي يقوم بها بعض السكان المحليين ويحاول تهدئة الأوضاع وإصلاح الأمور، كما أنه يراعي شؤون الأرامل والنساء واليتامى [3]، على الرغم من الأعمال التي كان يقوم بها القاضي (الحنفي) إلا أن هذا المنصب كان محل تنافس بين العلماء لما يكسب صاحبه من جاه ونفوذ بين الناس خاصة في الفترة العثمانية [4].

## 2/ شخصيات تولت القضاء الحنفي في الجزائر

من العلماء الذين تولوا القضاء والفتوى الحنفية نجد: محمود ابن العنابي كان مثله مثل أبيه وأخيه، الذي تولى القضاء العديد من المرات في مدينة الجزائر سنة (1220هـ/1805م) [5]. وأيضا **مصطفى باش تارزي:** هو مصطفى بن الشيخ ولي الله عبد الرحمان بن أحمد بن حمودة المعروف بباش تارزي الجزائري تولى القضاء الحنفي بقسنطينة بجامع سوق الغزل ثم جامع القصبة ثم جامع سيدي الكتاني، كما

---

1- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي (1500- 1830م)**، ج1، المرجع السابق، ص394.

2- إيمان بن حبيبة: "لمحة عن النظام العثماني في الجزائر أثناء الفترة العثمانية"، **مجلة القانون الدولي والتنمية**، ع1، 2018م، جامعة مستغانم، الجزائر، ص188.

3- حنيفي هلايلي:" الشرطة والقضاء في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني بين ثنائية المصادر المحلية والأوروبية" **المجلة التاريخية المغاربية**، السنة 36، ع 134، تونس، د.ت، ص-ص 142-143.

4- فوزية لزعم: **البيوتات والأسر العلمية بالجزائر خلال العهد العثماني ودورها الثقافي والسياسي (915-1246هـ/1520-1830م)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والحضارية الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014م، ص386.

5- عمار هلال: المرجع السابق، ص226.

أشرنا إليهما سابقا. [1] بالإضافة إلى محمود بن عيواض الذي تولى القضاء الحنفي سنة (1178هـ/1764م) وفي عام (1185هـ/1771م) تولى أحمد بن محمد [2].

**محمد بن المسبح القسنطيني:** أبو عبد الله الشيخ العلامة الجليل الأديب الواعظ الخطيب، قاضي الحنفية في قسنطينة، كان عارفا باللغة العربية والحديث، أخذ وتعلم عن الشيخ عبد القادر الراشدي وأبي الحسن الونيسي والإمام الحفصي وغيرهم؛ كان مالكي المذهب فحوله عثمان باي إلى المذهب الحنفي، فولاه الخطابة بجامع سوق الغزل وبه كان يصلي الباي، وولي القضاء الحنفي مرارا إلى غاية وفاته [3].

---

1- يمينة سعودي: **الحياة الأدبية في قسنطينة (خلال الفترة العثمانية)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005-2006م، ص92.

2- عائشة غطاس: **الوثائق المحلية وأهميتها في كتابة التاريخ الإقتصادي والإجتماعي**، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب، 2005م، ص165.

3- أبو القاسم محمد الحفناوي: المصدر السابق، ص113.

## قضاة الأحناف في مدينة الجزائر من1675-1828م [1]

| اسم القاضي | تاريخ توليه |
|---|---|
| الحاج محمد أفندي [2] | 1096هـ/1675م |
| أبي جعفر عمر أفندي | 1123هـ/1711م |
| أحمد بن محمد زيتون | 1129هـ/1716م |
| إسماعيل أفندي | 1132هـ/1719م |
| حسن أفندي | 1169هـ/1755م |
| أبو العباس أحمد أفامدي | 1177هـ/1763م |
| أبو الوفا الحاج مصطفى | 1177هـ/1763م |
| حسن أفامدي | 1179هـ/1765م |
| أبو العباس أحمد أفاندي | 1195هـ/1781م |
| أبو العباس أحمد أفاندي | 1203هـ/1788م |
| أبو الحسن إبراهيم أفندي | 1218هـ/1803م |
| إسماعيل أفاندي | 1223هـ/1808م |
| الحاج إسماعيل أفندي | 1228هـ/1813م |
| مفتاح الدين أفندي | 1240هـ/1824م |
| أبو العباس | 1244هـ/1828م |

1- لطيفة حمصي: **المجتمع والسلطة القضائية- المجلس العلمي بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر-**، المرجع السابق، ص187.

2- أفندي: كلمة رومية بيزنطية، انتقلت إلى اللغة التركية وبدأ استعمالها في العهد الثاني من القرن الخامس عشر ميلادي لدى العثمانيين، للدلالة على الإنسان المتعلم والمثقف، وأصبح لقبا للأمراء في القرن التاسع عشر، للمزيد أنظر: سهيل صبان: **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية**، مرا: عبد الرزاق محمد بركات، مكتبة فهد الوطنية، الرياض، السعودية، 2000م، ص34.

## قضاة الحنفية في الجزائر من 1754-1830م

| اسم القاضي | تاريخ توليته |
|---|---|
| الشيخ محمد بن سيدي علي | 1168هـ/1754م |
| الشيخ حسن بن أحمد التفاحي | 1179هـ/1766م |
| محمد بن عبد الرحمان (دام حكمه حوالي 20 سنة) | من 1205هـ-1223هـ/1790م-1808م [1] |
| الشيخ محمد بن علي | 1224هـ/1809م |
| الشيخ أحمد بن إبراهيم البابوجي | 1230هـ/1814م |
| الشيخ محمد بن راسيل | 1232هـ/1816م |
| محمد بن محمود العنابي ثم أحمد بن شعبان ثم محمد بن عبد الرحمان على التوالي | من 1234هـ-1246هـ/1818هـ-1830 [2] |

1- أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص، ص18،68.

2- المصدر نفسه، ص، ص 182،98.

الجدولان يوضحان أهم قضاة الحنفية في الجزائر العثمانية سنة (1675 – 1830م)، فنستنتج بأن وظيفة القضاء في الإيالة لم يكن منحصرة على فرد أو جماعة أو عائلة فحسب، بل تقلدها العديد من العلماء الذين لهم القدرة على تولي هذه الوظيفة، لكن ما نقف عليه أن هناك من قضاة الحنفية ذكرت أسماءهم في قائمة المفتين أمثال: ابن العنابي، وهذا ما يدل على أن العلماء في الجزائر خلال العهد العثماني لم يتقلدوا وظيفة واحدة فحسب بل نجدهم قضاة ومفتون وخطباء وأئمة...إلخ.

كان القاضي الحنفي في الجزائر خلال العهد العثماني لا يمكث وقتا طويلا في وظيفته مثال: أبو الوفا الحاج مصطفى حكم ما بين سنة(1763–1765م) وأيضا مفتاح الدين أفندي الذي تولى القضاء الحنفية سنة (1824– 1828م)، ولعل هذا راجع– حسب رأيي –إلى طبيعة النظام القضائي الحنفي، بحيث كان لحكام الجزائر الصلاحيات التامة في التعيين والعزل والسبب يعود إلى الظروف السياسية في الإيالة بعدما كان التعيين مقتصرا على السلطان العثماني في البداية، على خلاف الإفتاء التي كانت وظيفة عائلية وراثية.

## 3/ أحكام قضائية حنفية في الجزائر

إن الأحكام القضائية الحنفية في الجزائر خلال العهد العثماني مستمد من الشريعة الإسلامية في مختلف قضاياها، فهناك مسائل جنائية وأخرى مدنية.

**أ/ المسائل الجنائية:**

- **السرقة:** كان يعاقب السارق بقطع اليد ولو كان مسلما، أو طفلا صغيرا [1]، معتمدين في ذلك على أحكام أبي حنيفة سواء كان القطع أو التغريم ودليله في ذلك:" إن قطع لم يغرم وإن أغرم لم يقطع" [2]، وكمثال على ذلك ما قام به الباي محمد الكبير حينما حكم بقطع رؤوس سبعة أشخاص في عشرة دقائق بسبب سرقة بضعة أغنام من أحد الدواوير [3].

-**القتل:** كان القاضي يعاقب القاتل على جريمته؛ بعد شكوى تقدمها عائلة الضحية، فيقوم بإحضار المجرم وأهل الضحية ويسألهم عن الحكم الذي يقرونه عليه (أي المجرم)، سواء بدفع النقود أو الموت أو الإتفاق بالصلح، وإن لم يكن الصلح والتسامح، فإنه يقتله أقرب شخص للضحية في مكان يبعد عن خيمة الباي بـ 20 خطوة حسب ما أفادنا تيدنا. [4]

---

1- فيدلين شلوصر: **قسنطينة أيام أحمد باي (1837-1832م)**، ترو تق: أبو العيد دودو، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007م، ص83.

2- أبي الحسن علي بن محمد ابن الحبيب البصري الماوردي: **الأحكام السلطانية**، تح: أحمد جابر، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2006م، ص333.

3- حميدة عمراوي: **الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني (تيدنا أنموذجا)**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2003م، ص78.

4 - المرجع نفسه، ص77.

والدليل على ذلك اقادم تركي بقتل يهودي، ولما علم الجزائريون بهذا الخبر فرحوا وتآمروا على قتل جميع اليهود ونهبوا أموالهم وسلبوا ممتلكاتهم، وعند اكتشاف الباي بهذ الجريمة أمر بالقبض عليهم وصلبهم على فعلتهم [1].

- **الزنا:** إن جناية الزنا مثلها مثل القضايا التي يعاقب عليها مرتكبيها في الجزائر العثمانية، وذلك بإقامة حد شرعي، وحسب الأمير بوغدادة فإنه لم تكن هناك كتب تاريخية ووثائق شرعية توضح هذا الحد، إنما كانت الأحكام تصدر من طرف الحكام والبايات [2]، ومثال على ذلك: هناك امرأة متزوجة وهي في طريق الغواية، فإنها تعاقب بنزع خمارها، ويطاف بها في المدينة عدة مرات، ثم يلقى بها من فوق الصخور على إرتفاع ستمائة قدم، ومن ثم يقوم أقاربها بجمع عظامها المكسورة ودفنها [3] ، أو يعاقب الزاني والزانية بالضرب لكلا الطرفين حسب سبنسر [4]، أو بوضع المرأة الزانية في كيس وترى في البحر [5].

**ب/ المسائل المدنية:**

- **الإجازة (الكراء):** تعرف عند الحنفية ببيع المنفعة، وتشترط فيها أن تكون معلومة بعوض معلوم، وأشرفت المحاكم خاصة الحنفية منها على إنجاز عقود الإجازة والدال على ذلك:" أن أحد اليهود قام باستئجار قطعة أرض تعود في الأصل لأحد المساجد بمدينة الجزائر، بل كان في الأصل محرابا له تعطل بسبب انحراف القبلة، حيث استبدل بمحراب آخر وذلك حتى يتمكن هذا اليهودي من تقويم جداره.

---

1- أحمد شريف الزهار: المصدر السابق، ص88.

2- الأمير بوغدادة: **المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني (القضاء أنموذجا)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007-2008م، ص148.

3- فندلين شلوصر: المصدر السابق، ص83.

4- وليام سبنسر: المرجع السابق، ص129.

5- أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر (بداية الاحتلال)**، المرجع السابق، ص54.

وإدخال تلك القطعة في بيته وذلك مقابل أجرة سنوية تقدر بـ 18 دينار زيانية ولقد وافق على ذلك لأنها منفعة وتعود للمسجد وللمسلمين".

- **شرب الخمر**: كان الخمر مشروبا محرما على المسلمين خلال العهد العثماني إذ يعاقب شاربه بإقامة الحد عليه ويحكم عليه حسب المحكمة الحنفية [1] ؛ فمن يشرب الخمر، ولم يسكر يقام عليه الحد، ولا يحد من النبيذ حتى يسكر. [2]

ويحدثنا شلوصر عن أحد المسلمين الذي شرب الخمر في بيت يهودي فدخل رجلان إلى البيت فجأة، وأخذا يصرخان، لأنهما وجداه سكران، فاجتمع حشد كبير من الناس الذين ألقوا القبض على المسلم واليهودي تحت الدفع والضرب، وأمرهم الباي بضرب المسلم بالفلقة – ضرب الجاني على راحة قدميه–، أما اليهودي فيقطع رأسه. [3]

**الغش:** ظاهرة كانت سائدة في الجزائر خلال العهد العثماني، بحيث يطبق الحد على الغشاش بقطع اليد إذا ثبت الغش في الأسعار والموازين، فإنه يطاف بالمعني أمام العامة فوق ظهر حمار ليكون عبرة لغيره ويكشف أمره، أما إن وجد الغش عند الخباز فإن يده لا تقطع، ولكن تصادر المخبزة ويضرب هو ضربا مبرحا على قدميه [4]، وخير دليل على ذلك؛ ذات مرة توجه الداي إبراهيم إلى الدكان متنكرا في هيئة خادم، ليتأكد بنفسه من مدى صحة ما كان يشاع من أن صاحب هذا الدكان، كان يبع الخبز والأرز بأسعار تفوق السعر المحدد له، ولما تأكد من ذلك أمر بمعاقبة التاجر [5].

---

1- الأمير بوغدادة: المرجع السابق، ص152.

2- الماوردي: المصدر السابق، ص344.

3- فندلين شلوصر: المصدر السابق، ص82.

4- أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر (بداية الاحتلال)**، المرجع السابق، ص54.

5- علي أجقو: "**التنظيم القضائي الجزائري في عهد الدولة الجزائرية الأولى (1837-1514م)**"، مقال منشور:. https //www. Oursenis. Com Showthered ، 2010م ، ص90.

- **البيع:** من أهم ما أصدره القاضي الحنفي في أحكام البيع، في أواخر شهر رمضان سنة 935هـ(1528-1529م) في شأن بيع تم بين أحمد بوغالب وسعد بن أحمد المدعو بلبيش صانع الآنية، ويتعلق الأمر بدار في الجهة العليا من المدينة كانت مخصصة لصناعة الخزف. إن هناك وثيقة تتعلق بعقد بيع أمضاه قاض حنفي سنة 957هـ (1543م-1544م)، [1]من خلال بيع مصنع يقع قرب مسجد القائد سفير، والذي تحول اسمه فيما بعد إلى مسجد سفر، فيعد هذا المصنع من أهم مصانع الخزف، ولكن تركت هذه المصانع إلى مباني سكنية وانتقلت إلى خارج أسوار المدينة. [2]

-**الزواج:** عالج قضاة الأحناف قضايا شتى في عقود الزواج بالمحكمة الحنفية على سبيل المثال: "الحمد لله بالمحكمة الحنفية تزوج على بركة الله تعالى وتوفيقه وعلى منهاج الشرع القويم وطريقه المكرم المهدي... مملوك السيد نعمان خوجة مخطوبته وكريمته الولية سعادة مملوكة الولية فاطمة زوجة نعمان خوجة المذكور الصداق خمسة وأربعون ريالا كلها دراهم صغارا، لا غير ينقدها قبل البناء بها زوجة نعمان خوجة المذكور، وباسم الكالي حكمه الشطر الباقي من العدد المذكور ويؤديه لها لمضي أربعة أعوام آتية من التاريخ لا براءة له إلا بالواجب شرعا، أنكحها إياه بما سمي المكرم الحاج محمد التركي وكيل الحرج ابن خليل بتوكيل سيدتها المذكورة على ذلك، وقيل له سيده الخاطب له نعمان خوجة النكاح المسطور وارتضاه له فتم النكاح فيه وسطر والكل بحال الكمال الإشهاد عليه، وعرفه بتاريخ أوائل شوال عام تسعة وثلاثين ومائتين وألف". [3]، وهذا يعني بأن عقود الزواج كانت تقوم بحضور الزوجين وموافقتهما على الزواج، وتحديد الصداق وحضور الشهود إذ هي مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية.

---

1- أنظر الملحق رقم3.

2-مصطفى بن حموش وبدر الدين بلقاضي: **تاريخ وعمران قصبة الجزائر من خلال مخطوط البير ديفولكس**، موقم للنشر، الجزائر،2007م، ص-ص53-54.

3-محمد بوشنافي:" **علماء المذهب الحنفي في الجزائر خلال العهد العثماني (10-13هـ/16-19م)**"، المرجع السابق، ص230.

-**الشفعة:** وهي الإشتراك؛ أي استحقاق شريك في عقار مشاع وأخذ ما عاوض به شريكه في عقار بثمنه أو قيمته، بحيث كان حكم قضاة الحنفية في هذه المسألة، بأن الشفعة تجب للجار الملاصق والجار المقابل في الطريق المسدود، غير أن الشريك الأولى في هذه القضية يعود للجار أولا؛ وحكم الحنفية كان عكس المالكية [1]، ويتضح ذلك من خلال الوثيقة التي جاء فيها:" أن أحد الشباب طلب بحقه في الشفعة على المذهب الحنفي لا على المذهب المالكي، فوافق القاضي على ذلك فقام الشفيع مقام المشتري ومقام ذي المال في ماله، وذي الملك الصحيح في ملكه، وذلك على الوجه الجائر شرعا". [2]

- **الوقف:** من القضايا التي طرحت في المحكمة الحنفية هي قرار التراجع عن الوقف وإرجاع الملك، وفي هذه الحالة كثيرا ما ينتج خلاف بين الواقف والوكيل والمشرف، لا يحل إلا بعرض القضية أما القاضي الذي يدرس كل جوانبها ثم يصدر قراره فيما نص عليه أقطاب المذهب الحنفي، ففي هذه الحالة يتيح القاضي إصدار حكم بالتراجع عن الوقف ويصبح الحبس ملكا كما كان في الأول، وتلك التسهيلات التي أقرتها المحكمة الحنفية بالتراجع عن الوقف، ساهمت في تشجيع الناس على وقف ممتلكاتهم، مثلا كان أغلب أوقاف مدينة قسنطينة على المذهب الحنفي [3]،.سوف نتطرق إلى موضوع الوقف الحنفي في الفصل الأخير.

---

1-مصطفى بن حموش: **فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري**، المرجع السابق، ص75.

2- الأمير بوغدادة: المرجع السابق، ص161.

3- محمد بوشنافي: "دور السلطة القضائية في تنظيم واستغلال الأوقاف بمدينة الجزائر أثناء العهد العثماني من خلال وثائق المحاكم الشرعية (1830-1520م)"، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، ع12، جامعة معسكر، الجزائر، 2017م، ص261.

-**إثبات ملكية يهودي لحانوت:** كما ساهم قضاة أحناف في إثبات الملكية لليهود وخير دليل على ذلك:"... شهد بمضمنه وبمعرفة الذمي يعقوب ابن عمران رزاقة به عرف معرفة تامة معتبرة شرعا يشهد... وبأن له ماله من ماله وملكا صحيحا من جملة أملاكه جميع جلسة الحانوت المعدة للصنعة المذكورة، وبسكة صغيرة غير نافذة على يمين الصاعد من قوة الكبيرة، أنجرت له بالشراء الصحيح والثمن المقبوض منذ أعوام عديدة وسنين مديدة، ولم تخرج عن ملكه ببيع ولا بهبة ولا بصدقة ولا فوتها ولا فوتت عنه بوجه من الوجوه الفوت علمه ومقرر في ذهنه لم يشاء فيه... وعلى ذلك وبمضمنه ومعرفة من ذكر فيه بذلك شهادته اثني عشر ومائتين وألف". [1]

-**اعتراف يهودي بدين:** من أبرز القضايا التي عالجها قضاة الأحناف في الإيالة الجزائرية، هي الوقوف على حالة يهودي يعترف بدينه في المحكمة، وهذا دليل على عدم التمييز للتقاضي في المحكمة الحنفية يظهر ذلك في المثال التالي: "الحمد لله حضر لدى شهيديه وبالمحكمة الحنفية من بلد الجزائر المحمية، بالله تعالى الذمي موشي اليهودي بن شلوم سماحة، وأشهدهما على نفسه من عليه وبماله وذمته المكرم السيد الحاج محمد التاجر بوشمايم به شهد ما قدره ألف ريال واحد ومئة ريال واحد وخمسون وستون ريال ونصف ريال، كلها دراهم صغيرا ترتب جمع العدد المذكور له عليه من ثمن السلعة التي ابتاعها منه، وأعلق ثمنها بذمته وإقراره له بذلك بالترتيب التام اتفق معه أن يؤدي له جميع العدد المذكور... كل براءة الدين الواجب شرعا... عام تسعة عشر ومائتين وألف." [2] .

---

1- محمد بوشنافي:" **علماء المذهب الحنفي في الجزائر خلال العهد العثماني (13-10هـ/16-19م)**"، المرجع السابق، ص231.

2- المرجع نفسه، ص131.

هذا يعني بأن المحكمة الحنفية في الجزائر خلال العهد العثماني كانت تهم بجميع القضايا المطروحة جنائية كانت أو مدنية، وتميزت أيضا بحرية التقاضي سواء كانوا المالكيين يتقاضون في المحكمة الحنفية وحتى الطوائف المذهبية الأخرى(اليهود)، على الرغم من أنها مخصصة للأحناف، من بين قضاة الأحناف نجد ابن العنابي ومصطفى باش تارزي، وأبرز القضايا المطروحة في المحاكم الحنفية هي قضايا الوقف الحنفي.

# الفصل الثالث

## دور المؤسسة الوقفية الحنفية في الحياة الثقافية

**1/ نظام الوقف الحنفي في الجزائر**

**2/ مؤسسة سبل الخيرات الحنفية مساجدها وزواياها**

**3/ أهمية الوقف الحنفي في الجانب الثقافي**

يعد الوقف ظاهرة دينية ومؤسسة اجتماعية ومركز تعليمي ديني ساهم في رعاية الأعمال الخيرية والمحافظة على الحياة الاجتماعية والثقافية خاصة، ظهر بظهور الإسلام في مختلف البلدان العربية الإسلامية وانتشر أكثر في الجزائر خلال العهد العثماني (1518-1830م) وهذا راجع إلى تشجيع مختلف الطبقات الاجتماعية في الإيالة، والأوقاف على المذهب الحنفي كان له دور كبير في انتشار المؤسسات الثقافية وعليه نطرح الإشكالية:

- كيف ساهم الوقف الحنفي في الحياة الثقافية في الجزائر الحنفية؟

## 1/ نظام الوقف الحنفي في الجزائر

**تعريف الوقف:**

**لغة:** هو الحبس والمنع، وهو مصدر "وقفت شيئا" إذ حبسته، وأوقفته بهذا المعنى، ثم اشتهر إطلاق المصدر وهو الوقف على اسم مفعول فيقال: هذا البيت وقفته أي موقوف، ومن ثم جمع على الأوقاف [1]. والوقف من الوقوف، خلاف الجلوس، وقف بالمكان وقفا ووقوفا، فهو واقف، والجمع ووقف وقوف ويقال: وقفت الدابة وقوفا، ووقفت الكلمة وقفا، وإذا أوقفت الرجل على الكلمة قلت: وقفته توقيفا، ووقف الأرض على المساكين بمعنى حبسها، أي وقفت الأرض وكل شيء. [2]

1- عبد الجليل عبد الرحمان عشوب: **كتاب الوقف**، ط1، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر، 2000م، ص09.

2- أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور: **لسان العرب**، مج 9، دار صادر، بيروت، لبنان، 1300هـ، ص352.

**اصطلاحا:** يعني حبس المال الذي يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه على مصرف مباح؛ ومعنى ذلك أن المحبوس: هو المال الأصلي الذي يبقى على ملك صاحبه، أما الشيء المحبوس هو ثمرة المال وهي التي تصرف على الجهة التي حددها صاحب المال الموقوف؛ ويطلق عليه وقفا أو حبسا بمعنى واحد، ويسمى "وقفا" لأن العين موقوفة، ويسمى حبسا لأن العين محبوسة لمطالعة المنتفع من ثمرها [1].

والمراد به إمساك – أرض زراعية مثلا– عن البيع والهبة ونحوها من أسباب التمليك والتصدق بمنفعتها لتمليكها لجهة معينة [2]، فهو إذن لا يلزم بزوال الموقوف ملك الواقف ويصح له الرجوع عنه. [3]

وقال السيوطي عن الوقف:

إذا مات ابن آدم ليس يجري***عليه من فعال عز عشر
علوم بثها ودعاء نحل***وغرس النخل والصدقات
وراثة مصحف ورباط ثغر***وحفر البئر أو إجراء مهر
وبيت للغريب يأوي***إليه أو بناء محل ذكر
وتعليم لقرآن كريم***فخذها من أحاديث بشر [4].

---

1– عبد اللطيف محمد عامر: **أحكام والوصايا الوقفية**، ط1، مكتبة وهبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006م، ص193.

2– حسن عبد الغني أبو غدة: **دور الوقف في تعزيز التقدم المعرفي**، بحث مقدم في: المؤتمر الثالث للأوقاف، الجامعة الإسلامية، السعودية، 2009م، ص182.

3– وهبة الزحيلي: **الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي**، ط2، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1996م، ص133.

4– محي الدين يعقوب منزل أبو الهول: **الأوقاف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، بحث مقدم في: المؤتمر العالمي، كلية الدراسات الإسلامية، قسم الشريعة، جامعة ماليزيا، 2009م، ص–ص07–08.

**شرعا:** لقد اختلف الفقهاء في تعريف الوقف في الاصطلاح الشرعي، تبعا لاختلاف مذاهبهم. فعند الحنفية عرفه البابرتي:"حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة".

وعرفه الإمام السرحاني:" هو حبس المملوك وعن التمليك من الغير".

وهناك تعريف آخر لأبي يوسف ومحمد بن الحسن:" بأنه الحبس –أي العين– على ملك الله تعالى، وصرف منفعتها "[1] ، وهذا يعني بأنه حبس العين على حكم ملك الواقف والتصدق بالمنفعة [2] أو حبس العين على حكم ملك الله تعالى. [3]

إن الأوقاف في الجزائر كغيرها من الدول الإسلامية كانت تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية منذ الفتوحات، وتعزز تنظيمها أكثر بدخول العثمانيين إلى الجزائر، حيث عمدوا على تجسيد المذهب الحنفي [4]، وخاصة في قضايا الحبوس والتي تتيح للغير الانتفاع بها، ويبقى صدقة جارية للواقف. [5]

فالوقف عند الحنفية يتيح بقاء العين في حوزة الواقف وعدم خروجها عن ملكه [6]حتى يمكن له أن يتصرف فيها بكل أنواع التصرفات الناقلة للملكية والتصدق

---

1- راغب السرجاني: **روائع الأوقاف في الحضارة الإسلامية**، ط1، نهضة مصر للطباعة والنشر، مصر، 2010م، ص–ص32–33.

2- ياسين بن ناصر الخطيب: **أثر الوقف في نشر التعليم والثقافة**، بحث مقدم في: المؤتمر الأول، كلية الشريعة للمجتمع الفقهي الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، 1422هـ، ص277.

3- حسن عبد الله الأمين: **إدارة وتثمين ممتلكات الأوقاف**، ط2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 1994م، ص105.

4- صافية بوجمعة: **النظام القانون للأملاك الوقفية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم السياسية والحقوق، قسم الحقوق، جامعة بجاية، الجزائر، 2013م، ص33.

5- M. DAUMAS, M.FABAR: **La grade kabylie**, Hachette à libraires de L'université royale de France, Paris, Année1847، P66.

6-أنظر الملحق رقم 4.

بالمنفعة، التي كانت تصرف في الوجه الذي اشترط الواقف أن تمنح للغاية المرجوة لها [1].

ووضح حمدان بن عثمان خوجة الوقف الحنفي في قوله:" إذا كان الواهب يرغب في أن يعطي حق استثمار أملاكه للفقراء مدة عشر أو خمسة عشر عاما بعد انقضاء المدة المحددة تعاد أملاكه كاملة"، وهذا يعني بأن الوقف على مذهب أبي حنيفة هو منح الهبات للفقراء والمساكين والتصرف فيها عكس مبادئ المذهب المالكي؛ الذي لا يقبل تقييد الملك، ويمنحه إلا في حالة وفاته ولا ينتفع بها ورثته. [2]

وتلك التسهيلات التي يقدمها المذهب الحنفي، دفعت غالبية الجزائريين إلى تحبيس أملاكهم حتى يتمكنوا من الاستمتاع بها هم وعقبتهم [3]، مع العلم أنهم كانوا من أتباع المذهب المالكي [4]، ونظرا لما يتيحه هذا المذهب من مرونة وديناميكية [5]، وهذا ما أدى إلى تشجيع حركة التحبيس الواسعة التي عرفتها مدن الجزائر في العهد العثماني نتيجة توغل المذهب الحنفي وسيادته بين الفئة التركية والحكام بصفة عامة، ثم تأتي الظروف السياسة والتخوف من المصادرات لتدعيم العمل الخيري. [6]

---

1- محمد شوقي بن إبراهيم المكي: **رسائل حول الوقف**، ط1، مكتبة فهد الوطنية للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1999م، ص07.

2- حمدان بن عشان خوجة: **المرآة**، تع وتح: محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006م، ص- ص237-238.

3- حنيفي هلايلي: **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، المرجع السابق، ص197.

4- ناصر الدين سعيدوني: **الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني من القرن 17م إلى القرن 19م**، البصائر للنشر والتوزيع الجزائر، 2013م، ص-ص58-59.

5- مسعود درقاوي: **الموروث الثقافي العثماني بالجزائر ما بين القرنين (13-10هـ/16-19م) بين التأثير والتأثر**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران، الجزائر، 2015م، ص122.

6- فاطمة الزهراء قشي: **قسنطينة في عهد صلاح باي البايات**، منشورات ميديا بلوس، قسنطينة، الجزائر، 2005م، ص66.

أشارت عائشة غطاس بأن عددا من سكان مدينة الجزائر فضلوا المذهب الحنفي في قضايا الوقف [1]، والدليل على ذلك أن هناك إحصائيات تكشف بوجود 14 مسجدا حنفيا في مدينة الجزائر عند الدخول الفرنسي. [2]

يجيز فقهاء المالكية أحباسهم على مذهب أبي حنيفة النعمان، وجاء هذا في إطار الفتاوى والأجوبة الشرعية لعلماء المالكية على المسائل الفقهية التي طرحها المحبسين عليهم قبل تحبيس أملاكهم على المذهب الحنفي.

تحمل الدلالات الفقهية وعمقها التشريعي والتاريخي، ويبين مدى تمسك المجتمع الجزائري بالمذهب المالكي من جهة، وأيضا مدى رغبتهم الشديدة في تحبيس أملاكهم على المذهب الحنفي من جهة أخرى، لما يتميز به من أحكام وشروط استغلال الأملاك [3]، فمثلا: إذا كان رجل يملك دار يسكنها ثم يريد أن يقوم بعمل خيري، فإنه يواصل التمتع بمسكنه طيلة حياته وبعد ذلك تنتقل الدار إلى إحدى المؤسسات الخيرية [4].

وهذا ما أدى إلى كثرة الأوقاف وتعددها، فلجأ القائمون على الجهاز القضائي بالإيالة الجزائرية على تنظيم الأوقاف وحفظ مواردها وتسجيل عائداتها، بذلك أصبحت الأوقاف تخضع للمجلس العلمي بحضور المفتي والقاضي والحنفيين مع بعض الموظفين (وكيل) [5]، مما جعل الدولة العثمانية تهتم بتسيير الأوقاف، بحيث أسست إدارة يشرف عليها المجلس العلمي المتكون من: القاضي المالكي والقاضي الحنفي الذي يهتم بأوقاف

---

1- عائشة غطاس: **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر (1830-1700م)**، المرجع السابق، ص199.

2- عمار عمورة: **موجز في تاريخ الجزائر**، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002م، ص109.

3- وافية نفطي: "التعايش المذهبي بالجزائر العثمانية مؤسسة الوقف أنموذجا"، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، ع 20، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016م، ص-ص337-338.

4- حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص-ص239-240.

3-ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: **الجزائر في تاريخ العهد العثماني**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1982م، ص24.

الحنفية في الجزائر العثمانية [1]، وهذا ما أشارت إليه وثائق المحكمة الحنفية الشرعية؛ بأن نسبة كبيرة من الجزائريين كانوا على هذا المذهب لاسيما في القضايا الوقفية [2].

مما جعل الفترة العثمانية بالجزائر تتميز بتكاثر الأوقاف وانتشارها في مختلف أنحاء البلاد منذ أواخر القرن15م حتى مستهل القرن 19م، إلا أن تزايد الأوقاف وتضاعف عقودها كان في سنة1750م مقارنة بالسنوات الماضية، وهذا التطور الملحوظ للأملاك الوقفية خلال هذه الفترة، يمثل إحدى دورات المد الوقفي في تاريخ الجزائر، بحيث توزعت هذه الأوقاف على عدة مؤسسات خيرية ذات طابع ديني وقانوني وإداري...، إلا أن أهمها تمثلت في مؤسسة سبل الخيرات الحنفية وهي خاصة بالعثمانيين. [3]

## 2/مؤسس سبل الخيرات(مساجدها-زواياها)

هي مؤسسة شبه رسمية، تشرف على جميع الأوقاف المتعلقة بخدمة المذهب الحنفي؛ من زوايا ومساجد...، كانت تديرها جماعة يعينها الباشا بنفسه وعلى رأسها حوالي 1108عضو [4]. تأسست حسب بعض المصادر عام 999هـ الموافق لـ 1584م على يد شعبان خوجة، وهي مخصصة للإنفاق على المساجد الحنفية الواقعة

---

4-عبد القادر بن عزوز: **ولاية الدولة لشؤون الوقف**، بحث مقدم في: المنتدى القضايا الفقهية الخامس، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر،2011م، ص06.

5- حنيفي هلايلي:" **الشرطة والقضاء في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني بين ثنائية المصادر المحلية والأوروبية**"، المرجع السابق، ص-ص142-143.

3- فارس مسدور وكمال منصور:" التجربة الجزائرية في إدارة الأوقاف: التاريخ، الحاضر والمستقبل"، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع 09، جامعة بسكرة، الجزائر، 2006م، ص04.

2- أحمد مريوش وآخرون: **الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر،2007م، ص56.

3-ناصر الدين سعيدوني: **الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني من القرن 17م إلى القرن 19م**، المرجع السابق، ص-ص 68-69.

بمدينة الجزائر والبالغ عددها ثمانية مساجد (الجامع الجديد وجامع السفير وزاويته وجامع دار القاضي

وجامع كتشاوة وجامع الحاج شعبان خوجة وجامع الشبارلية ومسجد حسين داي ومسجد علي خوجة) الواقعين بحصن القصبة. يعود أمر التصرف في أوقاف سبل الخيرات إلى المفتي الحنفي الذي يتولى الإمامة والإفتاء بالجامع الجديد وهو المسجد الرئيسي لأتباع المذهب الحنفي بالجزائر خلال العهد العثماني؛ الواقع في مكان مدرسة المولى أبي عنان[1].

فمؤسسة سبل الخيرات هي مؤسسة وقفية خيرية، [2]ويظهر ذلك من خلال الدور البارز في المجتمع الجزائري لإسهامها بفعالية في الحياة العلمية والثقافية والدينية [3]؛ لأنها تشرف على تقديم نفقات كبيرة للموظفين مثال: المفتي الذي كان يخصص له 150 جنيها، وأيضا نفقات 28 حزاب [4].

وتظهر أهمية هذه المؤسسة الوقفية الحنفية إلى عوائدها بحيث كانت تساهم بـ 331 وقفا منها 119 فرنك ملكية عقارية و212 عناء توفر مدخلا سنويا يقدر بـ 136.316 فرنك، [5] كما أنها مكلفة أيضا بدفع المرتبات لحوالي 88 طلبا [1].

---

2- هجيرة حمداني: "نظرة حول تاريخ الأوقاف في الجزائر"، **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية**، ع32، نيسان أفريل، جامعة بابل، العراق ،2017م، ص21.

3- وحيد خنيش: **المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني- الجيش أنموذجا-**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم تاريخ، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014م، ص22.

4- ناصر سعيدوني: **دراسات في الملكية العقارية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ص89.

5- نميل أعقيل:" المؤسسة الوقفية الجزائرية في العصر العثماني ودورها في الحياة الإجتماعية والإقتصادية (أوقاف المساجد التابعة لمؤسسة سبل الخيرات)"، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع 115-116، جامعة الجزائر، 2011م، ص121.

بالإضافة إلى شراء الكتب ووقفها على طلبة العلم وأهله [2]، مع العلم بأن أوقاف مؤسسة سبل الخيرات كانت مرتبطة بالأشخاص المنتمين إلى المذهب الحنفي وهم أقلية، وعدد مساجدهم محدودة في الجزائر إلا أن هذه المؤسسة كانت لها مداخيل معتبرة [3].

ونظرا لكل هذا جعلها تحتل المرتبة الثانية بعد مؤسسة الحرمين الشريفين من حيث وفرة أملاكها في أواخر العهد العثماني، وهذا إن دل فإنما يدل على اهتمام الطبقة العثمانية بوقف ممتلكاتهم من جهة، وغنى الطائفة التركية وجماعة الكراغلة من جهة أخرى [4].

ومن خلال المكانة التي كانت تحظى بها مؤسسة سبل الخيرات الحنفية جعل العثمانيون يقومون بتنظيمها من خلال تعيين المفتي والقاضي الحنفيان اللذين يمثلان الهيئة التشريعية وهما أعضاء المجلس العلمي الذي يعقد كل خميس في الجامع الأعظم، ويساعدهم الوكيل المعين من طرف الداي الذي يقوم بتنفيذ توصيات المجلس العلمي ويتولى الأمور الخاصة بمردود الأوقاف، ويقدم عرضا تفصيليا بما يقوم به المجلس العلمي [5]؛ بحيث يكون المفتي الحنفي المشرف الأساسي على أوقاف مؤسسة

---

1- عفاف بلقاضي: **دور مهاجري الأندلس إجتماعيا وإقتصاديا وثقافيا بالجزائر خلال الفترة العثمانية خلال القرنين (16-17م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011م، ص-ص62-63.

2- كمال لحمر:" دور الوقف في دعم المؤسسات الخيرية بالجزائر"، **مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية**، مج 07، ع04، جامعة سطيف، الجزائر، 2018م، ص-ص509-510.

3- ناصر الدين سعيدوني:" الوقف في الجزائر أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع 29-30، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2011-2012م، ص 157.

4- عبد الرحمان بوسعيد: **الأوقاف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم الفلسفة، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012م، ص، ص34،36.

5- فاطمة بن مصباح: **إدارة الأوقاف في الجزائر أواخر العهد العثماني بداية الإحتلال الفرنسي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015م، ص-ص50-51.

سبل الخيرات الحنفية، ويقوم القاضي بالفصل في المنازعات المتعلقة بأوقاف هذه المؤسسة.

وما يبرز أهمية الأوقاف الحنفية تنظيمها المحكم من طرف مؤسسة القضاء ومؤسسة الإفتاء الحنفيتين. [1] ومن بين المشرفين على هذه المؤسسة الحاج حسين آغا بن محمد التركي والحاج إبراهيم بن الحاج حميدة الأندلسي سنة 1108هـ، وفي سنة 1209هـ أشرف عليها الحاج خليل معزول آغا [2]، كل هذا جعلها مؤسسة منظمة من خلال مسيريها وأعضائها.

**أ- المساجد**

إن انتشار الأوقاف في الجزائر خلال الفترة العثمانية وخاصة الأوقاف الحنفية أدى بالضرورة إلى ظهور المساجد في الإيالة ومن بين المساجد الحنفية التابعة لمؤسسة سبل الخيرات:[3]

-**جامع سفر**: يقع بقلب المدينة بالقرب من مسجد محمد شريف، وهو بطراز عثماني واسمه القديم هو جامع قايد سفير بن عبد الله، وقد شيد في سنة (941هـ/1534م)، على يد مسيحي أسلم على يد خيرالدين بربروس بعد أن تعلم القرآن واللغة العربية، بحيث أشرف سفير على تمويله ويعتبر هذا المسجد تحفة معمارية في الجزائر [4]،

---

1- حنيفي هلايلي:" **أوقاف الحريف الشريفين في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني من خلال المصادر المحلية**"، مقال منشور: https://www.researchgate.net د.ت، ص، ص 25،33.

2- بختي صارة: **المؤسسة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني**، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة سعيدة، الجزائر، 2016-2017م، ص06.

3 - Samia Chergui: "Le Waqf et l'urbanisation d'Alger à l'époque ottoman", **Insaiyat**, N° 44-45, P29.

4- فتيحة فريحي: **المساجد والعمران في الجزائر خلال العهد العثماني**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، الجزائر، 2016-2017م، ص-ص50-51.

حتى أصبحت أوقاف جامع سفير تقدر ب100 هكتار [1]، ويتم فيه الإفتاء والخطابة وفق إمامهم الذي كان حنفي المذهب [2].

**مسجد كتشاوة:** سمي بجامع كتشاوة فهذه الكلمة تفسير إلى قولان؛ الأول حسب القاموس التركي الفرنسي: تعني فراش يوضع فوق ظهر الجمل لتنقل النساء أو الجرحى، أما التفسير الثاني: هو أنه عندما جاء الأتراك إلى مدينة الجزائر وقت خيرالدين بربروس كان هذا المكان مهجورا منذ قرون.

ولم تكن تظهر سوى آثار وأدغال التي كانت الماعز تزورها فأطلق الأتراك " Ketchi oua" كجي"La plaine chèvre" أي سهل المعز أو هضبة المعز [3].

يقع هذا المسجد في حي كتشاوة حي من أحياء مدينة الجزائر، ويرجع تأسيسه إلى سنة (1021هـ/1612م) أعاد ترميمه وأكمله الباشا حسن في سنة (1209هـ/1794م) [4]، وزاد في توسيعه الداي بابا حسن باشا سنة (1209هـ/1809م). [5] كان جامع كتشاوة من أكبر الجوامع الحنفية في الجزائر العاصمة[6]، له خطيب ومدرسون وموظفون آخرون، يقع في شارع الديوان ووصفت قبته بالفخامة [7].

---

1- إسماعيل عباد: **النظام القانوني للأملاك الوقفية في التشريع الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة بسكرة، الجزائر،2013 -2014م، ص16.

2- عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، ص، ص66، 152.

3- سعيد بوزينة:" جامع كتشاوة تاريخ وتراث"، **مجلة الحكمة للدراسات التاريخية**، ع 20، جامعة الجزائر،2013م، ص170.

4- حسين مؤنس: **المساجد**، عالم المعرفة، الكويت، 1990م، ص208.

5- نصر الدين براهامي: **تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني**، منشورات ثالة، الأبيار، الجزائر، 2010م، ص113.

4-أنظر الملحق رقم5.

7- فريدة حساني وشهيرة زيتوني: **العمران في الجزائر خلال العهد العثماني (1830-1518م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2017-2018م، ص43.

وقيل عن جامع كتشاوة:

أسرع إلى الخيرات تأتيك***وأبشر فإن الذي عاملت بدينك

حسنت بالعدل ديننا ومتجرنا***فنسأل الله بالفردوس يرضيك

بنيت لله هذا البيت محتسبا***فرب هذا الذي شيدت ينجيك

أغنيت صناعة عظمت حرمته***وضحت تاريخه فالله يغنيك

لازلت يا بهجة الأملاك يا حسنا***موقفا وجنود الله تحميك [1] .

**جدول يوضح المصاريف المخصصة لجامع كتشاوة [2]**

| **موظفي المسجد** | **الرواتب الشهرية** |
|---|---|
| مفتي حنفي | 150 جنيها |
| خطيب الجامع | 20 ريال صغار شهريا |
| 12 حزابين | يدفع لهم 12 ريال |
| الباش أحزاب (رئيس الحزابين) | 3 ريالات |
| 9 مؤذنين | 1 ريال |
| الباش المؤذن (رئيس المؤذنين) | 6 ريالات |
| 4 أشخاص لتنظيف سجاد الجامع | 3 ريالات |
| مشعل قناديل الجامع | 3 ريالات |
| 4 مؤذنين منارة المسجد | 3 ريالات |
| 2 مدرسين | 10 ريالات لكل شخص |
| مقدم عصا الخطيب يوم الجمعة | ربع دينار ذهب |

1- مولاي بلخميسي: **الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م، ص193.

1- حنيفي هلايلي: "**أوقاف الحرمين الشريفين في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني من خلال المصادر المحلية**"، المرجع السابق، ص-ص26-27.

| | |
|---|---|
| الشخص الذي يسقي الناس من العين الموجودة قرب المسجد | 3 ريالات وربع |

يمثل هذا الجدول "الرواتب الشهرية لموظفي مسجد كتشاوة"؛ التي كانت تقدمها مؤسسة سبل الخيرات الحنفية في الجزائر خلال العهد العثماني، بحيث كان يشتغل في مسجد كتشاوة عدد كبير من الموظفين، وأعلى راتب كان يحصل عليه المفتي الحنفي، وعليه فإن الأوقاف الحنفية التي كانت تابعة لمؤسسة سبل الخيرات كثيرة المداخيل، وهذا يدل على التسهيلات التي يقدمها المذهب الحنفي للأوقاف مما جعل كثيرا من السكان (مالكين) يقومون بتحبيس أملاكهم على مذهب أبي حنيفة.

**مسجد السيدة:** يقع هذا الجامع بجوار قصر الجنينة مقابل دار السكة، وقيل بأنه بني سنة 1660م، وهو متميز عن الجوامع الأخرى بهندسته وجمال زخرفته، مول من طرف مؤسسة سبل الخيرات الحنفية [1]، كان يصلي في هذا المسجد كبار موظفي الإيالة كالداي بابا محمد، وعمل هذا الأخير أيضا على الإنفاق من ماله لتدعيم مسجد السيدة؛ أما عن سبب تسميته باسم امرأة مجهولة، ليس هناك معلومات حول هذا الموضوع [2].

**مسجد المصلى:** هو مسجد حنفي، يقع في المكان المعروف "بالمصلى" خارج باب الواد، أمر ببنائه الداي محمد باشا التريكي في أواسط رمضان عام 1675م، بلغ عدد الأملاك الموقوفة عليه 13 عقارا كلها من تحبيس الداي الذي سبق ذكره سالفا، في الفترة ما بين (1682-1676م) يصرف مردودها مباشرة على هذا المسجد.

**مسجد شعبان خوجة:** مسجد حنفي؛ شيد من طرف الداي شعبان باشا يعود تاريخه إلى سنة 1692م، تشرف على تسيره مؤسسة سبل الخيرات الحنفية [3].

**جامع الشبارلية:** بني هذا الجامع سنة (1201هـ/1786م) من طرف الحاج محمد خوجة مقاطعجي. **جامع دار القاضي:** شيد هذا الجامع سنة (1209هـ/1795م)، وفق عقد يتحدث عن حانوت وهب من طرف مؤسسه؛ ولقد أشارت مختلف المصادر بأنه لا توجد وثائق حول عوائد هذين المسجدين الأخيرين وذلك بسب صغر حجمهما مقارنة بالمساجد الحنفية الأخرى [4].

---

1- بلبروات بن عتو: **المدينة والريف في أواخر العهد العثماني**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران، الجزائر، 2007-2008م، ص93.

2 - Assia Djebar: **Villes D'Algerie au XIX$^{e}$ siècle**, Edutions ANEP, Alger, Année 2010, P20.

3- يوسف أمير:" إسهام الدايات في وقف المساجد بمدينة الجزائر (1830-1671م)"، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع14، جامعة الجزائر، 2012م، ص162.

4-نمير أعقيل: المرجع السابق، ص267.

**جامع علي بتشين:** هو من المساجد الحنفية، لقد بناه علي بتشين –قائد مشهور في غزوات البحر في وقته وله تأثير في السياسة الخارجية للبلاد– في القرن (11هـ/17م) الموافق لـ (1032هـ/1622م) بمساحة تقدر بحوالي 500 متر مربع [1]، على الرغم من أنه صغير نسبيا لكنه مزين بالأثر التركي والقبة العثمانية، مثمنة الأضلاع تقوم فوق قلب بيت الصلاة، وهذه الأخيرة مزينة الجوانب وبها 20 قبة صغيرة [2].

يقع جامع علي بتشين في زاوية الطريق بين القصبة وباب الواد [3]، ومن أهم المفتين الحنفيين في هذا الجامع هما:

**السيد محمد بن قرمان:** مفتي الحنفية توفي سنة (1036هـ/1636م).

**السيد محمد أفندي:** مفتي الحنفية توفي سنة (1066هـ/1666م) [4].

---

1– أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي (1954–1830م)**، ج5، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997م، ص18.

2 – Albert Devoulx: "les édifices religieuses de l'ancien Alger", **Revue Afrique**, N°18, Année 1869, P136.

3– حسين مؤنس: المرجع السابق، ص207.

4– نصر الدين براهامي: المرجع السابق ص121.

**الجامع الجديد:** تسميته "بالجديد" نسبة إلى الجامع الأعظم، لأن مدينة الجزائر كان لها قبل تشييده؛ مساجد أخرى حنفية بناها الأتراك، وهذا لتميزه عن بقية الجوامع والمساجد الحنفية الأخرى، مساحة الجامع الجديد بلغت نحو 1372 مترا مربعا [1]، عرف أيضا بمسجد الصيادة وشيد سنة (1070هـ/1660م) فوق مدرسة أبي عنان؛ برغبة من الإنكشارية، وبدعم من طرف مؤسسة سبل الخيرات الحنفية، بحيث صمم بطابع بيزنطي [2]، كان للمسجد الجديد إمام خطيب و إمام للصلوات، وعلى الرغم من أنه كان يندرج في إطار مساجد المذهب الحنفي، إلا أن به مدرس في الفقه المالكي، ومحدث الأحاديث النبوية [3].

1- نصر الدين براهامي، المرجع السابق، ص 113.

2- أشرف صالح محمد السيد: "المراكز الثقافية في دار السلطان (الجزائر) أواخر العهد التركي"، **مجلة أمارابك**، 04، جامعة قطر،2013م، ص-ص 66-67.

3- محمد بلقاسم:" المؤسسات الدينية التعليمية في الجزائر خلال الحكم العثماني"، **المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية**، ع 03، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2015 م، ص 212.

**المساجد الحنفية في الجزائر خلال العهد العثماني[1]**

| المساجد الحنفية | سنة التأسيس |
|---|---|
| مسجد سفير | 1534م |
| مسجد السيدة | 1564م |
| مسجد خيضر باشا | 1596م |
| مسجد كتشاوة | 1612م |
| مسجد على بتشين | 1622م |
| مسجد الجديد | 1664م |
| مسجد ميزومرطو | 1675م |
| مسجد بن خوجة | 1693م |
| مسجد عبدي باشا | 1726م |
| مسجد علي باشا | 1758م |
| مسجد القصبة | 1818م |

يوضح الجدول أهم المساجد الحنفية التي كانت موجودة في الجزائر العثمانية سنة (1534-1818م) فعلى الرغم من قلة عددها وهذا يعود بالطبع إلى قلة الفئة التي كانت تتمسك بهذا المذهب والمختصرة في العثمانيين والكراغلة وبعض العائلات الحضرية، لكن هذا لم يمنع من مساهمة هذه المساجد في انتشار التعليم والعلم، وكانت ملجأ للطلبة والمعلمين وخير دليل على ذلك هو انتشارها في الإيالة.

---

1-صبرينة لنوار: "مساجد مدينة الجزائر خلال العهد العثماني(القرنين17-18م)"، **مجلة كلية التربية الإسلامية للعلوم الإنسانية**، ع34، جامعة بابل، العراق، 2017م، ص122.

**ب- الزوايا:** إلى جانب المساجد الحنفية في الجزائر خلال العهد العثماني، انتشرت الزوايا في مدن وأرياف الإيالة وهذا راجع إلى انتشار الطرق الصوفية، بفضل تبرع الناس لهذا المركز فإنه يكبر ويثرى ويتضاعف قصاده ومؤيدوه، ويطلق اسم المرابط على الزاوية، ومن بين الزوايا الخاصة بالأتراك والكراغلة أمثال: زاوية رضوان خوجة هو قائد الدار وبنى الزاوية لنفسه ودفن فيها سنة 1120هـ، وكان لها أوقاف كثيرة؛ مما أدى إلى انتشار التعليم في الزوايا [1]، بالإضافة إلى زاوية شيخ البلاد المخصصة للطلبة العثمانيين، التي

وكانت من أهم مقاصدها في الجزائر خلال العهد العثماني التعليم وتثقيف الطبقة العامة الفقيرة من أبناء المجتمع المحتاج إلى ينابيع العلم والمعرفة، وإيواء الطلبة وتنوير الثقافة الدينية، مما يؤدي إلى تخريج أجيال من العلماء [2] .

ففي القرن 18م عرفت الزوايا في الإيالة الجزائرية توسعا أكثر من ذي قبل وأصبحت مؤسسة تربوية تعليمية، فاتسعت دائرة عملها، وتعددت أنشطتها وعظم نفوذها الروحي والديني [3]. ولعل الفضل في ذلك يعود إلى العثمانيين الذين شجعوا على بناء الزوايا والمساجد بالإضافة عوائد الأوقاف خاصة الحنفية منها.

---

1- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي(1830-1500م)**، ج1، المرجع السابق، ص، ص،262،270.

2-مبارك شودار:" التراث التاريخي للجزائر في العهد العثماني"، **مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة**، جامعة الأغواط، الجزائر،2006م، ص05.

3- صلاح مؤيد العقبي: **الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر -تاريخها ونشاطها-**، ط2، دار البراق، بيروت، لبنان، 2002م، ص، ص303،306.

بعد انشاء المدارس والزوايا من عوائد الأوقاف بصفة عامة والأوقاف الحنفية بصفة خاصة؛ يتوجه الأطفال والتلاميذ إلى التعليم في الكتاتيب وهم في سن الخامسة والسادسة من عمرهم، يتعلمون من خلالها القراءة والكتابة والقرآن الكريم، كانت طريقة التعليم في الألواح الخشبية، إذ لكل تلميذ لوحة خاصة به والقراءة تكون بصوت مرتفع، وبعد أن يحفظ التلميذ في لوحته يتوجه إلى شيخه، وللبنات مدارس خاصة بهن بحيث يتعلمن القرآن والقواعد الإسلامية، أما المدارس العليا فهي لأبناء الطبقة المحظوظة والتي تتمكن من تحقيق نجاحات في مختلف المراحل الدراسية، يتم فيها تعلم الأدب والفقه الحنفي بالنسبة للأحناف ثم التوحيد ليتخرجوا مدرسين أو ينخرطوا بعد حصولهم على الإجازات العليا في سلك العلماء والقضاة والمفتون ورجال الدين [1].

## 3/أهمية الوقف الحنفي في الجانب الثقافي

اكتسبت مؤسسة الأوقاف مكانة مرموقة من خلال تأثيرها على مختلف أوجه الحياة، وبفضلها لم ير الحكام الضرورة لرعاية المؤسسات الثقافية والدينية من مال الخزينة لأن مردودها الوحيد كان من مختلف فئات المجتمع الجزائري وخاصة الأغنياء منهم [2]، وتكمن أهمية الأوقاف خاصة الحنفية منها لخدمة الدين الإسلامي، وهي حالة تدل على التعايش المذهبي الذي دعا إليه أئمة المذهبين الحنفي والمالكي [3].

---

1- علي عبد القادر حلمي: **مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830م**، ط1، المكتبة الجزائرية للدراسات التاريخية، الجزائر، 1972م، ص272.

2- لبنى مهدي وصباح الشريفي: **الحركة التعليمية في الجزائر العثمانية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016-2017م، ص20.

3- مؤيد محمود المشهداني:" أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1500-1830م"، **مجلة الدراسات التاريخية والحضارية**، مج 5، جامعة تكريت، العراق، نيسان أفريل، 2013م، ص433.

إن أهمية الأوقاف لم تكن من الناحية الإقتصادية والاجتماعية بل شملت حتى الأثر الثقافي والديني؛ بحيث كان مردودها ينفق على رجال العلم والمدرسين والطلبة [1]، كما كانت تدفع رواتب القائمين على شؤون العبادة والمساجد والزوايا ومختلف الموظفين التابعين للمؤسسات الثقافية، ولم تقتصر على العثمانيين فقط بل تعدت إلى الجزائريين وهذا ما ساعد على نشر المدارس والزوايا في كل ربوع الإيالة الجزائرية [2]. تحرص الأوقاف الحنفية على العناية بالعلم والعلماء، وتموين المساجد والزوايا والكتاتيب والأضرحة، وإعانة الطلبة على مواصلة دراستهم بالجامعات الإسلامية كالقيروان وجامع الزيتونة [3].

تصرف مداخيل الأوقاف على المذهب الحنفي في الحياة الثقافية، وتوفر الصيانة الضرورية لمختلف المراكز التعليمية [4] وإدارة المؤسسات الدينية، وللإشارة فإن أملاك الأوقاف تتمتع بالحصانة التامة، بحيث لا يستطيع الحكام مهما كانت رتبتهم المساس بها، وهو عامل مهم على تشجيع الأوقاف [5]، كما ساهم بعض الموظفين السامين بحبس أملاكهم لخدمة وتدعيم التعليم وحماية الطلبة والمعلمين [6] خاصة الدايات منهم، فنجد حسن باشا الذي أوقف على مسجد كتشاوة أملاك قدرت بـ 22 عقار [7].

---

1- ناصرالدين سعيدوني: **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، المرجع السابق، ص 126.

2- ميلود براكة: **الأوقاف في الجزائر خلال العهد العثماني ودورها في التضامن الاجتماعي (1830-1518م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة سعيدة، الجزائر، 2012-2013م، ص14.

3- نوارة عماري: **الوضع الثقافي في بايلك الشرق أواخر العهد العثماني**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016-2017م، ص48.

- 4ناصر الدين سعيدوني: **دراسات في الملكية العقارية**، المرجع السابق، ص103.

5- عمار عمورة: المرجع السابق، ص109.

6- أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، المرجع السابق ص162.

7- حياة بن عامر وسمية زروقي: **العلاقات الثقافية الجزائرية المغاربية خلال العهد العثماني (1830-1519م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016-2017م، ص21.

واهتم أيضا حسين باشا آخر الدايات الجزائر الذي حكم بين سنة (1818-1830م) بالعلم والعلماء، فأوقف مكتبة ورد ذكرها كما أشارت إليها نفطي وافية في كتاب مخطوط حول مسائل الفقه الحنفي بالمكتبة الوطنية والتي جاء فيها:" وقف وحبس هذا الكتاب المرحوم خليل بن المرحوم إسماعيل خوجة -رحمهما الله تعالى- على خزانة الكتب التي بناها حسين باشا وكان ذلك بوصية منه وجدت بعد وفاته..." [1].

ولم تكن المؤسسات الوقفية الحنفية في الجزائر خلال العهد العثماني تقوم ببناء المساجد فقط بل قاموا بإنشاء مؤسسات علمية؛ كما قام الداي محمد بكداش في سنة 1708م [2]لفائدة الوقف للشيخ الكتروسي في مازونة، وهو معهد علمي، كانت له أهمية ليس في الجزائر فحسب بل تعداه إلى خارج الإيالة ووصل صداه إلى المغرب العربي، حتى أن الكثير من الطلبة المغاربة، كانوا يأتون ليدرسوا فيه [3].

ساهمت الأحباس الحنفية كذلك في دفع نفقات المدرس، وبما أن التعليم مرتبط بالحركة الدينية، فإن مردود المؤسسات الدينية والأحباس يساعد على توظيف الأساتذة والعناية بالمؤسسات التعليمية [4]، وتقديم جميع المصاريف الخاصة بالتعليم [5] وإنشاء أماكن جديدة للعبادة واستخدم مورده للمحافظة عليها[6].

---

1- وافية نفطي: **الوقف في مدينة الجزائر من أواخر القرن 18م إلى منتصف القرن 19م**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة باتنة، الجزائر، 2016م، ص373.

2- محمد بكداش داي من دايات الجزائر تولى الحكم سنة 1118هـ/1705م إلى غاية 1122هـ/1710م للمزيد أنظر: محمد بن ميمون: **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تح وتق: محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1981م، ص44.

3- مولود قاسم نايت بلقاسم: **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830 م**، ج2، ط2، دار الأمة، الجزائر،2007م، ص323.

4- فتيحة الوليش: **الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر**، رسالة لنيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1993-1994م، ص163.

5- أحمد بن علي بن سحنون الراشدي: **الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني**، تح وتق: المهدي بوعبدلي، ط1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص64.

6- راوية جريدي وآخرون: **الحياة الثقافية في مدينة قسنطينة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة المسيلة، الجزائر،2014-2015م، ص55.

مما أدى إلى انتشار التعليم في المدن والأرياف، باعتبار أن التعليم في العهد العثماني كان شبه مستقل عن الدولة، ويخضع لمراقبة وتوجيهات نظار الأحباس لكون نفقاته كانت تدفع من ريع الأوقاف [1].

استطاعت الأوقاف الحنفية في الجزائر خلال العهد العثماني المحافظة على الموروث الثقافي وذلك من خلال وقف بعض القضاة والمفتين الأحناف الكتب، و الأمثلة الدالة على ذاك: "الشيخ حسن أفندي مفتي كان له حوالي ستة وستين كتابا محتوين على التفسير والحديث وهي كتب رفعها في بيت المال، كما كان عنده أيضا مائة وتسعة وخمسين كتابا، من جملة ما عند أولا، وآخر مئة كتاب وخمسة وعشرين في تاريخ أواسط رجب سنة 1189هـ" [2].

إن أثر الوقف على الحياة الثقافية، يظهر من خلال انتعاش الحركة العلمية في إيالة الجزائر فقد سخر المحسنون من كل الطبقات الاجتماعية أموالهم لخدمة العلم ونشره بين أبناء الجزائر وقاطنيها [3].

وانتشرت المدارس والزوايا والكتاتيب، وسدت حاجيات الطلبة والمعلمين والقائمين على هذه المؤسسات [4] كالخطيب والإمام والحزاب والمؤذن والمنشد والشعال[1]، وتوزيع الصدقات أيضا ورعاية كل ما يخص الحياة الثقافية.[2]

---

1- رشيد مريخي:" ملامح من الحياة الثقافية في الجزائر أواخر العهد العثماني"، **مجلة الدراسات التاريخية**، المجلة 5، ع 11، جامعة الجزائر،2017م، ص234.

2-وافية نفطي: **الوقف في مدينة الجزائر من أواخر القرن 18م إلى منتصف القرن 19م**، المرجع السابق، ص-ص386-387.

3- زكية منزل غرابة: **دور الوقف في نشر العلم خلال التواجد العثماني في الجزائر**، بحث مقدم في: مؤتمر أثر الوقف الإسلامي في النهضة العلمية، جامعة الشارقة: الإمارات، 2010م، ص06.

فنظام الوقف في الجزائر خلال العهد العثماني عجل بظهور وحدة ثقافية بين مختلف فئات المجتمع لأنه هو الممول والمورد الرئيسي للمدارس والمعاهد والمساجد والمحاكم [3]، ونظرا لأهمية هذه المؤسسة، فقد قيل عن الأثر الثقافي للوقف:

المسلمين على نزورة وفرهم***كنز يفيض غنى عن الأوقاف

كنزله استشفوا من دائهم***لتؤجروا منه الدواء الشافي

ولو ابتغوا النشء فيه ثقافة***لتثقفوا منه بخير ثقافي

فيفيض فيض العلم حتى يرتوي***منه بنوا الأمصار والأرياف [4].

وفي الأخير نستنتج بأن الوقف على المذهب الحنفي في إيالة الجزائر شكل مردودا كثيرا، خاصة في المؤسسات الدينية والتعليمية، باعتباره يتيح للواقف الاستفادة من وقفه في حياته وحتى بعد مماته، وهذه المرونة والسهولة جعل الجزائريون يقفون على مذهب أبي حنيفة مع العلم أنهم كانوا مالكيين.

---

1-أرزقي شويتام:" ملامح مدينة الجزائر الاقتصادية والاجتماعية من خلال وثائق الأوقاف"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع18، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2011م، ص15.

2-سمية جفار: **الأوقاف في الجزائر خلال القرن19م(1870-1830م)**، رسالة لنيل شهادة الماستر، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013-2014م، ص19.

3-صالح بن نبيلي فركوس: **تاريخ الجزائر من العهد الفينيقي إلى غاية الإستقلال 814 ق.م-1962م**، ج1، إيدكوم للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2013م، ص552.

4-مبارك بن محمد الهلالي الميلي: **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964م، ص318.

5-محمد محمود كالو:" دور الوقف في تعزيز المعرفة"، **مجلة الأوقاف الكويتية**، ع1، الكويت، 2011م، ص09.

تنظم الأوقاف الحنفية تحت إدارة مؤسسة سبل الخيرات؛ التي ترعى شؤونها وتمولها فتقوم ببناء المساجد والزوايا للتدريس والتعليم فيها، بالإضافة إلى الإنفاق على الطلبة العلم والمعلمين ورجال الدين (المفتي الحنفي)، فالوقف على المذهب الحنفي في الجزائر خلال العهد العثماني كان بمثابة دافع للحركة العلمية والثقافية.

# خاتمة

## خاتمة

بعد العرض والتحليل لموضوع البحث تأثير المذهب الحنفي على الحياة الثقافية في الجزائر العثمانية توصلت إلى جملة من النتائج الهامة، التي يمكن استخلاصها على النحو التالي:

-التأثير البارز للمذهب الحنفي على مختلف المؤسسات الثقافية، المتمثلة في مؤسسة الإفتاء؛ إذ كان المفتي الحنفي في الجزائر يحظى بمكانة هامة لأنها أعلى وظيفة يتولاها العالم والأقرب للسلطة العثمانية من خلال اتباع مذهبهم الحنفي.

- كان المفتي الحنفي في الجزائر بداية العهد العثماني يعين من الأستانة، من طرف السلطان العثماني ولكن بعد فترة من الزمن أصبح يختار من علماء الجزائر، وهذا يدل على أن العثمانيين لم يمنحوا الثقة لعلماء الجزائر في بداية الأمر، وإنما حصروا وظيفة الإفتاء الحنفي في بني جنسهم، مما جعل علماء الجزائر يفتون على مذهبهم المالكي.

- من خلال المكانة المميزة للمفتي الحنفي جعل علماء الجزائر يغيرون مذهبهم من مالكي إلى حنفي؛ من بينهم عبد القادر الراشدي، أبو عبد الله محمد بن المسبح القسنطيني، وذلك لأسباب مختلفة سوآء إجبارا من حكام الجزائر أو رغبة المفتي المالكي في الإنطواء تحت لواء الدولة العثمانية، والتمتع بالنفوذ الذي كانت تميز المفتي الحنفي عن غيره المالكي؛ مع العلم أن هذا المذهب يمثل غالبية السكان.

- كانت وظيفة الفتوى الحنفية وظيفة وراثية؛ تنحصر في العائلات التالية: ابن العنابي، ابن المفتي وابن علي، مما جعل هذه الأسر تستحوذ على منصب الإفتاء الحنفي دون منح العلماء فرصة تولي هذا المنصب.

- من القضايا الإفتائية الحنفية؛ هي جواز شرب الدخان في مجلس قراءة القران، إذا كانت القراءة سرا، أما جهرا فهي غير جائزة، وأفتى أيضا بجواز تقليد الغرب في الأمور العسكرية، فهذه فتاوى واقعية ومعقولة، لكن هناك فتاوى غير واقعية وافتراضية كحرق صورة الميت؛ مفسرا ذلك على أن حرمة الحي مقدمة على حرمة الميت، معتمدا في ذلك على القياس الذي يعمل به في المذهب الحنفي.

– بعد اصدار حكم شرعي وهي الفتوى الحنفية، تخول بعدها إلى سلطة الإلزام المتمثلة في مؤسسة القضاء؛ التي أظهرت في تعاملاتها وممارساتها القضائية على غرار ما هو معمول به في باقي الولايات العثمانية، إذ ظهر المذهب المالكي الذي يمثل جل السكان المحليين، في حين برز المذهب الحنفي بقوة من خلال استقدامه من طرف العثمانيين، لذلك أصبحت المؤسسة القضائية الحنفية هي البارزة في الجزائر خلال العهد العثماني، واعتبرت السلطة الثانية بعد مؤسسة الإفتاء الحنفية.

–كانت للمؤسسة القضائية الحنفية محكمة خاصة بهم، إلى جانب محاكم أخرى (محاكم خاصة بأتباع المذهب المالكي ومحاكم للطوائف التي كانت في الإيالة الجزائرية)، وللتمييز بين المحكمة الحنفية والمالكية من خلال إمضاء القاضي؛ فإذا كان المداد أسودا فهي حنفية، والمداد الأحمر بالنسبة للمحكمة المالكية، وهذا يبين على الاختلاف في التقاضي مع الإعتبار للقاضي الحنفي عن المالكي.

– على الرغم من هذا الاختلاف، فإننا نجد حرية القضاء؛ بحيث كان المتقاضون مالكيين أو ذميين يلجؤون إلى المحكمة الحنفية، مما يعبر على الحرية في الحياة القضائية الحنفية في الجزائر خلال العهد العثماني.

–إن منصب القضاء الحنفي لم يكن كمنصب الإفتاء الحنفي؛ الذي انحصر على العائلات فقط بل كان من العلماء الذين يملكون شروط لتولي وظيفة القضاء الحنفي أمثال: محمد بن سيدي علي هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى نجد فترة تقليدهم لهذه الوظيفة قصيرة، ولعل هذا راجع إلى عدم الاستقرار السياسي؛ لأن الداي هو الذي يعين القاضي الحنفي، بعدما كان هذا الآخر يعين من إسطنبول كما هو الحال بالنسبة للمفتي الحنفي.

– ونظرا للمكانة التي تميز العالم الحنفي، فكانت بعض الشخصيات التي تولت منصب القضاء والإفتاء معا كابن العنابي، وهذا ما يؤكد مدى تمكن العالم في الفترة العثمانية، إذ لم تقتصر وظيفتهم على وظيفة واحدة بحيث نجدهم: مفتون وقضاة وأئمة وخطباء...إلخ.

– من القضايا المطروحة في المحكمة الحنفية فبرغم من تنوعها حسب مصالح الأفراد في المجتمع الجزائري، إلا أن هناك قضايا إجرامية التي كانت تقام على مرتكبيها الحدود، وهي تشبه إلى حد كبير المحكمة المالكية لأنها مأخوذة من الشريعة الإسلامية، إلا أن الاختلاف يكمن في طريقة الحكم، بحيث يعاقب العثمانيون سرا للحفاظ على كرامتهم؛ باعتبارهم من أبناء السلطة المركزية في الإيالة، عكس الجزائريين الذين تقام عليهم العقوبات في الساحات العامة ليكونوا عبرة لغيرهم، ولعل القضاء الجزائري في الفترة العثمانية كان غير متساوي.

وإلى جانب القضايا الإجرامية هناك قضايا مدنية كالزواج والبيع.

– من أهم القضايا التي شكلت أكبر نسبة في طرحها، وخصت الموروث الثقافي – الديني؛ تمثلت في قضايا الوقف الحنفي الذي انتشر في الجزائر العثمانية، إذ كان يتيح للواقف الإستفادة من وقفه حتى بعد وفاته، ونظرا للتسهيلات التي أجازها من خلال استغلاله للصالح العام والخاص في نفس الوقت، وهذا ما جعل غالبية الجزائريين يقفون أملاكهم وفق مذهب أبي حنيفة مع العلم أنهم من أتباع المذهب المالكي.

– نظرا لكثرة الأوقاف الحنفية وانتشارها في الإيالة، جعل العثمانيون يقومون بتنظيمها وإدارتها في مؤسسة تعرف بمؤسسة سبل الخيرات الحنفية؛ إذ احتلت المرتبة الثانية بعد مؤسسة الحرمين الشريفين في أواخر الفترة العثمانية لكثرة مردودها، وهذا يدل على غنى الطبقة العثمانية وتشجيعها للأوقاف الحنفية.

– الوقف الحنفي في الجزائر خلال العهد العثماني كان له دور مهم في الحياة الثقافية من خلال نشر التعليم العربي الإسلامي وبناء المساجد والزوايا، والعناية بطلبة العلم ودفع رواتب القائمين على المؤسسات الدينية والتعليمية، وكذا المحافظة على الموروث الثقافي، مما أدى إلى انتعاش الحركة العلمية في الجزائر خلال العهد العثماني، مما أدى إلى ظهور علماء ورجال الدين (المفتون والقضاة الأحناف) بعد تعليمهم الذي كان بسيطا في

البداية كغيرهم من الطلبة لكن بوصولهم إلى الدراسات العليا يقومون بدراسة الفقه الحنفي والتعمق في أحكامه.

– أما عن الإنتاج العلمي الخاص بعلماء الحنفية، فلم يكن بقدر الإنتاج العلمي للمالكيين مما جعل هذا الأخير يحصل على الأغلبية لدى الجزائريين، على الرغم من الفترة التي قضاها العثمانيين في الإيالة، مع العلم أن الجزائريين تعاملوا فقط بالمؤسسات الثقافية الحنفية إلا بعض العلماء.

وعليه فإن تأثير المذهب الحنفي على الحياة الثقافية في الجزائر العثمانية تشكلت من خلال ظهور المؤسسات الثقافية الحنفية المتمثلة: في مؤسسة الإفتاء والقضاء والأوقاف، انتشار المساجد والزوايا التي تهدف للعلم والتعليم، مما ساعد على بروز فئات متميزة بالثقافة الدينية؛ المتمثلة في المفتي والقاضي الحنفيين بالإضافة إلى وكلاء الأوقاف الذين كانوا يشكلون ما يعرف بالمجلس العلمي، الذي يجتمع بالجامع الأعظم كل يوم خميس، لحل مختلف القضايا ومن هنا تظهر إشكالية جديدة:

–الدور البارز لعلماء الأحناف في المجلس العلمي.

وموضوع آخر يظهر من خلال مشاركة علماء الأحناف في هذا المجلس إلى جانب علماء المالكية من مفتين وقضاة، وأيضا هذه الدراسة ملزمة بطرحها والمتمثلة في:

–التعايش المذهبي في الجزائر خلال العهد العثماني بين التأثير والتأثر.

# الملاحق

# الملاحق

## الملحق رقم1: خريطة توضح الولايات التابعة للدولة العثمانية (1)

1- سامي عبد الله بن محمد المغلوث: **أطلس تاريخ الدولة العثمانية**، ط1، مكتبة الإمام الذهبي للنشر والتوزيع، الكويت، 2014م، ص 341.

## الملحق 2: كرسي المفتي الحنفي في الجامع الجديد[1]

1- لطيفة حمصي: **المجتمع والسلطة القضائية للمجلس العلمي في الجامع الأعظم بمدينة الجزائر**، المرجع السابق، ص 236.

# الملحق رقم 3: عقد بيع في المحكمة الحنفية [1]

و.م.ش، مج 3203، و32، م.و.ج

عقد بيع منجز بالمحكمة الحنفية

ملحق رقم 26

1- الأمير بوغدادة: المرجع السابق، ص214.

## الملحق رقم4: مثال عن عقد تحبيس وفق المذهب الحنفي

**"الحمد لله بعد أن ستقر على ملك الناسك الأبر الشامل الأضفر الحاج الدباغ حرفة ابن محمد المذكور مشتريا فيما يخاط... تملك جميع الدار المذكورة... بالابيتاع الصحيح والثمن المقبوض حسبما بين في المشار إليه، حضر الآن بمحضر شهيديه الحاج أحمد المذكور وأشهدهما على نفسه أنه حبس جميع الدار المذكورة على نفسه وعلى زوجه الحرة الجليلة الخيرة الأصيلة المسنة الحاجة فاطمة بنت المعلم الكواشي عرف بولعبة، معتمدا في ذلك على المذهب الحنفي".** [1]

1-عائشة غطاس:" سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي والإجتماعي بمجتمع مدينة الجزائر -العهد العثماني-"، **مجلة إنسانيات**، ع3، جامعة معسكر، الجزائر، 1997م، ص79.

## الملحق 5: مسجد كتشاوة [1]

MOSQUÉE

1- E.Lessor, W. Wild: **La régence d'Alger**, Dar El Oumma, Alger, Année 2010, p 21.

# قائمة المصادر والمراجع

## المصادر

### القران الكريم


1-الحارثي أبي محمد عبد الله ابن الحارث: **مسند أبي حنيفة**، تح: أبو محمد الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،1971م.

2-الحفناوي أبو القاسم محمد: **تعريف الخلف برجال السلف**، مطبعة بيبرفوثانة الشرقية، الجزائر،1906م.

3-ابن خلدون ولي الدين عبد الرحمان بن محمد(808-732هـ): **مقدمة ابن خلدون**، ج2، ط1، تح، تخ وتع: عبد الله محمد الدرويش، دار البلخي، دمشق، سوريا، 2004م.

4-خوجة حمدان بن عثمان: **المرآة**، تع وتح: محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006م.

5-الدينوري ابن قتيبة: **المعارف**، تح وتق: ثروت عكاشة، ط4، دار المعارف، القاهرة، مصر،1981م.

6- الراشدي أحمد بن محمد بن علي بن سحنون: **الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني**، تح وتق: المهدي بوعبدلي، ط1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م.

7-الزهار أحمد الشريف: **مذكرات أحمد شريف الزهار -نقيب أشراف الجزائر-**، تح: أحمد توفيق المدني، دار البصائر، 2009م.

8- ريمون أندريه: **المدن العربية الكبرى**، تر: لطيف فرح، ط1، دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة، مصر،1991م.

9- السمناني بن محمد بن أحمد الرحبي: **روضة القضاة وطريق النجاة**، تح وتر: صلاح الدين الناهي، ج1، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1984م.

10- شالر وليام: **مذكرات وليام شالر- قنصل أمريكا في الجزائر(1824-1816م)** -، تعر وتح: إسماعيل العربي، المكتبة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1982م.

11-شلوصر فندلين: **قسنطينة أيام أحمد باي (1837-1832م)**، ترو تق: أبو العيد دودو، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007م.

12-شوفاليه كورين: **الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر(1541-1510م)**، تر: جمال حمادنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007م.

13-الطريفي ناصر بن عقيل بن جاسر: **تاريخ الفقه الإسلامي**، ط2، مكتبة التوبة، الرياض، السعودية، 1997م.

14-ابن العطار أحمد بن المبارك: **تاريخ بلد قسنطينة**، تح وتق: عبد الله حمادي، دار الفائز للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2011م.

15- ابن العنابي محمد بن محمود: **السعي المحمود في نظام الجنود**، تق وتح: محمد بن عبد الكريم الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983م.

16- أبو العينين بدران بدران: **تاريخ الفقه الإسلامي ونظرية الملكية والعقود**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.ت.

17-فالنسي لوسيت: **المغرب العربي قبل سقوط مدينة الجزائر (1790- 1830م)**، تر: إلياس مرقص، ط1، دار الحقيقة، لبنان، 1981م.

18-بن قينة عمر: **الرؤية الفكرية في الحاكم والرؤية لدى (ابن المقفع وابن العنابي والكواكبي)**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000م.

19-الماوردي أبي الحسن علي بن محمد ابن الحبيب البصري: **الأحكام السلطانية**، تح: أحمد جاد، دار الحديث، القاهرة، مصر،2006م.

20-ابن المفتي حسن بن رجب شاوش: **تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلماءها**، درا: فارس كعوان، ط1، بيت الحكمة، العلمة، الجزائر،2008م.

21-المقدسي أحمد بن عبد الهادي الحنبلي: **مناقب الأئمة الأربعة**، تح: سليمان مسلم الحرش المصري، دار مؤيد، الرياض، السعودية، د.ت.

22-الموصلي عبد الله بن محمود بن مودود: **الاختيار لتعليل المختار**، تح: محمود أبو دقيقة، ج3، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت.

23-ابن ميمون محمد: **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تح وتق: محمد بن عبد الكريم، ط1، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر،1981م.

24-النووي يحي بن مشرف الدمشقي: **أدب الفتوى والمفتي والمستفتي**، معا: بسام بن عبد الوهاب، ط1، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1998م.

25-هابنسترايت. ج .او: **رحلة العالم الألماني هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس الغرب(1145هـ-1732م)**، تر، تق وتح: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2007م.

26-ولبر دونالد: **إيران ماضيها وحاضرها**، تر: عبد النعيم محمد خمسين، ط2، دار الكتاب المصري، القاهرة، مصر،1985م.

## المراجع

1-الأرقش دلندة وآخرون: **المغرب العربي الحديث من خلال المصادر**، ميديا كوم للنشر والتوزيع، تونس،2008م.

2-الأمين حسن عبد الله: **إدارة وتثمين ممتلكات الأوقاف**، ط2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 1994م.

3-براهامي نصر الدين: **تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني**، منشورات ثالة، الأبيار، الجزائر،2010م.

4-بن بكر بلهاشمي: **كتاب مجموع النسب والحسب والفضائل والتاريخ والأدب في أربعة كتب**، مطبعة ابن خلدون، تلمسان، الجزائر،1961م.

5-بلخميسي مولاي: **الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1981م.

6-بوحوش عمار: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962م**، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2008م.

7-بيضون جميل وآخرون: **تاريخ العرب الحديث**، ط1، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، 1992م.

8-تابليت علي: **بحوث في تاريخ الجزائر**، ج1، دار ثالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014م.

9-تيمور أحمد: **المذاهب الفقهية الأربعة (الحنفي- الشافعي-المالكي-الحنبلي)**، تق: محمد أبو زهرة، ط1، دار القادري، بيروت، لبنان، 1990م.

10-جمعة علي محمد: **المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية**، ط4، دار السلام، القاهرة، مصر،2012م.

11-الجيلالي عبد الرحمان: **تاريخ المدن الثلاثة-الجزائر-المدية-مليانة-**، ط1، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر،2007م.

12-الحجي أحمد كردي وآخرون: **المذاهب الفقهية الأربعة (أئمتها، أطوارها، أصولها، آثارها)**، ط1، دار الإفتاء، الكويت، 2010م.

13-الحراني أحمد بن حمدان بن شبيب بن حمدان: **صفة المفتي والمستفتي**، تح: مصطفى بن محمد القباني، ط1، دار الصميعي للنشر والتوزيع، السعودية، 2015م.

14-حلمي علي عبد القادر: **مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830م**، ط1، المكتبة الجزائرية للدراسات التاريخية، الجزائر، 1972م.

15-الحمصي عبد الرحمان إبراهيم عبد العزيز: **القضاء ونظامه في الكتاب والسنة**، ط5، جامعة أم القرى للطبع، المملكة العربية السعودية، 1984م.

16-حمودة محمد عباس: **الوثائق العثمانية في تركيا ومصرو دول شمال إفريقيا (زواج، طلاق، بيع، إيجار، وقف، استبدال)**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1999م.

17-بن حموش أحمد مصطفى: **فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري (956هـ-1549م/1246هـ-1830م)**، ط1، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، 2000م.

18-بن حموش مصطفى وبدر الدين بلقاضي: **تاريخ وعمران قصبة الجزائر من خلال مخطوط ألبير ديفولكس**، موقم للنشر، الجزائر،2007م.

19-حوراني ألبرت: **الفكر العربي في عصر النهضة(1798-1939م)**، تر: كريم عزقول، دار النهار للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1968م.

20-الزحيلي محمد: **تاريخ القضاء في الإسلام**، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 1995م.

21-الزحيلي وهبة: **الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي**، ط2، دار الفكر، دمشق، سوريا،1996م.

22-أبو زهرة محمد: **تاريخ المذاهب الإسلامية- في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية** -، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، د.ت.

23-سامعي إسماعيل: **دور المذهب الحنفي في الحياة الإجتماعية والثقافية في بلاد المغرب الإسلامي من القرن الثاني إلى الخامس هجري (11-8م)**، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2006م.

24-سايس محمد علي: **تاريخ الفقه الإسلامي**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971م.

25-سبنسر وليام: **الجزائر في عهد رياس البحر**، تح وتق: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر،2006م.

26-السرجاني راغب: **روائع الأوقاف في الحضارة الإسلامية**، ط1، نهضة مصر للطباعة والنشر، مصر، 2010م.

27-سعد الله أبو القاسم: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.

28-سعد الله أبو القاسم: **شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986م.

29-سعد الله أبو القاسم: **رائد التجديد الإسلامي-ابن العنابي-**، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1990م.

30-سعد الله أبو القاسم: **تاريخ الجزائر الثقافي(1954-1830م)**، ج5، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997م.

31-سعد الله أبو القاسم: **تاريخ الجزائر الثقافي(1830-1500م)**، ج2، ط1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر،1998م.

32-سعد الله أبو القاسم: **تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1500م)**، ج1، عالم المعرفة، الجزائر،2015م.

33-سعدي عثمان: **الجزائر في التاريخ**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013م.

34-سعيدوني ناصر الدين والمهدي بوعبدلي: **الجزائر في تاريخ العهد العثماني**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1982م.

35-سعيدوني ناصر الدين: **دراسات في الملكية العقارية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م.

36-سعيدوني ناصر الدين: **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

37-سعيدوني ناصر الدين: **ولايات المغرب العثماني-الجزائر-تونس-طرابلس الغرب-**، ط2، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر،2013م.

38-سعيدوني ناصر الدين: **الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني من القرن 17م إلى 19م**، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

39-شلبي أحمد: **تاريخ التشريع الإسلامي وتاريخ النظم القضائية في الإسلام**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، د.ت.

40-ضيف شوقي: **عصر الدول والإمارات-الجزائر-المغرب الأقصى-موريطانيا-السودان-**، ط1، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1995م.

41-عامر عبد اللطيف محمد: **أحكام والوصايا الوقفية**، ط1، مكتبة وهبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006م.

42-عبد القادر نور الدين: **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي**، دار الحضارة، الجزائر،2006م.

43-عشوب عبد الجليل عبد الرحمان: **كتاب الوقف**، ط1، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر، 2000م.

44-العقبي صالح مؤيد: **الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر (تاريخها، نشأتها)**، ط1، دار البراق، بيروت، لبنان،2002م.

45-علواش علي وآخرون: **معجم مشاهير المغاربة**، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1995م.

46-عمراوي حميدة: **الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني (تيدنا أنموذجا)**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر،2003م.

47-عمراوي حميدة: **قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2005م.

48-عمورة عمار: **موجز تاريخ الجزائر**، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002م.

49-عيسى إبراهيم عبد الرزاق: **تاريخ القضاء في مصر العثمانية(1798-1517م)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1998م.

50-ابن الغازي شرف الدين: **أدب القضاء**، اع وتح: مركز الدراسات والبحوث، ط1، مكتبة نزار مصطفى الباز للنشر، الرياض، السعودية، 1996م.

51-غاوي سليمان: **أبو حنيفة-إمام الأئمة الفقهاء-**، ط5، دار القلم، بيروت، لبنان، 1993م.

52-غطاس عائشة: **الوثائق المحلية وأهميتها في كتابة التاريخ الإقتصادي والإجتماعي**، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب، 2005م.

53-فركوس صالح بن نبيلي: **تاريخ الجزائر من العهد الفينيقي إلى غاية الإستقلال (814ق م-1962م)**، ج1، إيدكوم للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2013م.

54-قشي فاطمة الزهراء: **قسنطينة في عهد صالح باي البايات**، منشورات ميديا بلوس، قسنطينة، الجزائر، 2005م.

55-مؤنس حسين: **المساجد**، عالم المعرفة، الكويت، 1990م.

56-المدني أحمد توفيق: **كتاب الجزائر**، المطبعة العربية، الجزائر، 1350هـ.

57-مريوش أحمد وآخرون: **الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني**، المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954م، الجزائر، 2007م.

58-مزهود الصادق: **تاريخ القضاء في الجزائر من العهد البربري حتى حرب التحرير الوطني**، ط2، دار ميداد يوبيقارسي براس، قسنطينة، الجزائر، 2013م.

59-بن مكي محمد شوقي بن إبراهيم: **رسائل حول الوقف**، ط1، مكتبة فهد الوطنية للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1999م.

60-الميلي مبارك بن محمد الهيلالي: **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964م.

61-نايت بلقاسم مولود بلقاسم: **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830م**، ج2، ط2، دار الأمة، الجزائر،2007م.

62-النقيب أحمد بن محمد نصر الدين: **المذهب الحنفي (مراحله-طبقاته-ضوابطه-مصطلحاته-خصائصه)**، ج1، مكتبة الرشاد، الرياض، السعودية، د.ت.

63-نويهض عادل: **معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر**، ط2، مؤسسة تنويض الثقافة، بيروت، لبنان، 1998م.

64-هلال عمار: **العلماء الجزائريون في البلدان العربية الإسلامية فيما بين القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين(14-3هـ)**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010م.

65-هلايلي حنيفي: **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008م.

66-الوردي علي: **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج1، مطبعة الرشاد، بغداد، العراق، د.ت.

67-يسري محمد إبراهيم: **الفتوى، أهميتها، ضوابطها، آثارها**، ط1، بحث لنيل جائزة نايف للسنة النبوية والدراسات الإسلامية المعاصرة، القاهرة، مصر، د.ت.

**المجلات:**

1-أعقيل نمير:" المؤسسات الوقفية الجزائرية في العهد العثماني ودورها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية (أوقاف المساجد التابعة لمؤسسة سبل الخيرات)"، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع115-116، جامعة الجزائر، د.ت.

2-أمير يوسف:" اسهام الدايات في وقف المساجد بمدينة الجزائر(1830-1671م)"، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع14، جامعة الجزائر، 2012م.

3-بلقاسم محمد:" المؤسسات الدينية التعليمية في الجزائر خلال الحكم العثماني"، **المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية**، ع3، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2016م.

4-بوزرينة سعيد: "جامع كتشاوة-تاريخ وتراث"، **مجلة الحكمة للدراسات التاريخية**، ع20، جامعة الجزائر، 2013م.

5-بوشنافي محمد: "علماء المذهب الحنفي في الجزائر خلال العهد العثماني(13-10هـ/16-19م)"، **مجلة عصور الجديدة**، ع16-17، جامعة وهران، الجزائر، 2014-2015م.

6-بوشنافي محمد:" دور السلطة القضائية في تنظيم واستغلال الأوقاف بمدينة الجزائر أثناء العهد العثماني من خلال وثائق المحاكم الشرعية (1830-1520م)"، **مجلة الموفق للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، ع12، جامعة معسكر، الجزائر، 2017م.

7-تريكي لزهار:" المفتي عبد القادر الراشدي القسنطيني العالم، المجاهد والمفسر"، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع15-16، جامعة الجزائر، 2012-2013م.

8-حاجي فريد: "محمد بن محمود (ابن العنابي) وموقفه من حضارة الغرب في القرن19م"، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع15-16، جامعة الجزائر، 2012-2013م.

9-بن حبيبة إيمان:" لمحة عن النظام القضائي في الجزائر أثناء الفترة العثمانية"، **مجلة القانون الدولي والتنمية**، ع1، جامعة مستغانم، الجزائر،2018م.

10-حمداني هجيرة:" نظرة حول تاريخ الوقف في الجزائر"، **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية**، ع32، أفريل، جامعة بابل، العراق، 2017م.

11-حمصي لطيفة:" هيئة الإفتاء بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني-قراءة في وثائق المحاكم الشرعية-"، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع41، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014م.

12-سعيدوني ناصر الدين:" الوقف في الجزائر أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع29-30، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2011-2012م.

13-السيد أشرف صالح محمد:" المراكز الثقافية في دار السلطان(الجزائر) أواخر العهد التركي"، **مجلة أماراباك**، ع14، جامعة قطر،2013 م.

14-شودار مبارك:" التراث التاريخي للجزائر في العهد العثماني"، **مركز البحث في العلوم الإسلامية**، جامعة الأغواط، الجزائر،2016م.

15-شويتام أرزقي: "ملامح مدينة الجزائر الاقتصادي والاجتماعي من خلال وثائق الأوقاف"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع18، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر،2011م.

16-الصياد سامي صالح: "المؤسسة القضائية العثمانية مع التنويه بآثارها في بعض الولايات العربية"، **مجلة تكريت للعلوم الإنسانية**، مج14، ع2، جامعة تكريت، العراق،2017م.

17-عبد القادر أنور عبد الكريم:" نظام القضاء في الإسلام"، **مجلة كلية الآداب**، ع101، جامعة خنشلة، الجزائر، د.ت.

18-عبيد مصطفى:" القضاء بالجزائر خلال العهد العثماني"، **مجلة عصور الجديدة**، ع13، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014م.

19-غطاس عائشة:" سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بمجتمع مدينة الجزائر-العهد العثماني-"، **مجلة إنسانيات**، ع3، جامعة معسكر، الجزائر، 1997م.

20-قويسم محمد:" فقهاء مدينة قسنطينة خلال العهد الحفصي(625-981هـ/1227-1573م)"، **مجلة المعارف والبحوث والدراسات التاريخية**، ع7، جامعة الوادي، الجزائر،2015م.

21-كالو محمد محمود:" دور الوقف في تعزيز المعرفة"، **مجلة الأوقاف الكويتية**، ع11، الكويت، 2011م.

22-لحمر كمال:" دور الوقف في دعم المؤسسات الخيرية بالجزائر"، **مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية**، مج7، ع4، جامعة سطيف، الجزائر، 2018م.

23-لنوار صبرينة:" مساجد مدينة الجزائر خلال العهد العثماني (القرنين17-18م)" **مجلة كلية التربية الإسلامية للعلوم الإنسانية**، ع34، جامعة بابل، العراق، 2017م.

24-ملاح الهواري وعبد المجيد بن نعيمة:" الإفتاء والمفتون في العهد العثماني عند أبي القاسم سعد الله"، **المجلة الجزائرية للمخطوطات**، ع14، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2016م.

25-مريخي رشيد:" ملامح من الحياة الثقافية في الجزائر أواخر العهد العثماني"، **مجلة الدراسات التاريخية**، مج5، ع12، جامعة الجزائر، 2012م.

26-مسدور فارس وكمال منصور:" التجربة الجزائرية في إدارة الأوقاف تاريخ، الحاضر والمستقبل"، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع9، جامعة بسكرة، الجزائر، 2006م.

27-المشهداني مؤيد محمود:" أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني (1518-1830م)" **مجلة الدراسات التاريخية والحضارية**، مج5، ع16، جامعة تكريت، العراق، نيسان أفريل، 2013م.

28-نفطي وافية:" التعايش المذهبي بالجزائر العثمانية مؤسسة الوقف أنموذجا"، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، ع20، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016م.

29-هلايلي حنيفي:" الشرطة والقضاء في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني بين ثنائية المصادر المحلية والأوروبية"، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع134، تونس، د.ت.

**الملتقيات والمؤتمرات**

1-بوبشيش صالح: **المدارس الفقهية في الجزائر خلال الحكم التركي**، الملتقى الوطني الأول في: [المذهب المالكي في الجزائر]، باتنة، الجزائر، أفريل، 2014م.

2-الخطيب ياسين بن ناصر: **أثر الوقف في نشر التعليم والثقافة**، بحث مقدم في: المؤتمر الأول، كلية الشريعة للمجتمع الفقهي الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، 1422هـ.

3-بن عزوز عبد القادر: **ولاية الدولة لشؤون الوقف**، بحث مقدم في: منتدى القضايا الفقهية الخامس، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، 2011م.

4-أبو غدة حسن عبد الغاني: **دور الوقف في التعزيز التقدم المعرفي**، بحث مقدم في: المؤتمر الثالث للأوقاف، الجامعة الإسلامية، السعودية، 2009م.

5-غرابة منزل زكية: **دور الوقف في نشر العلم خلال التواجد العثماني في الجزائر**، بحث مقدم في: مؤتمر أثر الوقف الإسلامي في النهضة العلمية، جامعة الشارقة، الإمارات،2010م.

6-أبو الهول محي الدين يعقوب منزل: **الأوقاف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، بحث مقدم في: المؤتمر العلمي، كلية الدراسات الإسلامية، قسم الشريعة، جامعة ماليزيا،2009م.

**المقالات**

1-أجقو علي:" **التنظيم القضائي الجزائري في عهد الدولة الجزائرية الأولى(1514-1830م)**"، مقال منشور:https//www.oursenis.com.shwthered، 2010م.

2-سعيدوني ناصر الدين:" **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر-تونس-طرابلس الغرب) في القرنين العاشر إلى الرابع عشر هجري/من القرن السادس عشر حتى التاسع عشر**"، حوليات الآداب والعلوم الإجتماعية، ع31، 2010م.

3-فراح بدر إبراهيم أحمد: "**دور الدولة العثمانية في نشر المذهب الحنفي في إفريقيا**"، مقال منشور:Dispase. Lua. Ed. Bitstream ، جامعة الإسكندرية، مصر، د.ت.

4-هلايلي حنيفي: "**أوقاف الحرمين الشريفين في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني من خلال المصادر المحلية**"، مقال منشور:https//www. Rsearchgate. net ، د.ت.

## الرسائل الجامعية

1-بختي صارة: **المؤسسة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني**، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة سعيدة، الجزائر، 2016م.

2-براكة ميلود: **الأوقاف في الجزائر خلال العهد العثماني ودورها التضامن الإجتماعي(1518-1830م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة سعيدة، الجزائر،2012-2013م.

3-بلقاضي عفاف: **دور مهاجري الأندلس اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا بالجزائر خلال الفترة العثمانية خلال القرنين (16-17م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، جامعة المسيلة، الجزائر،2011م.

4-بوجمعة صافية: **النظام القانوني للأملاك الوقفية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم السياسية والحقوق، قسم الحقوق، جامعة بجاية، الجزائر،2013-2014م.

5-بوسعيد عبد الرحمان: **الأوقاف والتنمية الإجتماعية والإقتصادية بالجزائر**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم الفلسفة، جامعة وهران، الجزائر،
2011-2012 م.

6-بوعقادة عبد القادر: **الحركة الفقهية في المغرب الأوسط بين القرنين(7-9هـ/13-15م)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،2014-2015م.

7-بوغدادة الأمير: **المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني (القضاء أنموذجا)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، الجزائر،2007-2008م.

8-جريدي راوية وآخرون: **الحياة الثقافية في مدينة قسنطينة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة المسيلة، الجزائر،2014-2015م.

9-جفار سمية: **الأوقاف في الجزائر خلال القرن19م(1830-1870م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الآداب والعلوم الإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة المسيلة، الجزائر،2013-2014م.

10-الحارثي محمد قاسم: **مكانة الإمام أبي حنيفة عند المحدثين**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان، 1413هـ.

11-حساني فريدة وشهيرة زيتوني: **العمران في الجزائر خلال العهد العثماني(1815-1830م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2017-2018م.

12-حماش خليفة: **العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي (1798 -1830م)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، جامعة الإسكندرية، مصر،1988م.

13-حماش خليفة: **الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، الجزائر،2006م.

14-حمصي لطيفة: **المجتمع والسلطة القضائية-المجلس العلمي بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر(1122-1246هـ/1710-1830م)- أنموذجا**، رسالة لنيل شهادة

الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،2011-2012م.

15-خنيش وحيد: **المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني-الجيش أنموذجا-**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية الإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة بسكرة، الجزائر،2014-2015م.

16-درقاوي مسعود: **الموروث الثقافي العثماني بالجزائر ما بين القرنين (10-13هـ/16-19م) بين التأثير والتأثر**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران، الجزائر،2015م.

17-زايدي حمزة وبلال شحوط: **المذهب الحنفي في بلاد المغرب الإسلامي(ق2-5هـ/8-11م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة البويرة، الجزائر، 2014-2015م.

18-سعودي يمينة: **الحياة الأدبية في قسنطينة (خلال الفترة العثمانية)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة قسنطينة، الجزائر،2005-2006م.

19-بن عامر حياة وسمية زروقي: **العلاقات العثمانية الجزائرية المغاربية خلال العهد العثماني(1519-1830م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة المسيلة، الجزائر،2016-2017م.

20-عباد إسماعيل: **النظام القانوني للأملاك الوقفية في التشريع الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة بسكرة، الجزائر،2013-2014م.

21-بن عتو بلبروات: **المدينة والريف في أواخر العهد العثماني**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران، الجزائر،2007-2008م.

22-عماري نوارة: **الوضع الثقافي في بايلك الشرق أواخر العهد العثماني**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة بسكرة، الجزائر،2016-2017م.

23-غطاس عائشة: **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر(1830-1700م)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،2000م.

24-الغول فايزة: **مساهمة علماء الجزائر في النهضة العربية بالمشرق العربي خلال القرنين 19-20م (الشيخ محمد ابن العنابي وأحمد رضا حوحو أنموذجا)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة بسكرة، الجزائر،2016م.

25-فرحي فتيحة: **المساجد والعمران في الجزائر خلال العهد العثماني**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، الجزائر،2016-2017م.

26-لزغم فوزية: **البيوتات والأسر العلمية بالجزائر خلال العهد العثماني ودوره الثقافي والسياسي (925 -1246هـ/1520-1830م)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والحضارية الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014م.

27-بن مصباح فاطمة: **إدارة الأوقاف في الجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة بسكرة، الجزائر،2015م.

28-معاشي جميلة: **الإنكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، الجزائر،2007-2008م.

29- مهدي لبنى وصباح شريفي: **الحركة التعليمية في الجزائر العثمانية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016-2017م.

30-نفطي وافية: **الوقف في مدينة الجزائر أواخر القرن 18م إلى منتصف القرن19م**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة باتنة، الجزائر،2016-2017م.

31-الوليش فتيحة: **الحياة الحضارية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،1993-1994م.

## المعاجم

1-الجرجاني علي بن محمد السيد الشريف: **معجم التعاريف**، تح ودرا: محمد صديق المشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر،2003م.

2-بن زكريا أحمد بن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، تح: عبد السلام محمد السلام محمد هارون، ج2، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1979م.

3-صبان سهيل: **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية**، مرا: عبد الرزاق محمد حسن بركات، مكتبة فهد الوطنية، الرياض، السعودية، 2000م.

4-ابن منظور أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: **لسان العرب**، مج9، دار صادر، بيروت، لبنان، 1330هـ.

## الأطلس

1-المغلوث سامي عبد الله بن أحمد: **أطلس تاريخ الدولة العثمانية**، ط1، مكتبة الإمام الذهبي للنشر والتوزيع، الكويت، 2014م.

## مراجع باللغة الفرنسية

1-Chergui Samia : "Le Waqf et l'urbanisation d'Alger à l'époque ottomane", **Insaniyat**, N°44-45.

2-M. Daumes, M. Fabar: **La grande Kabylie**, Hachette a libraire de l'université royale de France, Paris, Année 1847.

3-Deparadis Venture : **Alger au xviii$^{e}$ siécle**, Edité par EF agnan, Alger, Année1898.

4-Devoulx Albert :" les édifice réligieuse de l'ancien Alger", **Revue Afrique**, N°18, Année1869.

5-Debar Assia : **Villes d'Algerie au xix$^{e}$ siécle**, Edition ANEP, Alger, Année2010.

6-E. Lessor, W.Wild : **La régence d'Alger**, Dar El Oumma, Alger, Année2010.

# الفهارس

## الفهارس

### 1-فهرس الأعلام:


محمد التريكي:76.

حسين بن محمد ابن العنابي:29-32-34-38.

(خ)

خير الدين بربروس :77.

(ر)

رضوان خوجة:84.

(س)

سعيد قدورة:34-35-55.

سفير بن عبد الله:64-77.

السيد محمد أفندي:81.

السيد محمد بن قرمان:81.

(ش)

شعبان خوجة:75-80.

الشيخ فتح الله:36.

(ص)

صالح باي:36-37.

(ع)

عبد القادر الراشدي:36-57.

عبد الحميد بيك:32.

عثمان باي:57.

علي باشا:31.

(أ)

ابن العنابي:29-30-32-33-35-40-41-42-43-44-55-67.

ابن علي:34-35-40.

ابن المفتي: 35-44.

أبو حنيفة النعمان: -14-15-16-17-18-20-21-29-44.

-48-72-80.

أبو الوفا الحاج مصطفى:58-60.

إبراهيم بن الحاج حميدة الأندلوسي:76.

أحمد بن محمد:57.

أحمد المقري التلمساني:30.

أحمد الزروق بن عبد اللطيف: 35.

المانجلاتي:55.

(ب)

بابا محمد التريكي:80.

(ح)

الحاج خليل معزول آغا:76.

. حسن أفندي :89.

حسن باشا: 78.

حسين آغا بن.

محمد بيرم التونسي: 32.
محمد خوجة مقاطعجي:80.
محمد الطيب عبد القادر الفاسي: 30.
محمد الولي باشا:43.
محمد المهدي ابن علي:34.
محمود بن عيوان:57.
مصطفى باش تارزي:36 -57- 67.
مصطفى بن عبد الرحمان القسنطيني:35.
مصطفى ابن العنابي:30-36.
مصطفى الشاوش القسنطيني: 27.
علي بتشين:81.
عمار مستغانمي: 35.
(م)
محمد بكداش:87.
محمد بن الحسن العنابي: 29-32-34.
محمد بن علي: 34-35.
محمد بن محمود العنابي: 30-31-32-39-40-43-59.
محمد بن المسبح القسنطيني:27-58.
محمد بن نيكرو:35.

## 2-فهرس المحتويات


***الإهداء*** _____ ***3***

***الشكر*** _____ ***4***

**قائمة المختصرات** **5**

***مقدمة*** _____ ***7***

***مدخل تمهيدي: المذهب الحنفي في الدولة العثمانية*** _____ ***13***

1/ نبذة عن المذهب الحنفي 14

2/أسباب تبني العثمانيون للمذهب الحنفي 20

3/ دور العثمانيين في نشر المذهب الحنفي 21

***الفصل الأول: اسهام المذهب الحنفي في مؤسسة الإفتاء*** _____ ***24***

1/المفتي الحنفي ومهامه 25

2/ نماذج عن المفتين الأحناف 29

3/المسائل الإفتائية في الجزائر العثمانية 41

***الفصل الثاني: أثر المؤسسة القضائية الحنفية في الجزائر العثمانية*** _____ ***45***

1/لمحة عن القضاء الحنفي في الجزائر 46

2/ شخصيات تولت القضاء الحنفي في الجزائر 57

3/ أحكام قضائية حنفية في الجزائر 62

***الفصل الثالث: دور المؤسسة الوقفية الحنفية في الحياة الثقافية*** _____ ***69***

1/ نظام الوقف الحنفي في الجزائر 70

2/مؤسس سبل الخيرات(مساجدها-زواياها) 75

3/أهمية الوقف الحنفي في الجانب الثقافي 87

**خاتمة** **94**

**الملاحق** **99**

**المصادر والمراجع** **105**

**الفهارس** **126**